







CV 125



100





مداد کتاب حاشیه قاضی  
لفتح الدین

۱۴۴

کاتبه شرح هدایه الحکمه  
لفتح الدین محمد الله تعالی  
غرضی

جنونک جنون است بواجب طبیب یزید بن جنون الجنون







٢٧١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
الحمد لله العليم الحكيم. وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ الْمَنْعُوتِ بِالْحَقِّ الْعَظِيمِ الْمُبْعُوثِ  
لِقَامَةِ دِينِ الْقَوِيمِ. وَالْأَمَلُ لِلْمُتَّقِينَ بِالْإِخْلَاقِ الْمَرْضِيَّةِ وَأَصْحَابِهِ الْمُتَحَلِّينَ عَنْ  
الْأَدْنَى الْبَشَرِيَّةِ. **وبعد** فيقول افقر عباد الله العتي محمد  
ابن حسين المدعو بفقر الدين الحسيني ان شرح الهداية الاثيرة للفاضل  
الاوحدى القاضي كمال الدين حسين المييدي قد بلغني في الاشهر  
كالشمس رابعة النهار. وانني كنت سابقا ناظرا في دقيقه وجليله  
مفتشا عن اجماله وتفصيله. حتى سئمت في مباحثه شي من الرد  
والاحكام والنقض والالزام. فرسنت عليه تذكرة وقيدا ما ظهر لاول  
نظري لقاصد وفكرى الفاتر. لكن لم يتيسر لي الانتهاض لنقله من لسواد  
الى البياض. وذلك لعدم مساعدي الزمان الخوان. الي ان سمعت  
عليه عناكب النسيان. ولما رايت توجه المستغلين بقراءة هذا الشرح الذي  
ورجوعهم في ما فيه من المغرل والجرح الي اريد تفصيل ما قيدتها سابقا  
علي سبيل الاجمال. وتوضيحه علي وجه لا يقتضي الي الاسهاب والاملال. واضفت  
الي ذلك تحقيقات خلت عنها مؤلفات الاولين. ومدونات الاجر من  
مع ما انا فيه من توزع البال. وتشتت الاحوال. تذكرة للاصحاب. وتبصرة

الطلاب

للطلاب من اولى الالباب ما يلائم الله الهداية مستعينا بمنزل في  
البداية والنهاية. انه الموفق للصدق والصواب. واليه الرجوع في كل باب  
**قال** الشارح اعلم ان الحكمة علم الحرف الحكمة اولا بتحصيل البصيرة  
للشارع وتوطئة لذكر التقسيم لتبيين الاقسام حتى يتمد لعدوما فعله المصنف  
من ترك البعض وقد افاذه هذا التعريف ببيان ماهية العلم وبيان  
موضوعه الذي هو الموجودات العينية وبيان الغاية لدلالة التعريف  
علي ان الحكمة علم يحصل به الاطلاع علي احوال الموجودات الخارجية علي  
وجه يطابق الواقع وهذه منفعة جليلة وفائدة عظيمة لا اظنك في مربية  
منها كيف وقد قال الشيخ في اول كتابه الشفا ان الغرض من الفلسفة  
الوقوف علي حقايق الاشياء كلها علي قدر ما يمكن للانسان ان يقف  
عليه ومن عرف الحكمة بهذا الوجه يكمل رغبته اليها ويبلغ في تحصيلها  
فكما ان التعريف متضمن لمعرفة الموضوع كذلك يتضمن معرفة الغاية بل قد  
والفرقة تحكم والقول بان مجرد التعريف لا يفيد التصديق بالفائدة جار في  
التصديق بالموضوع علي ان لنا ان نقول يكفيها تضمن التعريف لمعرفة الغاية  
ولا حاجة الي ارتكاب اي قصور الغاية تضمن مجرد التعريف للتصديق  
بان الشيء الفلاني غاية الحكمة وذلك مما لا يخفى علي اولى الناس وما يؤيد ما  
ذكرنا ما يقرر ان غاية العلوم الغير لأكية حصولها انفسها وكون غاية  
الحكمة الفوز بالسعادات والتشرف بالكمالات لا ينافي ما قررنا لجواز ان  
يكون لشي غايات شتى واغراض لا تحصى وعلي ما جردنا لاحاجة الي الاعتذار  
لترك التعرض بالغاية علي ما قيل ان ذلك لدفع توهم وجوب ذكر الثلاثة  
التي جرت العادة بتصديق الكتب بها وان غاية الحكمة امر مشهور كفت شهرته



مؤنة ذكره على انا نقول الكمالات صور عليه كما ذكر سيد المحققين في  
 حواشيه على شرح المطالع ولا شك في افادة التعريف التشرقي بتلك  
 الصور وهو بعينه ما ذكرنا من الفائدة المستفادة من التعريف واذ انقرر  
 ذلك فليرجع الي تحقيق التعريف وبعض ما فيه وما عليه فنقول  
 العلم يطلق على معان كثيرة اشراكا او حقيقة ومجازا الاول الادراك  
 مطلقا بصورة كان او تصديقا الثاني التصديق بالمسائل الثالث  
 المسائل الرابع الملكة الحاصلة من تكرار الادراكات ولا يناسب المقام  
 الحمل على الاول اذ يلزم ان يكون المدرك لاحوال الاعيان على ما هي عليه  
 في الواقع من غير التصديق بها حكما ولم يقل بواحد وان حمل على الثاني حمل  
 الباطن في قوله باحوال على الملازمة فصلا بمعنى تصديق متلبس باحوال الاعيان  
 وحمل الباطن على الصلة بخدشه ان الاحوال هي المحمولات والتصديق  
 يتعلق بالمسئلة لا بالمحمول المسئلة فيقال التصديق بالمسئلة وهذا شايع  
 كما اشترنا اليه في اطلاقات العلم ولا يقال التصديق بالمحمول المسئلة  
 وما ذكرنا ظاهر ضعف ما قيل ان القرينة قايم على ان المراد بالعلم ههنا هو  
 التصديق بالمسئلة فيجوز ذكره في التعريف والقرينة هي ان المسائل لا يتعلق  
 بالاحوال وكذا الملكات فتعين ان المراد هو التصديقات المتعلقة  
 بالاحوال ووجه الضعف ظاهرا ولوح العلم على المعنى الثالث يكون  
 الباطن الملازمة ايضا ولا يحمل على الرابع اذا الملكة هي الحالة الادراكية  
 الحاصلة من تكرار الادراكات مطلقا لا الادراك التصديقية فقط فلو  
 حمل عليه لزم ان يكون حكما من حصل له الحالة الادراكية الحاصلة من تكرار  
 الادراكات التصورية فقط ولم يقل به احد وقد ظهر كما حررنا ان حمل

في احوالهم

العلم

العلم ههنا على الاول والرابع محل فليحمل على الثاني والثالث لكن  
 الظاهر حمل على الثاني وفيه شئ وهو ان صاحب الملكة الحاصلة من  
 تكرار الادراكات التصورية حكيم في الجملة وان لم يكن كما ملأها لكن  
 في تحقق هذه المادة تامل والمراد بالاحوال الاعراض الذاتية واعيان  
 الموجودات الموجودات الغيبية اي الخارجية كما اشترنا وفي لفظ الجمع  
 اشعار بتعدد موضوع الحكمة المعرفة وقوله على ما هي عليه اي على حق  
 اعيان الموجودات واهوال الاعيان كما بينه على ذلك الوجه وقوله  
 في نفس الامر اي في الواقع متعلق بالكاينة التي تتعلق بها قوله عليه او بقوله  
 علم او بالاحوال بعد ملاحظة تعلق قوله على ما هي عليه او بالاحوال  
 ومحصلة ان الحكمة علم متلبس باحوال الموجودات على وجه يطابق الواقع  
 بقدر قوة البشرية بتحصيله ويتوجه على التعريف ايراد اشعارها مع  
 اجوبتها الاول ان المراد بالاحوال اما جميع الاحوال او بعضها او الاعمال  
 وكذا المراد بالاعيان اما جميعها او بعضها او الاعمال على الاول يلزم  
 ان لا يوجد حكيم اصلا او ينحصر في واحد ان وجد وذلك في غاية  
 الاستبعاد وعلى الثاني والثالث يلزم ان يكون حكما كل من حصل  
 له العلم بحال من موجود عيني وفساده في غاية الظهور وجوابه باختصار  
 البعض لا مطلقا كما اشترنا اليه بل الاحوال التي احاطت بها قوة  
 اوساط الناس لثاني ان المراد بطاقة البشرية اما طاقة الكل افراده  
 او كل فرد او فردا على الاول لا يوجد حكيم اصلا او ينحصر في واحد  
 وكذا الحال في الشئ الثاني وعلى الثالث يلزم ان يكون اليليد  
 الذي صرف طاقته وحصل له العلم بحال من لحوال حكما وهو ظاهر



الفساد بلك يلزم مع ذلك ان لا يكون الذي الذي حصل كثيرا  
 من الاحوال لكن لم يحصل بقدر طاقة حكيما اذ في قوتها تحصيل اكثر  
 من ذلك وهذا مستبعد جدا الا ان يقال الذي المذكور وان لم  
 يصرف طاقته لكن صرف مقدار طاقة العنبر فتأمل وجوابه ما اشر  
 اليه من ان المراد طاقة اوساط البشر الثالث انه لا يصدق التعريف  
 على الحكمة الالهية التي هي اعلى اقسام الحكمة لتصرح الشيخ في الشفا بان  
 موضوع الاله هو الموجود مطلقا فلم يبحث فيه عن الموجودات الخارجية  
 فقط وجوابه ان الشيخ صرح في اوائل منطق الشفا بان الحكمة  
 يبحث فيها عن احوال الموجودات الخارجية فيجب ان يحمل ما ذكر من ان  
 موضوع الاله هو الموجود مطلقا على التعميم لا بحيث يشمل الموجودات  
 بل بحيث يشمل الواجب والجوهري والعرضي ويستقيم الكلام ويرتفع  
 التحالف بين كلاميه الرابع ان التعريف صادق على العلوم العربية  
 كالنحو والصرف والمعاني والبيان اذ يبحث فيها عن احوال الالفاظ  
 الموجودة في الخارج على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة  
 فيلزم ان يكون من اقسام الحكمة وليس كذلك وجوابه ان المراد  
 من قوله على ما هي عليه في نفس الامر ان المنظور بالبحث عن احوال  
 الاعيان بمجرد كونها على ما هي عليه في نفس الامر من غير مدخلية شي  
 آخر من وضع الواضع واعتبارا بالمعبر ولا شك ان العلوم المذكورة  
 ليست من هذا القبيل فلا انتقاض وما يجاب بان البحث فيها <sup>ليست</sup>  
 على ما هي عليه في نفس الامر بل على ما وقع عليه الاصطلاح قد فوجئ  
 ان ياؤل بما ذكرنا وقد جاب بان المراد بالاحوال في التعريف

موضوع الاله

الامر

الامور الثابتة في حد ذاتها بحيث لا يتبدل بتبدل الاوضاع ولا  
 يتغير بتغير الملل ايضا وح يخرج علم الفقه ايضا ففيه ان هذا تكلف بعينه  
 لا يلتفت اليه في التعريفات بل فاسد في نفسه عنى عن البيان وما ذكرنا  
 من الجواب الصحيح خرج عنه الفقه فتقطن الخامس بل السادس ان التعريف  
 يصدق على علم الكلام فيلزم ان يكون من اقسام الحكمة فلم يكن التعريف  
 مانعا والجواب ان الكلام والحكمة علم واحد حقيقة لا تفاوت  
 بينهما الا بمسائل معدودة فلا قدح في صدق التعريف عليه بل هو قسم  
 منها ذلك ان تناقضا صدق التعريف عليه فتدبر وما يجاب بان البحث  
 في الحكمة لا يكون مقيدا بموافقة قانون الاسلام وفي علم الكلام  
 مقيدا بما قد فوجئ اذ التعريف صادق عليه اذ لم يؤخذ في التعريف  
 عدم موافقة قانون الاسلام الا بان ياؤل بان مراد المجيب ان مال  
 التعريف ان الحكمة علم يبحث فيها عن احوال المذكورة والمنظور فيها  
 مجرد كونها على ما هي عليه في الواقع من غير ملاحظة موافقة قانون  
 الاسلام وهذا لا يصدق على علم الكلام اذ المنظور فيه ليس مجرد هذا  
 بل موافقة القانون معتبر ملحوظ ايضا فتدبر السابع انهم اتفقوا على  
 ان حكمة الاشراقين والمشاين من الحكمة مع ان احديهما خارجة عنها  
 اذ البحث في حكمة الاشراق عن احوال المذكورة ان كان على ما هي  
 عليه في الواقع لم يكن حكمة المشايين من الحكمة المخالف بينهما وان كان بالعكس  
 فما لعكس وهكذا الحال في المسائل التي وقع التحالف فيها في الحكمة المشايين  
 وجوابه ان المراد بالبحث عن احوال المذكورة على ما هي عليه في الواقع مرعفا  
 وح لا انتقاض وانما تعلم ان التعريف يحمل على المعنى المنبأ عنه ولا شك

اء الكلام وحكمه واحد  
 لا تفاوت بينهما الا  
 بمسائل معدودة



ان المتبادر غير هذا الثامن ان التعريف لا يصدق على علم الحساب المتعدد  
من الرياضيات اذ يبحث فيه عن احوال العدد والعدد امر اعتباري غير  
موجود في الخارج وجوابه ان العدد موجود خارجي بزعم الحكماء وقد  
صرح الشيخ بذلك في الهيات الشفا وما ذكره العلامة لتفتازا في  
رحمه الله من ان الفلاسفة لا يجعلون العدد من الموجودات العينية  
بل من الاعتبارات العقلية ففيه نظر لتصريح الشيخ في الشفا بان من  
الموجودات العينية كما ذكرنا فان نقل غير مطابق الا ان يا اول  
التاسع ان العلم بمخالفات الاعميان داخل في الحكمة عند بعض <sup>بعض</sup> والتعريف  
لا يصدق عليه لعدم كونه علما باحوال الاعميان **واجيب** بان  
الاكثرين لم يعدوه من الحكمة وهذا التعريف انما هو على راي الاكثر  
والي هذا السؤال والجواب اشار السارح في الحاشية بقوله هذا  
لا يشتمل العلوم التصورية المحققة ولتكف بهذا القدر من المقال لئلا  
ينجر الى الامال **قال** السارح وتلك الاعميان الى اخره فيه اولا ان هذا  
الكلام يدل على ان الموضوع في الحكمة العملية هو الافعال والاعمال  
التي لغيرتنا اي للصفة التي تؤثر في الارادة مدخلية وجودها  
الخارجي مع ان موضوعها الاخلاق والملكات عند بعض والنفس لئلا  
من حيث الانصاف بها عند بعض اخر والاخلاق والملكات غير موجودة  
في الخارج فلا يكون لغيرتنا مدخلية وجودها والنفس لئلا تكون  
موجودة في الخارج لكن ليس لغيرتنا مدخلية وجودها وثانيا ان  
الاخلاق غير مكتسبة فهي تقدير وجودها خارجا لا مدخل  
لغيرتنا فيه وثالثا ما قيل ان ما يدل عليه هذا الكلام

مخالفة لما صرحوا به من ان موضوعها الاخلاق والملكات  
او النفس لئلا تكون من حيث الانصاف بها اذ لا يصدق على  
شي منهما الافعال والاعمال والجواب عن الاول ان الاخلاق  
والملكات موجودة في الخارج حيث عدوها من الكيفيات  
النفسانية يشهد بذلك الرجوع الى كتب الاخلاق وغيره  
ولقد مرتنا واختيارنا مدخلية وجود النفس لئلا تكون من حيث  
الانصاف بالاخلاق والملكات كما سيبي عن الثاني بان كون  
الاخلاق غير مكتسبة مما وقع فيه الاختلاف وقد حقق في موضعه  
انها تكون مكتسبة ولعل صاحب التقسيم انقار هذا المذهب وعن  
الثالث بان المراد بالافعال هو الاثار لا التأثيرات  
ولا شك في كون الاخلاق والملكات من الاثار والاعمال  
والنفس لئلا تكون من حيث الانصاف بها يصدق عليها انها من الاثار  
التي لغيرتنا واختيارنا مدخلية وجودها اذا النفس محيثة بالحشية  
المذكورة لا يوجد بدونها ولقد مرتنا مدخلية الانصاف بها فلا غبار  
**قال** السارح فالعلم باحوال الاول الى اخره لما كان هناك منطية  
ايراد هو ان العلم المتعلق بتلك الافعال لا من تلك الحشية يصدق  
عليه تعريف الحكمة مع انه غير داخل في شيء من الاقسام لظهور عدم دخوله  
في الحكمة النظرية ولذا قيدت الاحوال بالحشية المذكورة خرج عن العلمية  
ايضا اشار السارح في الحاشية الى الجواب بقوله كما انهم يعرضون الى اخره  
ومحصوله ان العلم بالاحوال المذكورة لا من الحشية المذكورة غير داخل  
في المقسم لعدم دخوله في شيء من الاقسام مما لا يقدر فيه اذا المراد ان



من المقسم هو العلم الذي يحصل للنفس بسببه كاليعتد به ولا  
شك ان العلم بالاحوال لا من تلك الحيثية مما لا يحصل به الكمال المذكور  
كالعلم باحوال الجزئيات المتغيرة من حيث خصوصياتها وانما لم يقيد  
العلم باحوال الثاني بالحيثية لان كمال القوة النظرية على ما صرحوا به  
معرفة احوال الالعيان على ما هي عليه في الواقع بقدر الطاقة ولا  
وجه لاعتبار الحيثية ههنا بخلاف العلم باحوال الاول فان كمال  
القوة العملية بالقيا مربا لا مورا كما ينبغي فلا بد من اعتبار الحيثية بقى ههنا  
سواء مشهور هو انه لا يصدق التعريف على شئ من القسمين لظهور  
ان الحكمة العملية ليست علما باحوال اعيان الموجودات بقدر الطاقة  
بل علم ببعضها وكذا الحال في النظرية مع ان صدق المقسم على القسم  
ضروري واجيب بان التعريف للحكمة المتقسمة الى القسمين تقسيم  
الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكل الى جزئياته فلا قدح في عدم صدق تعريف  
المقسم بهذا التقسيم على شئ من القسمين فتأمل **قال** فلاها اما  
علم الى اخره فيه او لا انما انما لما اشتهر من انه لا يبحث في الحكمة عن  
احوال الجزئيات المتغيرة اذ ما ذكره صرح في انه يبحث في الحكمة العملية  
عن احوال الشخص بانفراد ولا شك ان الشخص متغيرا لاهوال  
وثانيا انه مخالف لما صرح به او لا بان موضوع الحكمة العملية الافعال  
والاعمال اذ الشخص ليس من الاعمال والافعال كاشخاص والجزئيات  
عن الاول ان البحث عن الشخص والاشخاص بالوجه الكلي لا بالوجه الجزئي  
وما نقرر هو انه لا يبحث عن احوال الجزئيات على وجه الجزئ من حيث التعبد  
فلامنات وعن الثاني بان المراد بالافعال والاعمال الاثار كما مر

ولا شك ان الاشخاص اثار وقوله والاعمال ايما الى دخول العمل  
في الحكمة العملية لانه داخل في الموضوع والموضوع من اجزاء العلم  
لكن المستفاد من كلام الشيخ الخروج حيث قال في اول منطق الشفا  
الفلسفة العملية انما الغاية فيها تكميل النفس لا بان يعلم فقط بل بان  
يعلم ما يعمل فيعمل به انتهى والمقرر المشهور غاية الشئ خارجة عنه وفيه  
انه يلزم على هذا ان يكون العلم ايضا خارجا لجعله غاية وليرقى  
احد فالظاهر دخول العمل كلعلم وما يجاب بان المراد بمصالح الشخص  
الافعال الصالحة فيها لا يجدي في دفع الايراد اذا التخالفت  
بحاله الا بان تكاف تكلف بعيد هو ان يقال معنى قوله اما علم بمصالح  
شخص او اشخاص اما علم باحوال الافعال والاعمال الصالحة لشخص  
او اشخاص وانه مستبعد جدا وما قيل من انه اذا كان المراد بمصالح  
الاشخاص لافعال الصالحة يلزم ان يكون النظر في الحكمة العملية  
مقصورا على الافعال الصالحة مع ان ذلك ليس كذلك وايضا يلزم  
ان يكون العناية في الحكمة العملية هي التحلية بالفضائل اذ التحلية عن  
الردايل انما يحصل من العلم بالافعال المذمومة لا الصالحة ففيه  
نظرا لوزوم الغرض غير مسلم لجواز ان يكون الافعال الصالحة بمعني  
الافعال التي تصلح وتصح ان يكون الشخص منصفها لا الافعال الحسنة  
ولا شك ان الافعال الذميمة مندرجة تحتها فلا يلزم العصر وايضا لا يلزم  
ان لا يكون التحلية عن الردايل غاية لها فتدبر سلمنا ان المراد بالافعال الصالحة  
الافعال الحسنة لكن لزوم الغرض عليها ايضا لجواز ان يكون المقصود بالافعال  
التحلي بالافعال الحسنة والنظر في الافعال الذميمة ليحذنب عنها ويحصل



الحسنة هذا اذا اريد قصور النظر من غير تقييد بالمقصود يروى ان  
 اريد قصور النظر على طريق المقصود به فعليه ان يكون كذلك **قال**  
 ليحلى بالفضائل الى اخره هذا غاية الغاية على ما يستفاد من كلام الفاضل  
 الشارح لحكمة العين حيث قال فائدة الحكمة الخلقية ان يعلم الفضائل كيفية  
 اقتنائها ليرتقى النفس وان يعلم الرذائل وكيفية توقيها لتطهر عنها النفس  
 وانما قلنا من ظ كلام الفاضل لا مكان حمله على ان الغاية هي المجموع  
 من العلم بالفضائل وتخلي النفس بها والعلم بالرذائل وتخلي النفس عنها وانما  
 جعل الشارح التخلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل فائدة اشارة الى ان  
 كون العلم بالفضائل فائدة امرط مكسوف لا حاجة الى ذكره فاللايق بالذکر  
 التخلي بالفضائل مع انه يصلح ان يكون فائدة برأسه وكون العلم بالرذائل  
 فائدة لعلمه لا يتم الا بضم ملاحظة تخلي النفس عنها مع ان التخلي عنها يصلح  
 ان يكون فائدة على حدك فاللايق ان يجعل الفائدة تخلي النفس عنها والمجموع  
 من العلم بالرذائل مع التخلي عنها وما جعل التخلي بالفضائل فائدة ناسب ان  
 يجعل التخلي عن الرذائل غاية ثم **قوله** كان المناسب ان يشترط في فائدة  
 القسمين الاخيرين كما اشار الى فائدة القسم الاول والعذر بان حاله الى فهم  
 المتقطن حيث ينقطن بهما لعلمهما في الاول والمصابقة سهلة وفائدة  
 الاخيرين على ما ذكره شارح حكمة العين اما الحكمة المنزلية ففائدة بها  
 ان يعلم المشارك الذي ينبغي ان يكون بين اهل منزل واحد لينتظم لها  
 المصلحة واما المدنية فهي ان يعلم المشارك الذي بين اشخاص الناس  
 لينتظم وتولية صلاح الابدان وبقا نوع الانسان **قال** وينبغي  
 تهذيب الاخلاق صرح الشيخ في اول منطق الشفا بان الاسم في هذا

القسم علم الاخلاق حيث قال وليس علم الاخلاق وقد وقع اطلاق  
 تهذيب الاخلاق على هذا القسم من العلامة الشيرازي في شرح  
 الاشراف حيث قال وبازاء الطبيعي تهذيب الاخلاق لكن لم يظهر  
 منه ان الاطلاق بطريق التسمية وما تو من ان الاسم الحكمة الخلقية والحكمة  
 المنزلية والحكمة السياسية مستندا بتصرع العلامة التفتازاني في  
 شرح المقاصد حيث قال ان الحكمة العملية ان تعلقت بازبان ينظم  
 بها حال الشخص وذكا نفسه فالحكمة الخلقية وان تعلقت بانتظام  
 المشاركة الانسانية الخاصة بالحكمة المنزلية والعامية فالحكمة السياسية  
 ففيه نظر لظهور انه لا يصرح فيه بان الاسم الحكمة الخلقية وتما  
 ما ظهر منه الاطلاق وهو غير نافع مع ان اطلاق تهذيب الاخلاق  
 وقع من العلامة كما ذكرناه ثم اعلم ان الشيخ قال في القسم الثاني  
 ويعرف بتدبير المنزل وكلام العلامة في شرح الاشراف هكذا  
 ما يتعلق باعمالنا ان كان علما بالتدبير الذي يختص بالشخص الواحد  
 فهو علم الاخلاق والا فهو علم تدبير المنزل ان كان علما بما لا يتم الا  
 بالاجتماع المدني انتهى وقد وقع من الشيخ في الشفا اطلاق الخلقية  
 والمنزلية والسياسية على قسم الحكمة العملية لكن لم يظهر ان الاطلاق  
 بطريق التسمية والامر في كل ذلك سهل **قال** اما النظرية فلاها  
 اما الى اخره حاصل ما ذكره الشيخ في الهيئات الشفا ايراد على هذا  
 التقسيم ان علم العدد معدود من المراتب مع انه يبحث فيه عن العدد  
 المفارق عن المادة في الخارج ايضا لغرض المجردات ايضا كالقول  
 والنفوس ومحصل ما اجاب عنه ان موضوع علم الحساب ليس

اجتماع المنزل وعلم السياسة ان كان



هو ذات العدد مطلقا لمصول الغني عن البحث عنها بمباحث  
الكثرة التي من الامور العامة التي هي من الاله بل موضوعا  
العدد الحاصل في المادة المخصوصة بالنوع والحاصل ان موضوع  
عدد خاص وهو الحاصل في المادة المخصوصة ولا شك في احتياجه  
الى المادة في الوجود الخارجي دون المصول الذهني لا مكان  
تعلقه مري عن المادة وكون مسئلة الجمع والتفريق والقسمة  
والضرب وغنىها من الحساب لا يقدح في ذلك اذ لم يقع البحث  
فيها على وجه يشمل المجردات ايضا وان امكن ذلك لعدم تعلق العزم  
به هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وقد يقدح ان موضوع الحساب لعدد  
حيث الاقتران بالمادة والبحث عن احواله لا من هذه الحيثية لم يقع  
في العلم الحسابي لعدم تعلق العزم به واورد عليه ان تقييد العدد بهذه  
الحيثية يحتاج الى شاهد فابن مسئلة الضرب والقسمة من الحساب مع ان  
الحيثية ليست متطوره فيها قطعا لا ترى ان ضرب العشرة في العشرة مائة  
سواء وقع في المجردات او الماديات وكذا الحال في القسمة اذ ليست  
متطون فيها كونه في المادة ولا وفيه نظرا ذكون المتطورية الضرب  
والقسمة العدد والحاصل في المادة فما نص عليه الشيخ في الهيات الشفا  
حيث قال علم الحساب من حيث ينظر في العدد وانما ينظر فيه وقد حصل  
له الاعتبار الذي انما يكون له عند كونه في الطبيعة انتهى كلامه والبحث  
على وجه يشمل المجزئات لم يقع في علم الحساب كما ذكرنا فاندفع اليراد لعدم  
يتوجه عليه ما قيل من انه اذا كان موضوع الحساب العدد المقيد  
بالحيثية المذكورة لم يكن تعلقه بمجردة عن المادة كما ان تحققه مجردة

غير ممكن فيلزم ان يكون علم الحساب من الطبيعي على مقتضى التفسير  
مع انهم عدوه من الرياضيات ثم اقول اذا كان موضوع الحساب لعدد  
المقيد بالحيثية المذكورة لم يكن موجودا في الخارج اذا القيد وان كان  
خارجا لكن القيد داخل كما لا ينبغي والتقييد غير موجود فيه مع انه يبحث  
في مطلق الحكمة عن الموجودات العينية كما عرفت وهذا مؤيد لما ذكرنا  
من مراد الشيخ في محصول الجواب ويمكن دفع هذا بتكلف تركناه على  
الفطن وههنا ايراد مشهور هو ان مباحث النفس لنا طرفة مذكرة مرة  
في الطبيعي والالهي فان كان النفس مفتقرة في الوجود الى المادة  
لم يصح عد مباحثها من الالهي وان كانت مستغنية فيها عنها لم يصح عد  
من المباحث الطبيعي والجواب المشهور ان النفس لها حيثيتان من حيث  
الذات لا يحتاج الى المادة في الوجود دين فصح عدّها من الالهي ومن  
حيث التعلق بالبدن يحتاج اليها فيها فصح عدّها من الطبيعي اما عدم  
اليها في الوجود الذهني فظاهر واما عدم احتياج اليها في الوجود الحاد  
فلما تقرر من ان النفس مجردة عن المادة ذاتا وان لم يكن مجردة فعلا  
وفيه نظرا ما اولافلان النفس حادثة بحدوث البدن ومفتقرة في  
الحدوث الى البدن فلا يصح عدّها من الالهي اذ لا يبحث في الالهي عن  
الحوال ما يفتقر في الوجود الخارجي الا المادة واما ثانيا فلان موضوع  
الطبيعي الجسم الطبيعي من الحيثية المقررة والنفس من حيث التعلق ليست بجسم  
ولا عرضة الذاتية ولا نوعه ولا شيء مما قررنا في بحث الموضوع فكيف يصح  
عد مباحثها من الطبيعي وفيه ما سيجي وقد اوجب بوجه آخر الاول  
اختيار الشق الثاني من التزديد وان رجاع البحث الواقع عنها في الطبيعي



الى البحث عن الجسم الطبيعي اذ قولهم النفس كذا في قوة قولنا الانسان  
نفسه او الحيوان نفسه كذا او الفلك ويؤيده ما فعله المصنف من  
ايراد مباحث النفس في الفصل المعنون بالانسان وفي المحاكات  
تصرح بان البحث عن النفس في الطبيعي بواسطة انهم يبحثون عن  
الاجسام واما ذوات النفس هذه الصفة نظيره ما قيل من ان قولهم  
الزنجير حار في قوة قولنا بدن الانسان يقتض باكل الزنجير وفيه  
نظرا اختيار الشق الثاني انما يتصور اذا لم يكن النفس محتاجة في  
الحدوث اليها كما ذكرنا يمكن دفع هذا بان الماد من الوجود في التقسيم  
الوجود المستمر والنفس يبقى بعد البدن فلا يفتقر في الوجود الى المادة  
وبه اندفع ما ذكرنا اولا على الجواب المشهور ولعل هذا الجواب اقرب  
الى الصواب الثاني اختيار الثاني ايضا وجعل البحث الواقع في الطبيعي  
استطرافا وفيه ما فيه فامل الثالث اختيار الاول من الشقين وجعل  
البحث الواقع عنها في الالهي راجعا الى الواجب او غير مما جعل موضوعا  
في المسائل الالهية الرابع اختيار الاول ايضا وجعل البحث عنها في الالهي  
استطراديا ويتوجه عليها بعد الاعتراض بها من التكاليف ان اختيار  
الاول انما يتصور اذا كانت النفس محتاجة في العقل الى المادة وليس  
كذلك كما لا يخفى ويمكن ان يكون موضوع البحث النفس من حيث التعلق  
بالبدن والنفس هذه الحيثية لا يعقل بدون المادة الخامس اختيار  
الشقين وجعل المباحث النفس من الالهي والطبيعي معا وذلك  
بملاحظة جهتين واعتبارين بيان ذلك ان المراد بالوجود في قولهم  
ما لا يفتقر في الوجود اليها اعم من الوجود المحولي والرابطي والتمايز

الى المادة وما يفتقر  
في الوجود

بين الشقين بقيد الحيثية والنفس الناطقة باعتبار الوجود المحولي غير  
مفتقر الى المادة باعتبار الوجود الرابطي مفتقر اليها باعتبار الاول  
صار بتبحرنا عنها في الالهي باعتبار الثاني في الطبيعي وفيه بحث  
اما اولا فلان اختيار الشقين غير متصور لعدم صحة اختيار الاول  
كما ذكرنا وجوابه ما مر واما ثانيا فلان الوجود اذا كان اعم فاد  
اورد عليه النفي كان نفيا للوجود لشقيه فيكون الالهي ما لا يفتقر في  
الوجود والرابطي والمحمولي الى المادة والنفس ليست كذلك لا حيا  
في الوجود الرابطي الى المادة كما ذكرنا فلو وجد ان يقول المراد بالوجود  
في قوله ما لا يفتقر في الوجود الوجود المحولي وفي قوله ما يفتقر  
اليها الوجود الرابطي وفيه بعد ما فيه واما ثانيا فلان كون مباحث  
النفس من الطبيعي على ما فصله انما يصح اذا كانت النفس احد الامور  
المقررة بالنسبة الى موضوع طبيعي كما هو المشهور وليس كذلك فتا  
واما مراحيا فلان قوله النفس الناطقة باعتبار الوجود المحولي غير  
مفتقر الى المادة محل بحث لظهور احتياجهما في الحدوث الى المادة اذ هي  
حادثة بتحدوث البدن وجوابه ما عرفت فتذكر السادس اختيار  
الشق الاول على قول من يجعل النفس حادثة بتحدوث البدن والشق  
الثاني على قول من يجعل النفس قديما فقد تحقق فيها الجهتان باعتبار  
المذهبين فيبحث عنها في العلمين بهذين الاعتبارين وفيه بحث اذ النفس  
حادثة بتحدوث البدن عند اسطوا ومتابعيه كالشيخين ابي نصر الفارابي  
وابي علي بن سينا البخاري وغيرهما ومباحث النفس مذكورة في مدونا  
في العلم الالهي والطبيعي والاعتراض عليهم فهذا الجواب لا يتم على مذهبيهم

المراد بالوجود  
المحمولي



ولا يجدي من جانهم قد بر الساب اختيار الشق الثاني والتزام ان  
البحث عن النفس ليس بطبيعي لان موضوع الطبيعي الجسم والنفس ليست  
بجسم ولا شيء من الامور التي تقر ان موضوع المسئلة اذا لم يكن عين  
موضوع الفن يجب ان يكون بالنسبة الى موضوع الفن احدها وزعم  
المجيب ان هذا الجواب تحقيق وفيه تطرأ ذك ان يقال انها عرض  
ذاتي لنوع الجسم اذ يقع ان يقال الانسان ذو نفس وفيه تامل **الثامن**  
اختياراتها من الطبيعي باعتبار النشأة الاولى اذ هي حادثه تحدث  
البذن فهي باعتبار الاحوال العارضة لها في هذه النشأة <sup>باعتبار</sup> هذا الا  
معدودة من الطبيعي ومن الالهى باعتبار النشأة الاخرى اذ هي باقية  
بعد فنا البدن فهي باعتبار الاحوال العارضة لها في النشأة الاخرى معدود  
من الالهى وفيه ان النفس ليست بالنسبة الى الجسم احد من الامور المقتررة  
وجوابه ما مر قد ذكر وما قيل ان اريد ان النفس في النشأة الاولى محتاجة  
الى المادة في وجودها فذلك ممكنا ولو كانت كذلك لم يكن معدودة  
من المجردات وان اريد انها محتاجة اليها في تحصيل الحالات فذلك غير  
مجد فان الحكمة الطبيعية انما يبحث عما يحتاج في الوجود الى المادة ففيه  
نظرا ما اول فلان المجيب مؤيد وكلامه في قوة المنع فمعه خارج عن قانون  
النظر **واما ثانيا** فلان النفس محتاجة في اول زمان الوجود الى المادة  
كما مر مرارا وعندها من المجردات باعتبار بقاها بعد فنا البدن **واما ثانيا**  
فلانه لا منة بين احتياجها الى المادة في اصل الوجود وكونها مجردة اذ المانع  
يتجذر ما انها لا تخل في المادة ولا تكون داخلية فيها فانهم **قال** وليس  
بالالهى انما سئى المجموع الهيا لا تتساوى الى بعض الموضوعات التي هو اشرف

من الباقي **قال** والفلسفة الاولى الفلسفة في لغة اليونانية التشبيه  
بالباري عز اسمه علما وعلا كما صرح به صاحب المحاكمات ولما كان الانصاف  
بهذا العلم موجبا لهذا التشبيه اطلق عليه الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه  
رتبه ووجه كونه كليا تجرده عن الاحتياج الى المادة التي هي منشأ الجزئية  
عند بعض ووجه كونه ما بعد الطبيعة وما قبلها ان الموضوع الالهى تقدر  
بالعلمية والشرف على موضوع الطبيعي ولللهي تافرا باعتبار الادراك  
عن الطبيعي لانا ندرك اول متعلق الطبيعيات فباعتبار التقدم من قبل  
الطبيعة وباعتبار التاخر بما بعد الطبيعة والمراد من الطبيعة مجموع  
الجسم الطبيعي والصورة النوعية والاعراض لا الصورة النوعية فقط صرح  
بذلك الشيخ في الفصل الثالث من المقالة الاولى من الهيات المشفا  
واعلم انا لم نجد في الكتب المشهورة بعد الاستقرا والتبع تسمية المجموع  
علما كليا والظن من كلام العلامة في شرح الاسراق ان مباحث الامور  
العامة يطلق عليها هذين الاسمين وكذا كلام المحقق الشريف في  
حاشيته على الشرح المتقدم يدل على ان الفلسفة الاولى مباحث  
الامور العامة حيث قال بعد تقسيم ما لا يفتقر الى المادة الى ما لا  
يحتاجها اصلا والى ما يحتاج لها لكن على وجه الافتقار وهذا الاحبار  
سبى بالفلسفة الاولى وبالجملة لم نجد اطلاق العلم الكلى على المجموع في غير  
هذا الكتاب **واما** الفلسفة الاولى فقد اطلق عليه الشيخ في الفصل  
الثاني من المقالة الاولى من الهيات الشفا بعد تعيين الموضوع حيث  
قال فهذا هو العلم المطبق هذا الصناعة وهو الفلسفة الاولى لانه  
العلم باول الامور في الوجود وهو العلة الاولى واول الامور بالعموم



وهو الوجود والوحدة **قال** واما علم باحوال ما يفتقر الى آخره  
 اورد عليه انه يبحث في الهيئة عن اجرام العلوية والسفلية على وجه مذكور  
 في كتب الهيئة ولا شك ان الجذم يحتاج في الوجود الى المادة  
 فيلزم ان يكون الهيئة داخلية في الطبيعة وجوابه على ما سألنا  
 بعد التبع ان هذا التقسيم للقدماء وموضوع الهيئة التي  
 دونها المعروفة بالهيئة البسيطة الكم ولا شك في عدم احتياجه  
 الى المادة في التعقل وعبارة الشيخ في الفصل الاول من منطق الشفا  
 حيث قال القسم الثاني هو الرياض المحض ناظر الى هذا واما الهيئة  
 الجسمانية التي دونها المتأخرون فموضوعها الجسم بالوجه المذكور في  
 التذكرة والخفة وهي هيئة مختلطة بالطبيعي وهذه صفة جديدة  
 حررها المتأخرون والتقسيم انما هو على طبق ما خرج القديما  
 فلا اشكال فان قلت كون الكم مطلقا غير محتاج الى المادة  
 في التعقل محل بحث كيف وقد صرح العلامة التفتازاني رحمه الله  
 في شرح المقاصد بان التثليث والتربيع وغير ذلك من الاشكال  
 لا يمكن تعقلها بدون تعقل الجسم **قلت** المراد بالمادة المادة  
 المحصورة بالنوع كما مر وتلك الاشكال وان لم يوجد في الخارج  
 الا في مادة محصورة فرضا لكن تعقلها لا يتوقف على تعقل المادة  
 المحصورة بالنوع صرح بذلك الشيخ رحمه الله في اول منطق الشفا  
 وفي الهيات ايضا تصريح بذلك ويشهد به القطر السلية لا يقال  
 الجسم الطبيعي لا يحتاج في التعقل الى مواد محصورة بالنوع وفيه التيقن  
 يحتاج اليها فيلزم ان يكون البحث عن احوال الهيئة الرياضية لا في الطبيعي

فلم يكن الطبيعي علما على حدة لانا نقول عدما لاحتياج اليها من بل لظاهر  
 الاحتياج كيف وتعقل الجسم المطلق مجرد عن كونه فلكيا او عنصريا غير  
 ممكن عادة فهو محتاج في التعقل الى ادراك المطلق اليها فانهم وتفصيل  
 الكلام ان الكم المطلق الذي عد من موضوع الرياض غير محتاج في التعقل  
 الى مطلق الادراك كما ينقل عن الشيخ الحاشية الى مادة مخصوصة  
 بالنوع لظهوره ان يكون ادراك الكم بدون المادة كما لا يخفى على المنصف وان  
 كان كلام العلامة القطار في صرحا في خلافه بخلاف موضوع الطبيعي  
 وهو نظري وعلى ما ذهب اليه العلامة التفتازاني رحمه الله نقول سلمنا الا  
 في اصل الانتزاع والتعقل الى المادة المحصورة لكن لانم الاحتياج  
 اليها في التعقل بخلاف الانتزاع اذ قد يتعقل بعد الانتزاع كما مطلقا  
 من غير نظري مادة والمراد من الاحتياج في التعقل اليها الاحتياج  
 اليها مطلقا سواء كان قبل الانتزاع او بعده ولا شك ان تعقل كم  
 الجسم الطبيعي بدون مادة غير متصور وبدون مادة محصورة  
 بالنوع متعذر عادة لالف النفس بتجسيم الجسم بوصف كونه عفيفا  
 او فلكيا **قال** وهو العلم الاوسط الكون واسطابا اعتبارا لاحتياج  
 الى المادة من وجه والاستغناء عنها من وجه آخر فهو واقع بين العلم  
 الاعلى المستغنى عن المادة ذهنا وخارجا والادنى المفتقر اليها  
 ذهنا وخارجا ويسمى بالرياض لان الحكماء كانوا يفتخرون به في التعليم  
 فكان رياضية النفس ولا بها وما ذكرنا ظهر وجه كونه تعليميا **قال**  
 ويسمى بالطبيعي سمي به لانه يبحث فيه عن احوال الجسم الطبيعي **قال**  
 وجعل بعضهم الى آخره هذا ناظرا الى ان الامور العامة موضوعات في بابها



فلو جعل الامور العامة عبارة عن المشتقات اعني الواحد والكثير  
والواجب والممكن والكل والجزي وغير ذلك كما هو ط عبارة  
المصنف في عنوان اكثر الفصول في القسم الثاني يصدق عليها  
انها موجودات عينيه لا تخادها مع الموجودات العينية في الحيل وان جعلت  
عبارة عن المبادئ كما يدل عليه ظاهر قول الشارح كالوحدة والكثرة  
فعلی هذا القايل ان يترك الاعيان في تعريف الحكمة لكان  
الشارح يحملها على المبادئ حيث كتب في الحاشية هذا انما يلازم  
بترك الاعيان في تعريف الحكمة انتهى ولعل الباعث ظاهر التمثيلات  
قد برز ما بين من ان ههنا قسمان لثا وهو ما يقارنها قطعاً بحيث  
لا يفارقها قط لكان لا يتوقف عليها باعتبار الوجود بل باعتبار  
الوجود آخر مثل الصورة فيمكن ان يحجب عنه بان هذا القسم لما لم  
يكن له تحقيق الا في مبحث الصورة وهو قليل لم يجعل قسمين على  
حد بل ادخل تحت المقارن للمادة لا على وجه الافتقار قوله  
فنفسها بخروج النفس الى آخر كتب الشارح في الحاشية فيه مستحق  
والمراد ما به يخرج النفس انتهى فاصله ان الخروج لا يحمل على الحكمة  
لظهور ان الحكمة ليست عين الخروج ففيه تسامح حيث ذكر الخروج  
واراد ما به يخرج. واعلم ان التعريف يصدق على الغم بالغ  
المصدرى لكونه شياً يخرج به النفس الى كما لها الممكن فلو حمل الب  
على السببية القرينة حتى تختص بالتصورات الحقة والتصديقات  
المطابقة بصير ما ل المعنى الحكمة علم كذا و لا يصدق على المركب من  
العلم والعمل لظهور ان المركب منهما ليس بعلم فلا يلزم دخول العمل فيها

والجواب ان البنا اذا حصل على السببية القرينة بصير المعنى الحكمة علم  
وعمل كذا لا علم كذا فقط اذا العلم سبب قريب للخروج الى الكمال الممكن  
من جانب العلم والعمل سبب قريب للخروج الى الكمال الممكن من جانب  
العمل هكذا ينبغي ان يعلم هذا المقام واصل هذا الكلام ما خذ  
من كلام المحقق الشريف في حاشيته على الشرح القدير حيث قال الحق  
دخول العمل في الحكمة فيكون مركبه من علم وعمل فان كمال الانسان  
لا يحصل بمجرد العلم ولذلك فيل الحكمة خروج الانسان الى كماله  
الممكن من حاب العلم والعمل انتهى وفيه بحث اذ كون الحق ذلك مم  
والمشهور خروج العمل والشيخ في الشفا صرح بخروجه وصاحب  
التعريف اعني صاحب المحاكمات صرح بذلك حيث قال والشيخ اخبر  
العمل وعرفنا بانها كمال النفس لانسان بالمتصورات الكمال  
والتصديقات المطابقة في النظريات والعمليات وما ذكر في البيا  
من قوله فان كمال الانسان الى آخر غيرم كيف وقد صرح في حاشيته  
شرح المطالع بان الكمال هو العقل المستفاد اعني مشاهد النظريات  
وبان الكمالات مورو عليه الا ان يراد به الكمال الاعلى في جانب العمل  
وفي حاشية شرح المطالع الكمال في جانب العمل سلمنا ذلك لكن لا نم  
كون العمل جزءاً للجواب ان يكون شرط الحصول الكمال مع انه يتوجه عليه  
ما قيل من ان كلامه قدس سره في هذه الحاشية مناف لما يفهم من  
حاشية شرح المطالع من ان العمل ليس جزءاً من الحكمة حيث قال  
وثالثها ما يذكر في تعميم الصناعات من انها اما علمية يتوقف له  
حصولها على ما رسة العمل واما نظرية لا يتوقف حصولها على



وعلى هذا يكون الحكمة العملية خارجة عن العملية بهذا المعنى اذ لا حاجة  
في حصولها الى من اوله عمل فيفهم من ذلك انها داخلية في النظرية ولا  
شك انه انما يصح دخولها فيه على تقدير ان يكون العمل جزء منها انتهى  
كلاما لقائل ذلك ان تقول ان مقصود السيد خروج الحكمة العملية  
عن العملية بالمعنى المذكور فتكون داخلية في النظرية بمعنى ما لا يتوقف  
حصولها على ممارسة العمل وبهذه هذه لا يفتنى عند دخول العمل فيها  
كما لا ينبغي **قال** جعله من افناء الحكمة الى اخره. هو من مخرج  
الاله على تحقيق العلامة الشيرازي في شرح الاشراق حيث قال  
بعد الفراغ عن تعريف الحكمة باستكمال النفس الانسانية بتفصيل ما عليه  
الوجود في نفسه وما عليه الواجب فما ينبغي ان يكتب بعلمها ليس  
عالم معقولا مضاهيا للعالم الموجود ويستعد للسعادة والقصوى  
الانفردية بحسب الطاقه البشرية ثم بعد الفراغ عن التقسيم الى النظرية  
والعملية بافناء هذه العبارة فمن اهمات العلوم وكل علم جزئي فلا  
بد ان ينسب الى واحد منها وعلى هذا يكون المنط من فروع العلم الالهى  
ومنهم من ادخله في اصل الفقه هكذا العلم اما ان يطلب ليكون آلة  
لما عداها او لا والاول والمنط والثاني اما نظري او عملي **قال**  
الاعن المعنويات الثانية الى اخره كتب الشارح في الحاشية من ما لا  
يعقل الا عارضا لمعقول آخر ولا يمكن في الاعيان ما يتاخره وقيل في  
العوارض المخصوصة بالوجود الذهني وصدق التفسير الاول على  
الوجود والواجب مثلا دون التفسير الثاني انتهى وصدق التفسير  
الاول على الوجود والوجوب يحتمل ان يكون بناء على ما تقر من ان

كون الوجود قائم بالهية من حيث هي وزيادته في التصور  
وتفصيله مع ما فيه في شرح التجريد وتحاشيه والوجوب كيفية  
نسبة الوجود الى الهية وعد صدق التفسير الثاني باعتبار ان حاصله  
ان المعقول الثاني هو العارض الذي للوجود بذهني مخصوصه مدخل  
في عروضة للهية والوجود على القول بالعروض غار من للهية المارة عن الوجوب  
والعد مطلقا كما تقر واشهر فلم يكن لمخصوص الوجود الذهني مدخل في  
عروضه بها ولما كان الوجوب كيفية نسبة الوجود اليها لم يكن لمخصوص  
الوجود الذهني مدخل في عروضة ايضا **قال** وقد بقى الى اخره  
هذا الكلام انما يستقيم اذا كانت الامور العامة مبادي الاشتقاق واما  
اذا كانت عبارة عن المحولات كما هو المذكور في حاشي شرح التجريد ويدل  
عبارة المصنف في اكثر عنوانات الفصول المعقودة لبيان الامور العامة  
حيث قال في فضل الكلي والجزئي فصل في الواحد والكثير فصل في المتقدم  
والمتاخر فصل في القديم والحادث الى غير ذلك فلا يستقيم هذا الكلام  
اذ مفهوم المشتق لما كان محمولا على الموجود الخارجي بحمل المراتبة كان موجبا  
خارجيا كما مراد الكلي بوجود بوجود الفرد حقيقة كما هو المقرر عند القائلين  
بوجود الكلي الطبيعي لان يختار في وجوده وما يقال من ان البعث عن الموجودات  
العينية يقتضي كون الافراد موجودة كون المعنويات موجودة كيف ولولم يكن  
كذلك لاشكل عليه الحال في قوله الممكن بوجود بوجود زائد لظهور ان مفهوم  
الممكن لا يكون موجودا فحينئذ يشك عليه الحال لو التزم ان المحكوم عليه في قوله  
الممكن موجود بوجود زائد هو المفهوم لا الفرد والظاهر ان الفرد بان يكون قضية  
على انا نقول كون مفهوم الممكن غير موجود في الخارج محل نظر فضلا ان يكون ظاهرا



كيف وهو متحد مع اقل وجود في الخارج لصحة حمله عليه فيكون موجودا  
فيه كما هو رأي القائلين بوجود الكلي الطبيعي **قال** واجيب بان الامور  
العامّة الى اخره ههنا الكلام لا يخفى ما فيه اذ لو كانت محمولات لا يناسب  
ذكرها في العنوان وايضا مباحث للتقسيم الذي نقله الشارح بقوله جعل  
بعضهم الى اخره لما ذكرنا من انه يقتضي كونها موضوعات في بابها كما  
سيشير اليه الشارح في الحاشية وما يقال من ان هذا الجواب غير حاسم  
لمادة الشبهة اذ من الامور العامة ما ليس حالا للاعيان كالعدم مثلا  
فتكّن دفعه بان البحث عن العدم والامتناع استطرادى صرح به  
الشارح الجديد للتجديد فالعدم والامتناع ليس من الامور العامة  
علي ان عدم كون العدم من احوال الاعيان محل بحث قد بره ونقل  
من الشارح حاشية في هذا المقام وهو قوله انما نسب هذا  
الجواب الى الغير لانه مبني على تأويل عبارات القوم ولا يلائم  
ما ذكرنا من ان مباحث الامور العامة داخله في العلم الاعلى انتهى  
وفيه ان المناسب ان يقول انما صدر الجواب بصيغة المجهول لظهور ان  
الجواب ليس للشارح بل هو مذكور في حاشية شرح المطالع فنسبته  
الجواب الى الغير لا يقتضي ذكر نكته بل لصديقه بصيغة المجهول يقتضيه  
وقد يقال ان الامور العامة اذا اخذت على وجه العموم لا يكون اعراضا  
ذاتية لما هو الموضوع في الحكمة الالهية فلا وجه لجعلها محمولات وان قيدت  
على وجه يصير عرضا ذاتيا للموضوع لا حاجة الى جعلها من المحمولات او موضوع  
المسئلة يجوز ان يكون عرضا ذاتيا للموضوع الفن كما حقق في موضعه وفيه ان  
هذا مصادم لتقسيم موضوع الحكمة الالهية الى ما لا يقارن المادة اصلا

واي ما يقارنها لكن لا على وجه الافتقار كما لا مورا العامة كما ان الجواب  
المذكور في الشرح مصادم لتقسيم المزبور بزعيم هذا القائل وقد جعل  
هذا القائل مصادم لتقسيم اياديا على الجواب المذكور في الشرح والاضاف  
ان جواب هذا القائل مع ذلك اظهر من الجواب الذي ذكره الشارح وانما  
بعض الافاضل عن الايراد بالامور العامة بان الحكماء قد يطلقون الموجود  
العيني والخارجي ويريدون به الشيء الذي منشأ انتزاعه موجود  
في الخارج فعلى هذا يكون العلم باحوال الامور العامة من الاله لان  
الامور العامة موجودة بهذا المعنى وفيه بحث اما اولا فلما قيل  
من ان الوجود المطلق من الامور العامة مع ان منشأ انتزاعه يكون  
موجودا ذهنيا الا ان يقال مراد المجيب من قوله منشأ موجود في الخارج  
انه قد يكون موجودا فيه لانه لا يكون منشأ انتزاعه لا موجودا فيه وفيه  
ان اطلاق الموجود الخارجي لهذا المعنى مستبعد جدا فكيف يحمل الموجود  
العيني الماخوذ في تحريف الحكمة عليه وامانا بنا فلان المنط على تقدير  
ذكر الاعيان يلزم ان يكون داخل في الحكمة اذ يبحث فيه عن المعقول الثاني  
الذي منشأ انتزاعه قد يكون موجودا في الخارج مع ان المقر المشهور  
عند الجمهور ان المنط خارج عنها بقيد الاعيان **قال** وقيل  
الى اخره قد قيل اعرض عن الحكمة العملية بأسرها لقلة فائدتها في الاخر  
وفيه نظرا ما اولا فلان خارج في الطبيعي ايضا فلم لم يعرض عنها وامانا بنا  
فلما قيل من ان الفائدة المطلوبة في الاخره تعقل النفس كما لا تتها  
الحاصلة لها ولا شك ان هذه الفائدة تنزب على الحكمة العملية لمحصل  
الملكات الفاضلة والاخلاق المرغوبة لصاحبها والنفس بعد المفاضة



عَنِ الْبَدَنِ تَتَعَلَّقُ تِلْكَ الْكِمَالَاتُ وَيَحْصُلُ لَهَا اللَّذَّةُ الرَّوحَانِيَّةُ  
وَهَذِهِ هِيَ الْفَائِدَةُ الْآخِرُودِيَّةُ عِنْدَ الْفَلَّاسِفَةِ وَيَكُنِ الْجَوَابُ بِأَن مَقْصُودَ  
الْقَائِلِ الْفَائِدَةَ الْآخِرُودِيَّةَ عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ وَالطَّبِيعِيِّ فَإِيْتَوْفَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ  
مِنْ مَسَائِلِ الْإِلَهِيِّ فَإِنْدَفَعَ النَّظَرُ فِي مَقَامِلِ **قَالَ** لَا بَتْنِيَا إِلَى آخِرِهِ أورد  
عليه أَن الْإِبْتِنَاءَ عَلَى الْأُمُورِ الْمَوْهُومَةِ لَوْ كَانَ عِلَّةً لِلْأَعْرَاضِ لَوَجِبَ  
الْأَعْرَاضُ الطَّبِيعِيُّ أَيْضًا ضَرُورَةً إِبْتِنَائِيًّا هِيَ الْإِبْعَادُ مِنْهُ وَإِبْطَالُ الْخِلَافِ  
وَأَثْبَاتُ وَجُودِ الْمِثْلِ وَأَنَّ الْقُوَّةَ الْجِسْمَانِيَّةَ لَا تَقْوِي عَلَى تَحْرِيكَاتٍ  
غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى الْأُمُورِ الْمَوْهُومَةِ وَهَذَا الْإِيرَادُ  
مَدْفُوعٌ أَمَّا أَوَّلُ فُلَانِ الْوَجْهَ إِبْتِنَاءُ أَكْثَرِ الْمَسَائِلِ لَا الْكَثِيرِ مِنْهَا وَالْأَعْرَاضُ  
عَنِ الطَّبِيعِيِّ نَحْبُجٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَوْ كَانَ أَكْثَرُ مَسَائِلِهِ مُبْتِنِيًّا عَلَى  
الْمَوْهُومَاتِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَمَّا قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ مِنْ  
أَنَّ الْوَجْهَ إِبْتِنَاءُ أَصْلِ الْمَسَائِلِ عَلَى الْمَوْهُومَاتِ بِمَعْنَى أَنَّ مَوْضُوعَاتِ  
مَسَائِلِهَا أُمُورٌ مَوْهُومَةٌ وَهَذَا غَيْرُ جَارِيَةٍ فِي الطَّبِيعِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ أَذْكَوْتُ  
مَوْضُوعَاتِ مَسَائِلِ الرِّيَاضِيِّ فِي أَكْثَرِ أُمُورِ مَوْهُومَةٍ غَيْرُ ظَاهِلٍ  
الظَّاهِرُ خِلَافُهُ لِمَا يَظْهَرُ لِلْمَتَّبِعِ **قَالَ** فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَعَرَّضَ إِلَى آخِرِهِ  
يَعْنِي لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَيَّنَ فِي نَفْسٍ لَامَرًا لِقَطْبَانِ وَالْدَائِرَةِ الْعَظِيمَةِ  
وَالِدِ وَأَيُّ الصَّغَارِ وَلَا دَلَالَةَ لَهُ لِهَذَا الْكَلَامِ عَلَى كَوْنِ الْقَطْبَانِ  
وَالْمَنْطِقَةِ وَالِدِ وَأَيُّ غَيْرِ مَوْجُودَاتٍ فِي الْخَارِجِ كَمَا قِيلَ فِي نَفْسٍ  
الْأَمْرُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ وَكَلَامُ الشَّيْخِ فِي الْهَيَاتِ الشَّافِصَةِ فِي وَجُودِ  
الْخَطِّ بِوَاسِطَةِ الْحَرَكَةِ حَيْثُ قَالَ الْكُرَّةُ لَيْسَ فِيهِ خَطٌّ بِالْفِعْلِ لَا يَتَعَيَّنُ  
فِيهَا مَحْوَرٌ لَمْ يَتَحَرَّكْ وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْكُرَّةِ فِي أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَنْ يَكُونَ

مَتَحَرِّكًا حَتَّى يَظْهَرُ فِيهِ مَحْوَرٌ أَوْ خَطٌّ **آخِرُ قَال** وَأَنْ أَرَادَ بِهَا مَا لَا  
يَكُونُ إِلَى آخِرِهِ قَدْ قِيلَ أَرَادَ هَذَا الشَّقَّ وَهَذَا يَصْلُحُ عَلَيْهِ لِلْأَعْرَاضِ  
أَذَا لَمْ يَكُنْ يَبْتَغِي عَنْ أَحْوَالِ الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْأُمُورِ  
الْمَوْهُومَةِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودَاتٍ خَارِجِيَّةً لَكِنَّمَا مَوْجُودَاتٍ فِي نَفْسٍ لَامَرًا  
يَنْضَبِطُ بِهَا أَحْوَالُ الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَّةِ أَعْنَى الْإِفْلَاقُ وَمَا فِيهَا وَغَرُّ كَاهِنًا  
وَالْأَرْضُ وَمَا فِيهَا مِنْ دَقَائِقِ الْحِكْمَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فَلَا أَعْرَاضَ مِنْ  
عِنْدِهَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْوَجْهَ فِي الْأَعْرَاضِ مَا أَفَادَهُ الْإِسْتَادُ رُوحُ اللَّهِ  
رُوحُهُ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى شَرْحِ حِكْمَةِ الْعَيْنِ مِنْ أَنَّ الْإِسْتِقَالَ بِالْمَرْبِاضِيِّ وَمَعَارِ  
يُورِثُ مَلِكَةَ التَّحْيِيلِ الْمُرَاقِمَ لِلتَّعْقِلَاتِ الَّتِي تَحْصُلُ مِنْ مَعَارِضَةِ الطَّبِيعِيِّ  
وَالْإِلَهِيِّ وَلَا شَكَّ أَنَّ مَلِكَةَ التَّعْقِلِ أَشْرَفُ مِنْ مَلِكِ التَّحْيِيلِ **قَالَ**  
وَمَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ إِلَى آخِرِهِ لَمَّا أَخَذْنِي تَعْرِيفِ الْحِكْمَةِ وَالْبَحْثِ الْمَذْكُورِ  
الْمَوْجُودِيَّةِ نَفْسًا لَامَرًا نَاسِبًا أَنْ يَذْكَرَ مَعْنَاهُ فَقَالَ بَعْدَ تَفْسِيرِهَا  
مَا مَحْصَلُهُ أَنَّهُ مَا لَا يَكُونُ وَجُودُهُ مُتَعَلِّقًا بِتَقْدِيرِ مُقَدَّرٍ وَاحْتِرَاعٍ  
مَخْتَرَعٍ وَمِثْلُ لَهُ بِمِثَالِ غَيْرِ مَوْجُودِيَّةِ الْخَارِجِ حَتَّى يَظْهَرَ الْفَرْقُ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْجُودِيَّةِ الْخَارِجِ وَالْمُلَازِمَةِ الْمَذْكُورَةِ مُتَحَقِّقَةً  
سِوَا وَجَدِ قَارِضٍ أَيْ مُقَدَّرٍ كَالْتَّقْدِيرِ الَّذِي فِيهِ مُقَدَّمُ الشَّيْءِ  
الْمُسْتَحْيِلِ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ مُقَدَّرٌ وَعَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ سِوَا قَدْ تَحَقَّقَ  
أَمْ لَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّقْدِيرَ لَا دَخْلَ لَهُ فِي تَحَقُّقِ الْمُلَازِمَةِ أَذْكَوْتُ  
كَأَنَّ لَهُ دَخْلَ فِيهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ الْمُلَازِمَةُ مَعَ عَدَمِ الْمَقْدَرِ وَالتَّقْدِيرِ  
لَكِنَّمَا مُتَحَقِّقَةً بِدَيْهَةٍ فَالْقَارِضُ هُوَ الَّذِي يَكُنْهُ امْكَانًا وَقَوْعِيًّا  
أَذْكَوْتُ الشَّيْءِ وَاعْتِبَارُهُ لَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ فَعَلَى مَا حَرَّرْنَا



اندفع ما اورد به بعض المحشين علي حاشية السيد قدس سره  
 علي شرح المطالع من ان الفارض هو المدرك مطلقا واذا لم  
 يوجد فلو كانت الملازمة متحققة في نفس الامر يلزم ان يكون  
 موجودا في الخارج اذ يلزم عدم انحصار مطلق الوجود فيهما وايضا  
 عدم المدرك المطلق مح وبجوز ان يستلزم محال محالا فيجوز اذ لا  
 يتحقق الملازمة على تقدير انتفاء المذكور المطلق وحمل الفارض علي  
 الذي يعتبر علي الوجه الذي ليس هو عليه كما بينى عنه لفظ الفارض من  
 مح يندفع عنه الجحان يوجب القا قوله سواء فرضها او لم يفرضها قطعاً  
 انتهى كلامه ووجه الاندفاع ظا اذ المراد بالفارض ليس المدرك مطلقاً  
 بل ما ذكرناه ولزم والقاء القول المذكور مح اذ حاصله ان اعتبار  
 الاعتبار الذي يمكنه امكانا وقوعيا اعتبارا لشي لا على ما هو عليه ممثلاً  
 لا دخل له في تحقق الملازمة لتحقيقها مع عدم الاعتبار المذكور ومع وجوده  
 بدون ان يعتبرها كما مر والحاصل ان نسبة الاعتبار وعدمه الى ثبوت  
 الملازمة على السوية وذلك التحقق في المبادئ العالية فانه لا يقع شيء  
 من المبادئ العالية اعتبارا لشي لا على ما هو عليه فلا يمكن اعتبار  
 المبادئ علي الوجه المذكور امكانا وقوعيا وان امكن امكانا ذاتيا فلو  
 فرض عدم الاعتبار المذكور لا يلزم المستحيل الذي هو عدم المبادئ  
**قال** ومحصله الي اخره فيه نظرا ذ قولنا الخمسة الزوج مفهوم  
 من المفومات او مفروض او حاصل في ذهنا قضية موجبة  
 صادقة فيجب ان يكون محمولها ثابتا لموضوعها ومتحد مع الموضوع  
 في نفس الامر فيكون موضوعها متحققا في نفس الامر بثبوت شيء

١٦  
 لشي واتحاده معه في نفس الامر مستلزم لتحقيق الميث له والمقد  
 معه في نفس الامر بلا شبهة مع ان وجود الموضوع في هذه القضية  
 متعلق بفرض الفارض واختراعه لظهورانه مع عدم ذلك لا تحقق  
 له ويمكن الجواب بان الموضوع في تلك القضية مفهوم تقصيري لما  
 نقرر من ان المفهوم المقصد بقي لا يقع موضوعا قطعاً وكل مفهوم  
 تقصيري له تحقق في الواقع لتحقيقه في المبادئ العالية فلا يكون  
 تحققة متعلقا بفرض فارض لكن يبقى الكلام في المفهوم المقصد في  
 الكاذب وسيجيء تفصيله عن قريب **قال** مثلاً الملازمة يعني ان  
 الملازمة المذكورة موجودة بطرفين فالوجود والتحقيق  
 ههنا هو الوجود **الرابط** الذي هو مصدر كان الناقص لك  
 ان تحمله علي الاعم من الوجود **الرابط** الوجود المحولي الذي هو  
 مصدر كان **النام** **قال** ونفس الامر اعلم من الخارج الي اخره  
 الظا ان مراده بيان النسبة بين الطرفين لابين مفهوم الوجود  
 في نفس الامر ومفهوم الوجود في الخارج حيث لم يقل والموجود  
 في نفس الامر اعلم من الوجود في الخارج وايضاً لو كان مراده  
 بيان النسبة بين المفهومين لم يبق لقوله فكل موجود الي اخره  
 فائدة بل يكون تفسير العموم الموجود في نفس الامر عن الموجود  
 في الخارج ولا حاجة اليه بخلاف ما اذا كان المراد بيان النسبة  
 بين الطرفين فانه تعليل لكون نفس الامر اعلم من الخارج  
 بان القا للتعليل ويحتمل التبرع كما سيبي وما قيل من ان مراده  
 بيان النسبة بين المفهومين يدل عليه قوله فكل موجود الي اخره



ولا يردح ما يتوهم من ان شيا قد يكون معدوما في الخارج ولا يكون  
معدوما في نفس الامر لو جوده في الذهن ونفس الامر كالذهنيات  
الحقيقية فتحقق الخارج بذون نفس الامر في المادة المذكورة لان المعدوم  
في الخارج ليس مما يصدق عليه الوجود في الخارج عليا ان وجوده في الذهن  
لا ينافي كونه معدوما في نفس الامر باعتبار عدمه الخارج في نفسه نظر  
اذا دلالة مما لظهور ان قوله فكل موجوده تعليل وتبرير على اعمية  
نفس الامر من الخارج لا توضيح وتفسير للسابق وحاصله على  
الاول ان نفس الامر من الخارج لان كل موجود في الخارج موجود  
في نفس الامر بلا عكس كلي وعلي الثاني ان نفس الامر اذا كان اعم  
من الخارج كان كل موجود في الخارج موجودا في نفس الامر بذون  
العكس ففهوم الموجود في نفس الامر اعم من مفهوم الموجود في الخارج  
والا يرد المتوهم في غاية الوهن وهو ظ و سيجي عن قريب ما يؤيد  
ذلك **قال** ومن الذهن من وجه الى اخره يعني ان نفس الامر اعم  
من الذهن من وجه مادة الاجتماع الذهن من حيث كونه ظرفا  
للذهنيات الحقيقية ويفترق عن الذهن في الخارج لصدق نفس  
الامر عليه مع عدمه كونه ذهنا ولما كان افتراق نفس الامر عن  
الذهن ظاهرا لم ينغرض له الشارح بل بين ما فيه خفا وهو تحقق  
الذهن بذون نفس الامر ومادة اجتماعهما حيث قال لا يمكن  
ملاحظة الكواذب الى اخره وحاصله ان الذهن باعتبار كونه  
ظرفا لكواذب وهو الذهن البشري لا يصدق عليه نفس الامر فتحقق  
الذهن بذون نفس الامر اجتماعا في المبادئ العالية فانضمت

الذهن

النسبة المذكورة بلا خفا باعتبار وان صح اعمية نفس الامر  
من الذهن اذا الخارج يصدق عليه نفس الامر بذون الذهن والذهنيات  
نفس الامر اذا قطع النظر عن اعتبار المذكور وغرضنا توجيه ما ذكر  
ليندفع الابرار والاي وقوله فيكون موجودا الى اخره تفريع  
على بيان تحقق الذهن بذون نفس الامر لا تفسير وتوضيح لما  
تقدم كما نقيض يقول اذا لم يصدق نفس الامر على الذهن  
باعتبار ظرفيته للكواذب فيصدق على الكاذب انه موجود في  
الذهن لانه نفس الامر وقوله وزوجه الاربعة موجوده فيهما  
اشارة الى مادة اجتماع الذهن ونفس الامر وتوضيح بمادة اجتماع  
الموجود في الذهن والموجود في نفس الامر ولعله يشير بهذا  
التوضيح مع التفرع المذكور الى ان الموجود في الذهن اعم من الموجود  
في نفس الامر حيث بين مادة اجتماعهما مع افتراق الموجود في الذهن  
عن الموجود في نفس الامر ولما تعرض لبيان افتراق الموجود في نفس  
الامر عن الموجود في الذهن وهذا الذي ذكرناه وان كان فيه  
شك كلف لكن يتضح به بيان النسبة كمال الموضوع ويندفع به  
ما قيل من انه انما يصح النسبة المذكورة اذا كان المراد من الذهن  
القوي الشا فله ولم يكن جميع احوال تصور الشئ وجوده في الذهن  
لكن دليل الوجود الذهن يدل على ان المعدوم الخارج في نحو آخر  
من الوجود سواء في القوى الشا فله او المبادئ العالية وعلي ان  
جميع احوال تصور الشئ وجوده في الذهن وصرح سيد المحققين في حاشيته  
شرح التجريد بان المراد من الموجود في الذهن ما لا يكون مستتبعا



للاتار الخارجية سواء كان موجودا في القوى العاليه او اثنا فله وعلى  
هذا لا يصح النية المذكورة اذ كل موجود في نفس الامر موجود في الذهن بلا  
عكس كل انتهى ووجه الاندفاع بعد ملاحظة ما ذكرناه لا يتحقق حيث قلنا  
ان المقصود ببيان النسبة بين الطرفين بالعموم من وجه والنسبة هي  
الموجود في الذهن والموجود في نفس الامر بالعموم المطلق يكون الاول اعم  
من الثاني وهذا هو المؤيد الموعود فلا تغفل **فان قلت** اذا كان الذاهر  
اعم من وجه من نفس الامر يكون الموجود فيه ايضا اعم من وجه من الموجود فيها  
لانه لما تحقق نفس الامر بدون الذهن في الخارج افتقر الموجود فيها  
عن الموجود فيه قلت ان اردت انه يفتقر الموجود فيها باعتبار كونه موجودا  
في الخارج عن الموجود في الذهن من حيث هو موجود في الخارج ثم ولا يقربنا  
اذا ما ذكرنا من النية بالعموم المطلق انما هو بين الموجود في الذهن والموجود  
في نفس الامر من غير اعتبار الجبثيه والتقييد بها وان اردت افتراق الموجود  
فيها عن الموجود فيه معري عن التقييد فغير ثم لظهور ان كل ما هو موجود  
في الخارج موجود في نفس الامر والذهن لما تقر من وجود كل شئ لم يتحقق  
في الواقع في المبادئ العاليه والحاصل ان اعمية الذهن من نفس الامر  
من وجه باعتبار الجبثيه لا ينافي اخصية الموجود في نفس الامر مطلقا عن الموجود  
في الذهن لا باعتبار الجبثيه فتأمل **قال** كزوجية الخمسة الى اخره ههنا  
اشكال قوي يستصعب حله هو ان كل مفهوم سواء كان تصوريا او نقديا  
له تحقق في نفس الامر اذا من مفهوم من المفومات الا وبيئت له شئ  
كالمفومية او كونه موجودا في ذهن من الازهان والقضية الكاذبة  
ثبت لها الكاذبية والمعلومية والشئيه الى غير ذلك من المفومات

اشكال قوي

في الواقع لا نقول انها تصير محكما عليها بها وبثوت الشئ في الواقع  
لشئ مستلزما لثبوت المثبت له فيه بديهة وانقا فيلزم ان يكون القضاء  
الكاذبة صادقة فتكون كاذبة وصادة معا ويلزم كذب لقضايا الصادقة  
فيكون صادقة وكاذبة فلا يكون اجتماع النقيضين محال بل محالا واقعا  
ويلزم ان يكون الخمسة زوجا فيكون فردا وزوجا فلا يصح قول الشارع فيلو  
موجودا في الذهن لانه نفس الامر ويحتل النسبة المقررة بين الموجود  
في الذهن والموجود في نفس الامر وقد تقر هذا بوجه آخر هو ان  
قول الشارع فيكون موجودا الى اخره ان كان كاذبا لا ينفعه وان  
كان صادقا يلزم ان يكون الخمسة زوجا في نفس الامر  
لثبوت الموجود في الذهن لزوجة الخمسة والذي يخطر بالبال  
في حل هذا الاشكال هو ان الموجود في نفس الامر لما كان عبارة  
عن الموجود في حد ذاته من غير مدخلية فرض الفارض واختراع المخترع  
لنا ان منع كون المعلومية مثلا ثابتا للقضية المذكورة مستند بان  
القضية الكاذبة ما لم يكن متعلق المضدين والا فان لم يكن قضية  
ولا ادعان بالكوادب للمبادئ العاليه على ما هو المقرر المشهور من  
الجمهور فثبوت شئ من هذه الامور للقضية المزبوره منوط بحصولها في  
ذهن من الازهان وحصولها في ذهن على وجه الادعان بدون الفرض  
والاختراع غير متصور لا قول لا يمكن ان يصدق احد بمضمون كاذب  
اذا الذهن السقيم قد يصدق بمضمون بل نقول ان تصديقه منوط باختراعه  
وان لم يعلم انه اختراع وادراك شئ لا على ما هو عليه اذا عرفت هذا علمت  
ان ثبوت شئ من الامور المذكورة لها من غير مدخلية الفرض والاختراع



غير ممكن فلا يكون المعلوماتية مثلاً ثابتة لها في نفس الامر بالمعنى المذكور  
فلا يلزم شي من المحذورات نعم بعد تقدير القضية المذكورة واختراعها لها  
المعلوماتية وغيرها وهذا مما لا يورث خلافاً وثبوت المفهومات التصورية  
مما لا كلام فيه هذا في القضية البديهية الكذب اما في ما هو نظري الكذب  
فيختار انها متحققة في نفس الامر من عما كان في المسائل المتناقضة وثبوت  
الشيء للشيء مستلزم لثبوت المثبت له على وفق ثبوته له واقعا وزعما فاندفع  
الاشكال **ثم اقول** مدار الاشكال على ثبوت المعلوماتية مثلاً للقضية  
الكاذبة في نفس الامر وثبوتها لها فيها بطا اذ لو كانت ثابتة لها فيها لكانت  
القضية المذكورة ثابتة من غير مدخلية اعتبارا باعتبار واختراعه اى ادراك  
المذكور لا على ما هو عليه بنا على ما ذكرنا من ان ثبوت الشيء للشيء مستلزم لثبوت  
المثبت له لكنها بدون اختراع المخترع غير ثابتة فثبوت المعلوماتية لها لا يكون  
بدون الاختراع فلا يكون ثابتة للقضية المذكورة في الواقع الا ان يقال ان  
ثبوتها لها يحتاج الى اختراع بالواسطة لا بالذات ولا بنا في الثبوت في نفس  
الامر انما المنايا مدخلية الاختراع بالذات وفيه ما فيه اذ يلزم مع ثبوت  
الثابت في نفس الامر مع عدم ثبوت المثبت له فيها وان صح وقد اجيب عن  
الاشكال بوجه آخر وهو انه انما يدل على ان لزومية الخمسة تحقفا ذهنيًا  
في نفس الامر ولا يدل على كونها متحققة في نفس الامر بمعنى ان يكون الخمسة  
في حد ذاتها بحيث يصح انتزاع مفهوم المروج منها ومصادقاً للحكم به عليها  
ومتحدة معه في الوجود الاصيل ومصدق الفضايا تابع لهذا النوع من الحق  
في نفس الامر فاندفع الاشكال لكن بقي ان النسبة المذكورة لا يكون ح بين مطلق  
الوجود في نفس الامر وبين الموجود الذهني بل بينه وبين نوع خاص من

الموجود في نفس الامر والمتبادر من العبارة هو الاول واقول  
فيه بحث لا تطاول الدليل على ان للقضية المذكورة تحققات في نفس الامر  
يصدق عليها انها بحيث يصح انتزاع الزوجيه منها ومصادقاً للحكم  
بالزوج عليها في الوجود الواقعي وان لم يكن في الوجود الخارجي ومصدق  
القضية انما هو بمطابقة نسبتها لما في نفس الامر على ما هو المقرر المشهور فذلك  
القضية وامثالها صادقة بلا شبهة فالاشكال بحاله **قال** قيل اي في  
مباحث الاجسام الطبيعية اي اخره **أعلم** ان الحق الحقيقي بالصدق ان  
موضوع الحكمة الطبيعية الجسم الطبيعي من حيث هو ذو طبيعة وهي الصورة  
التوحيية التي ينبغي ذكرها يدل عليه الرجوع الى مسايلها فان المجهولات  
فيها ثبتت للجسم من الحيثية المذكورة لا من حيث انه يستعد للحركة والسكون  
كما ذكره الشارع لظهور ان الخير الطبيعي مثلاً يثبت للجسم الطبيعي ولا يتغير  
في ثبوته له كونه مستعداً للحركة والسكون بل المتصور فيه كونه ذات طبيعة  
وهكذا الحال في جميع الاحوال والمجهولات وقد صرح الشيخ في  
منطق الشفا بان موضوع الطبيعي الجسم من الحيثية المذكورة فعلى هذا  
كان الاولى تفسير الطبيعيات باحوال الاجسام الطبيعية ليكون  
اشارة الى الحيثية المعتبرة في الموضوع كما ذكره بعض الشارحين ولا شك  
ان التفسير بمباحث الحكمة الطبيعية عار عن هذه الفائدة والتفسير  
الاول اولى **قال** اقول لا تتم الى اخره هذا المنع انما يتوجه اذا قرئ  
الكلام بطريق الدعوى كما قرره مع ان المناسب منع قوله لان الجسم  
الطبيعي الى اخره لا يمنع النتيجة وذلك ظاهر واما اذا قرئ الكلام بوجه آخر  
وهو ان يقال ما وجه ادلوية ما ذكرت وحاصله طلب الدليل على تلك الدلو



فلا وجه لمنع اصلا مع انه يمكن اثبات المقدمة الممهدة على تقريره بان ين  
 موضوع الحكمة الطبيعية الجسم الطبيعي من حيث هو ذو طبيعة كما ذكرنا  
 وين لفظ الطبيعيات اشارة الى تلك الحثية فباحث الحكمة الطبيعية هي  
 بعينها مباحث الاجسام الطبيعية او يقال ان الاضافة في مباحث الاجسام  
 ممدية اشارة الى المباحث المقررة المعهودة المتعلقة بالاجسام من  
 الحثية المقررة سواء كانت ما ذكره الشارح او غيره ثم ما ذكرني معرض السند  
 من ان موضوع الحكمة الطبيعية الجسم من حيث استعداد الحركة والسكون  
 فاسد لا يقع للسندية كما عرفت وعدم دلالة لفظ الطبيعيات على تلك  
 الحثية الغير المعتمدة في الموضوع غير مضر **قال** فحمله الى اخره انت خبير  
 بان الحمل على ما يؤول اليه اذا كان متصفا لفائدة مخلو عنها الحمل عليه كانت  
 الحمل على ما يؤول اليه اولى من الحمل عليه كما لا يخفى على النصف والفايدة ما ذكرنا  
 فلا تعقل **قال** من حيث يستعد للحركة الى اخره فان قلت قد تقرر  
 ان الموضوع وقوده مسلم الثبوت في العلم واذا كان قيد الموضوع في الطبيعي  
 استعداد الحركة يجب ان لا يكون محمول مسئلة منه مع ان استعداد الحركة  
 وقع محمولا في الفلكيات حيث ذكرتها ان الفلك قابل للحركة المستديرة  
 والقبالية هي الاستعداد قلت **اولا** ان قيد الموضوع ههنا ليس  
 هو الاستعداد للحركة المستديرة بل استعداد الحركة مطلقا ولا شك انه لم  
 يقع محمولا في المسئلة المذكورة وفيه ما فيه وثانيا ان قيد الموضوع ليس  
 استعداد الحركة فقط بل استعداد الحركة والسكون وما وقع محمولا في المسئلة  
 المذكورة هو قابلية الحركة فقط لا الحركة والسكون فتأمل **قال** فحمل  
 الطبيعيات الى اخره فيه انه اذا حمل الطبيعيات على ما ذكر لكان عاريا

عن القايدة المذكورة ولا شك انها اهم من تطابق النظير فحملها على  
 ما ذكره القايل اولى وما قيل من ان الماد من المباحث الاحوال ولا شك  
 انه لا يبحث في هذا القسم عن احوال الحكمة الطبيعية بل يبحث فيه عن احوال  
 الاجسام الطبيعية فكلام القايل اولى فيه ان اطلاق المباحث والامارة  
 الاحوال مستبعدا جدا والظ من المباحث المسائل ولو شردنا  
 الطبيعيات باحوال الاجسام الطبيعية لكان اولى من تفسيرها بمباحث  
 الاجسام الطبيعية الا ان تطابق النظير خدشه **قول** ذكر وان  
 الجسم الى اخره الجوهر ما اذا وجد في الخارج كان لا في موضوع  
 والموضوع هو المحل المتنوع بنفسه وهذا التعريف لظاهر مصادق  
 على الواجب تعالى مع انه لا يطلقون الجوهر عليه تعالى فاما ان يراد  
 بكلمة ما الممكن بناء على ما اشتهر من تقسيم الممكن الى الجوهر والعرض فتح  
 لا يصدق على الله تعالى او يقال عدم الاطلاق انما هو لدفع توهم الامكان  
 حيث اشتهر اطلاق الجوهر على الممكن فقط والقول بان قوله اذا وجدت  
 ناظر الى الحدوث فخرج الواجب سبحانه يستلزم خروج المجرذات  
 القديمة برغم الحكم **قول** في الجهات اي الطول والعرض والعمق  
 وهذا القيد اما ليدل ايضا على حيث يتفخ به حقيقة الجسم ويتم التعريف  
 بدونه اذا الجوهر القابل للانقسام ليس الا الجسم الطبيعي واما  
 لاجراء الخط والمنطق الجوهرى بنا على القول بوجودها وان لم  
 يقل بوجودها الحكيم والحاصل ان العقل قبل ملاحظة الدليل  
 يجوز وجودها فقيدها التعريف بقيد تحريمها حتى لا يحتاج في الاخر  
 الى مؤنة الاستدلال على بطلانها **قول** اقول فيه نظري اخر

ج



حاصل لا غرض ان الماد من الا لنفسا ما لو هي لا الفعل  
كما يدل عليه دليل بطلان الجزء الذي لا يتجزى وسيجي تفسيرهما  
فاما ان يراد بالقابل القابل بالذات اي بلا واسطة فلا يصدق  
هذا التعريف على شي لما صرحوا بان القابل بالذات للانقسام  
في الجهات مخصص في الجسم التعليمي وهو ليس بجوهر او يراد بالقابل  
القابل بالواسطة او الاعم فلا يكون للتعريف ما نعال صدقة على كل من  
الهيولي والصورة والجواب عنه على ما يفهم من كلام صدر المدققين في حاشيته  
شرح التجريد ان بحث الشق الاول من التزديد ونتم عدم صدق  
التعريف على شي ونبين ان نضرب القوم لا يققى عدم الصدق وتوضيحه  
ان الانقسام بالمعتبر ههنا هو الانقسام الوهمي بمعنى فرض شي دون  
شي وكلام الشيخ في اوائل الالهييات في الشفايدل على ان الجسم قابل له  
بالذات ودليل بطلان الجزء بحسب الظايق في ذلك وقبول الهيولي  
لهذا الانقسام م واما الانقسام الذي يظهر به مساواة شي لشي في  
القدرة وتفاوته عنه فهو خاصة الجسم التعليمي واما القوم فاذكر وامن ان  
القابل بالذات للانقسام مخصص في الجسم التعليمي ليس لاهذا الانقسام  
وح يندفع المنقضى بلا شبهة لكن يبقى الانتقاض بالصورة فاذهم وقد  
اجيب ايضا بوجه منها اختيار الشق الثاني والتزام ان صدقه  
على الهيولي والصورة غير مضر وانما يكون مضر اذا كان التعريف للمادة  
المعتبرين للمساواة بين المعروف والمعرف وليس كذلك بل هو للقدرة ما يجوز  
للتعريف بالاعم وفيه ما فيه ومنها ما قاله بعض الشارحين وهو اختيار  
الشق الثاني من التزديد وزيادة قيد المركب في التعريف بعد قوله

جوهر وح لا يصدق التعريف على الهيولي والصورة وفيه نظرا ذ لا  
قريته تدل عليه فلا مصلح اليه وايضا قد تقر بينهم ان المعروف يجب ان يكون  
بين الثبوت للمعرف والتكيب ليس كذلك بل يحتاج الى الاستدلال  
كما لا يخفى ويقترب منه ما قيل ان الماد ان الجسم جوهر قابل للانقسام  
جزره ومنها ما في بعض الشروح من انه يمكن اختيار الشق الاول ومنع لزوم  
عدم صدق التعريف على شي وما هو من خواص الكم هو الانقسام الوهمي  
لا الفعلي كما يظهر بالرجوع الى بحث الهيولي وهذا مع كونه غير حاسم لما دة  
الشبهة كما اعترف به حيث يصدق على الهيولي محل بحث لانه لا يصدق على  
الافلاك وهو بالحقيقة راجع الى ما سيجي ومنها ما اذا الاستاد روح الله  
تعالى روحه في رسالة الشوارق من ان هذا التعريف لبعض القدر كما  
المنكر للهيولي يجوز للحرق والالتزام في الافلاك واذا كان كذلك اندفع  
الابرار لوجهين الاول باختيار الشق الاخير والتزام ان الجسم  
ليس لا الصورة عنه فلا انتقاض بالصدق عليها واما الانتقاض بالهيولي  
فانما يتم على تقدير وجودها ومن عرف الجسم بهذا التعريف منكر لوجودها  
فلا يراد الثاني اما على القول بنفي الهيولي فان يراد من القسمة القسمة  
الفعلية اي الفلكية او الاعم منها ومن الوهميه وح يندفع الانتقاض لظهور  
ان الجوهر القابل للقسمة الفلكية او الاعم ليس لا الصورة الجسميه ولا يبعد ان  
يقال يصدق التعريف على الصورة النوعية على تقدير ارادة الاعم لان يقال  
الثاني للهيولي لا يقول بالصورة النوعية الجوهرية وسيجي تفصيله اويقاس  
على تقدير ارادة الاعم يمكن ان يراد القسمة بالذات وكون الصورة النوعية  
قابلا لها بالذات مما لا بد له من دليل واما على القول بثبوت الهيولي



فباختيار الشق الاول لكن يخص القسمة بالفعل الفلكية ولما كانت  
 صاحب التعريف مجوزا للحرق والالتيام على الافلاك كانت هذه القسمة  
 جارية في الاجسام كلها فاذا اريد الجهات بالذات انطبق التعريف  
 على الجسم اذ محصله ان الجسم جوهر قابل بالذات للانقسام الفلكية  
 في الجهات بالذات مخرج المقدار بقيد الجوهر والصورة بقيد القبول  
 بالذات والهيولى بقيد الجهات بالذات وفيه نظر اذا القابل بالذات  
 للقسمة الفعلية ليس الا الهيولى على القول بها وقد صرحوا بذلك فاذا  
 خرجت بقيد الجهات بالذات لم يصدق التعريف على شي وما يقال  
 في الجواب من ان الجوهر والعرض متحدان بالذات متغايران  
 بالاعتبار فلا يلزم على تقدير زيادة الشق الاول عدم صدق التعريف  
 على شي اذ محصله ان الجسم جوهر قابل بالذات باعتبار من الاعتبار  
 لا باعتبار انه جوهر وهذا صادق على الجسم ففيه نظرا ما اولا فلانه لو كان  
 الجوهر والعرض متحدين ذاتا لكان شي غير محتاج في الوجود الى  
 الموضوع ومحتاجا اليه فيه وبطلانه ظر وقد اشار الى هذا الشيخ في الشفا  
 حيث قال انما يمنع اي ينبغي ان يكون ماهية بق جد في الاعيان مرة جوهر  
 ومرة عرضا حتى يكون في الاعيان يحتاج الى موضوع مّا وفيها الاحتياج الى  
 موضوع ما والقول بان البياض مثلا ليس له ذات اخر سوى الجسم هناك  
 موجود واحد جسم باعتبار هيولى باعتبار صورة باعتبار بياض باعتبار مخالف  
 للجوهر ويشهد القطر بخلافه مع ان الايراد على التعريف يتا على مقرر القول  
 المشهور واما ثانيا فلانه لا يجسم مادة الشبهة لصدقه على الصورة والهيولى اذ  
 يصدق عليها انما قابلان بالذات باعتبار على زعمه وكون المراد بالقابل ما لا يتا

الى امر خارج لا يجديه اذ يصدق على الصورة المتحدة مع الهيولى بزعمه انه قابل  
 بالذات باعتبار من الاعتبارات الا ان يلزم انها جسم وهو مخالفا للجوهر والا غرض  
 بناء على ما تقر عندهم فافهم **قوله** وقد صرحوا بذلك نقل عن الشارع  
 حاشية على هذا الموضع هي قوله فان قلت قد صرحوا ايضا بان القابل  
 للانقسام هو الهيولى فكيف التوفيق بينهما قلت الانقسام يطلق على فرض  
 شي دون شي ويسمى وهما وعلى الفصل والفك ويسمى فعليا والاول  
 خاصة الكم وعروضه للجسم وباية الاعراض بواسطة والثاني خاصة  
 الهيولى نعم الكم يعدها لقبوله والمراد ههنا الوهمي اذ الفك لا يقبل  
 القسمة الفعلية عندهم والمقصود هنا ك هو الفعلي ولذا خصصوه ببعض  
 الاجسام كما ينبغي انتهى فان قلت اذا كان الانقسام بالفعل خاصة  
 الهيولى يجب ان يكون الفك قابلا له فيكون قابلا للحرق والالتيام لا اشتما  
 على الهيولى فكيف يصح قوله الفك لا يقبل القسمة الفعلية قلت كون الانقسام  
 المذكور خاصة الهيولى لا يقتضي ان لا يكون الهيولى قابلا له بالذات لان  
 يكون كل هيولى قابله له لجواز ان يكون خاصة غير شاملة وايضا يجوز لما كان  
 هيولى الفك بالنوع هيولى العناصر فيجوز ان لا يقال القسمة المذكورة وايضا  
 يجوز ان يكون هيولى الفك اذا نظرا الى ذاتها وقطع النظر عما هو خارج عنها  
 قابله له لكن يكون عدم قبول الجسم الفكي له بواسطة الصورة النوعية  
 فتامله وفي قوله والاول خاصة الكم نظر قد عرفت وجهه في الجواب الاول  
 من الحاشية السابقة **قوله** لان الاجسام الى اخره حاصله ان موضوع  
 الحكمة الطبيعية الجسم الطبيعي من الهيئية المذكورة وله احوال واعراض ذاتية  
 وكذا الانواع الجسم الطبيعية احوال واعراض ذاتية فتاسب ان يبين الاحوال



العامّة في فنّ الخاصّة بنوع الفلك في فنّ ثانٍ والخاصّة بنوع العنصر  
 في فنّ ثالثٍ ولا اعتبار عليه ووجه الترتيب ان الاحوال العامّة مباد  
 لمعرفة احوال الخاصّة واعرف عند العقول للعلوم والموضوعات الفن  
 الثاني تقدم رتبتي علي موضوعات الفن الثالث برغم الحكماء على ما بيّنه  
 في اثبات العقل وقد قيل ان موضوع الفن الثاني اشرف من موضوع  
 الفن الثاني اشرف من موضوع الفن الثالث **قوله** في ابطال الجزء  
 الذي الي اخره الاظهر ان يحصل قوله ابطال الجزء الذي لا يتجزى مذكور  
 في هذا الفن لكونه مقدمة لمبحث الهيولي والصورة من العلم الالهي  
 وقد ذكر مباهمنا لتحقيق ماهية الجسم كما سيذكره الشارح لكن ينبغي  
 شي هو انه من اي علم هو ولو جعل مسألة من الفن يشكل امران **الاول**  
 ان موضوع المسئلة يجب ان يكون عين موضوع الفن او نوعا منه او عرضا ذاتيا  
 له او نوعا منه كما قررنا والموضوع في هذا الفصل ليس كذلك والثاني ان  
 الحكمة باحثه من احوال الموجودات العينية والجزء الذي لا يتجزى  
 ليس كذلك وغاية التوجيه ان يقال المسئلة هي ان الجسم جوهر  
 ذو وضع قابل للانقسام لا الى النهاية ولما كان الجزء الذي لا يتجزى  
 على ما عرفت الشارح جوهر اذا وضع لا يقبل القسمة اصلا والابطال  
 مستلزم للبطلان وهو مستلزم لقبول الانقسام لا الى النهاية وفي  
 التفسير عن الجوهر الفرد بالجزء الذي لا يتجزى اشارة الى الجسم كان  
 قوله في ابطال الجزء الذي لا يتجزى في قوة ان الجسم الطبيعي جوهر ذو وضع  
 قابل للانقسام لا الى نهاية هذا وان كان بعيدا عن العبارة لكن لا يخفى عنه  
 وحصل به العنا عن ارتكاب التقديرات حيث قيل في التوجيه ان المسئلة

هنا هو ان الجسم غير مركب من الاجزاء التي لا يتجزى فجعل قوله في ابطال  
 الجزء الذي لا يتجزى في قوة ابطال تركيب الجسم منه ثم احتج الى تقييد المحمول  
 بالجوهري والوضع ليصير مساويا للموضوع وبعد من ذلك ارجاع مدعي  
 الفصلين الى واحد حتى يصير المحمول مساويا للموضوع يجعل الدعوى الجسم  
 غير مركب من الاجزاء التي لا يتجزى ومركب من الهيولي والصورة فتا  
**قوله** لا قطع ولا كسر القطع هو انفصال الجسم الصلب او اللين بنفوذ  
 شي فيه والكسر هو انفصال الجسم بمصادمة قوة **قوله** والقسمة  
 الوهمية الى اخره لما كان القطع والكسر معروفين بوجه متماثل فيقتضي  
 الشارح لبيان القطعية والكسرية وتضدي لبيان الوهمية والفرضيه  
 لوقوع الاشتباه فيها وعدم الامتياز بينهما بحسب لفظ والشيخ في موضع  
 من الاشارات لم يفرق بينهما كما ذكره صاحب المحاكمات هذا او ورد في  
 المحاكم ههنا سؤالا **الاول** ان الوهم يدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالجسم  
 اي ما لا يدرك بالحواس الجسم الظاهرة لا الصورة التي يقابلها كعداوة زيد  
 وصداقة عمرو واذ اجزا الجسم ليست منها فلا يكون الوهم مدركا لها  
 ولا يكون قاسما وقد يقرر هذا بوجه آخر هو ان القسمة من اثار التحليل  
 المدركة للصور لا من اثار الوهم لكونه مدركا للمعاني الجزئية فلا توجد  
 قسمة وهمية **ويجاب** بان المقسم هو القوة المتحيلة لكن المدرك لذلك  
 القسمة هو الوهم فقسمة القسمة وهمية باعتبار الادراك وهذا الجواب  
 ليس على ما ينبغي اذ مفضو السائل انه لا توجد قسمة لها اختصاص بالوهم  
 وحاصل الجواب ان تسمية القسمة وهمية باعتبار ان الوهم مدرك لذلك  
 القسمة التي من المعاني وان كان الانقسام من الصور ولا يخفى ان مدرك



القسمية في القطيعة والكسرية ايضا الوهم فلم يوجد قسمتها لخاصة  
بالوهم الثاني ان الوهم ليس قاسما ولو فرض انه مدرك لاجزاء الجسم  
بل القاسم هو المتخيل ومحصل ما اجاب عنها ان التحقيق ان المدرك والقاسم  
والحاكم هو النفس لكنها لا تقبل في المحسوسات بلا مدخلية الوهم ولما لم يكن  
لغير الوهم من القوى الحسية دخل في ادراك المعالي صار ادراكها مستويا  
اليه فقط واما سائر الادراكات والاعمال الحسية فهو بالوهم وبقوة  
هي ارب منها مرتبة فمع اسناد الادراك والقاسمية الى الوهم الذي هو على مرتبة  
من سائر القوى الحسية **قال** والفرضية ما هو الى اخره لادلاله هذا الكلام  
على ان المدرك بالعقل لا يكون الا كليا حتى يمنع ولعله من توهم ذلك قاسم الفرضية  
التي هي مقابل للوهمية بالوهمية حيث كان مدركات الوهم جزئيا لا غير  
ولا ينبغي ان يلزم من قول الشارع ما هو بحسب الوهم انحصار مدركات  
الوهم في الجزئي بل هذا معلوم من خارج فتدبر **قال** قلت المراد  
إلى آخره حاصل الجواب ان المراد من الفرض ههنا التجويز لا التقدير  
الذي في مقدم الشرطية وعدم كون جوهر ذي وضع قابلا للقسمه التجويزية  
محل النزاع والذي لا يحتاج الى اقامة الدليل على بطلانه فهو عده  
كونه قابلا للقسمه التقديرية وليس الكلام فيه **قوله** لو فرضنا جزئين  
جزئين الى اخره فيه ان هذا الفرض يجوز ان يكون محالا والمح قد يكون مستلزما  
لمح فلزم وانقسام الجسد على الفرض المحال لا يثبت بطلانه في نفس الامر  
مع انه المدعى والجواب ان المقصود ههنا ابطال تركب الجسم من اجزاء التي  
لا يتجزى وفي التعبير عن الجوهر الفرد بالجزء الذي لا يتجزى لعله ايماء الى ههنا  
كما افيد ولا شك ان الفرض على التقدير المذكور موافق لنفسه لا غير

دسج وجه على ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى وهو انه لو تركب  
منها لم تجوز ادخول اجسام العالم كلها في حين جزء وهو بطل ضرورة بيان  
الملازمة ان تماس الاجزاء لا يمكن الا بطريق التداخل والالزام لانقسام  
فكل جزء تماس جزء تداخل معه والتداخل موجب لعدم حصول المحل فيلا  
يزيد غير الجميع على حين واحد وهو المطلب **قوله** مانعا من تلاقي اثنان  
محصله ان الجسم لو كان مركبا من الاجزاء التي لا يتجزى فيكون فيه ثلاثة اجزاء  
متلاقية قطعا في اما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين بالفعل  
او لا يكون وعلى هذا التقدير لا وجه لما يتوهم من توجيه المنع على قوله لكات  
الاجزاء متداخلة مستند بجواز ان لا يكون مانعا ولا يتداخل الاجزاء  
وجهه ظاهرا ولا حاجة الى ما يتكلف ويقال معنى التزديد ان الوسط  
اما ان لا يكون بحيثية تحقق مع تحققها التلاقي او يكون ولا الى ما يقال  
من ان المراد امكان ان يكون الاجزاء متداخلة اذ لا ينبغي ما فيها من البعد  
مع اننا نقول يتوجه على الاول ان الوسط اذا لم يكن بحيثية تحقق معها  
تلاقي الطرفين لزوما لانقسامهم لجواز ان لا يكون تلك الحثية  
ولا تلاقي الطرفين فلا يتم قول المصنف فيما تلاقي الى اخره وذلك  
ظاهرا ويتوجه على الثاني ان اذا اراد الامكان الذاتي ولا يحدية نفعا  
لجواز ان يكون مستحيلا في نفس الامر وان اراد الامكان الوقوعي بحسب  
نفس الامر فتدبر **قوله** وتداخل الجواهر الى اخره فينظر اما  
اولا فلان التداخل هو الملاقات بالاسر بحيث لا يزيد الجسم على ما يفهم  
من الاستمرات وشرحه ولم يوجد في مفهومه الاتحاد في الجسم واما ثانيا  
فلان هذا التعريف لا يصدق على تداخل الاجزاء التي لا يتجزى على فرض



الوجود لعدم كونها ذاجم واما ثا فلانه منقوض بتداحل  
 الجسم والمكان بمعنى البعد المجرد لعدم كون البعد المجرد متخيلا  
 مع ان التعريف يقتضي كون كل من المتداخلين متخيلا فتدبر واما  
 رابعا فلانه علي هذا التفسير يصير قول المصنف لكانت الاجزا  
 متداخلة ممنوعا اذ ليس لها حجم حتي يتحد حجمها ولو ترك قوله في الوضع  
 والحجم وزاد اذ كان من ذات الاوضاع والاحجام لمسلم عن بعض  
 هذه المناقشات ويمكن دفع النقض بان المعروف لعلة ينفي البعد المجرد  
 فاذة البعض غير متحققة هذا كله اذ كان على تقدير كون المذكور تعريفيا  
 كما هو الظاهر واما خامسا فلان استحالة تداخل الجوامع مطلقا فمضاه  
 عن ان يكون بديهي لاستحالة كيف وجوزوا تداخل البعد المجرد والجوهر  
 الجسماني وايضا قد تحقق ان ما لا مقداره اصلا سواء كان جوهرا  
 او عرضا لا يتمسك لا على التداخل ويؤيد ذلك ما استدل الشيخ  
 الرئيس على بطلان تركيب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى كما ذكره بهنيا  
 في التخصيص بان كل ما لا يتجزى لا يتمسك لا على التداخل والتداخل مستلزم  
 لعدم حصول الجسم فهو مناف لتركيب الجسم منه ولم يتثبت بدعوى استحالة  
 التداخل بل ثبت بعدم حصول الجسم وظ كلام المصنف هنا ناظر  
 الي انه لا يدعي استحالة التداخل حيث قال فلا يكون وسط وطرف الى اخره  
 ولم يكتف بان يقول ههنا مع انه احضر بالظا بقاء كلامه على ظاهره  
**قوله** فيكون الاشارة الى اخره فيه نظر لجواز ان يكون محلها  
 واحدا ولا يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر كما في خط  
 واحد طرفاه نقطتين فان محل النقطتين واحد مع ان الاشارة

في نفسه

الى احديهما غير الاشارة الى الاخرى فان قلت ان الاشارة الى احدي  
 النقطتين في الصنعة المذكورة اشارة الى الخط الذي هي طرفه كما ينبغي في  
 الشرح في تحقيق معنى الحلول والاشارة الى الخط اشارة الى النقطة الا  
 فتكون الاشارة الى كل من النقطتين اشارة الى الاخرى قلت لو صح ذلك  
 لزم ان يكون الاشارة الى الارض اشارة الى السطح المجذب من الفلك  
 الاعلى وذلك مستبعد جدا ولم يقل به احد بيان الملازمة ان الاشارة  
 الى الارض اشارة الى السطح الحال فيها والاشارة اليه اشارة الى السطح  
 الباطن من الماء والهوا المتداخل معه والاشارة اليه اشارة الى الهوا  
 والما هو اشارة الى السطح الحال فيه وهكذا نقول في السطح المحيط حتي  
 ينتهي الى السطح المجذب من الفلك الاعلى والجواب الحلي ان الاشارة  
 بالذات الى سبي اشارة بالعرض الى اخرى بينهما علاقة يصح ذلك والاشارة  
 بالعرض لا يتعدي الى شيء فلا يزم لزوم كون الاشارة الى احدي  
 النقطتين الحاليتين في الخط اشارة الى الاخرى فتأمل جدا **قوله**  
 فيلزم تلافي الطرفين ثم لجواز ان يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة  
 الى الاخر مع عدم التلافي كما في خط المنتهي الى نقطتين فان الاشارة  
 الى احدي النقطتين عين الاشارة الى الاخرى بناء على ما سيذكره الشارح  
 مع عدم تلافي النقطتين ويمكن ان يجاب بان مراده ان النهايتين  
 ان كانتا حاليتين في محل واحد بحسب الاشارة بالذات يعني  
 لا يكون بينهما تمايز اصلا يلزم تلافي الطرفين وهذا بديهي لا يقبل  
 المنع والمفروض من هذا القبيل فافهم فان قلت النقطة الفرضية  
 موجودة عند كثير من الحكماء فاذا كانت نهاية الخط يكون ملاقية

اخرى

ة

دع



للخط وملاقيه للهوا مثلا ايضا فاما تلاته الهوا غير ما منها تلاته  
الخط فيلزم انقسامها بمثل ما ذكرتم ههنا قلت الخط منته بالقطعة  
وهي غير ملاقيه بالخط وقد صرح الامام في مباحث المشرقية بمثل ذلك  
في جواب مثل تلك القبهة في السطح والجسم حيث قال الجسم شيء  
واحد ونهايته هي السطح وهو عرض وغير ملاقي بما تحته اذ ليس هو بجسم  
فكان هذا المشكل توهم ان السطح صفة وتحت صفة اخرى ثم ان الصفتين  
ملاقيه للاخرى وذلك مضاد به على المطلوب انتهى وبه اندفع شك مشهور  
مذكور في الكتب المشهورة وهو ان السطح ملاقي للجسم ولا ملاقيه بتمامه  
بل ببعضه فيلاقي شيئا مثله وهو ايضا يلاقي مع شيء مثله في الجسم وهكذا  
فيكون الجسم مركبا من سطوح جوهرية مع انه لا يحصل من انضمامها جسم واحد  
الاندفاع ظ حيث ذكرنا ان السطح غير ملاقي للجسم حتى يلزم ما ذكرنا والحاصل  
ان السطح غير حاصل في الجسم بالحلول السرياني حتى يلاقي بشيء منه بل  
حلوله فيه جوازي اي قائم بمجموع الجسم لا شيء منه كالنقطة في الخط وعلى  
تحقيق صدر المحققين من ان السطح ليس شيء وراء الجسم بل هو ط الجهم  
لاشكال لا انه يندفع بهذا التحقيق الاشكال من القوم كما توهم اذا القوم  
غير قائلين بهذا التحقيق فتأمل **قوله** ولانا لو فرضنا الى اخره  
قد يقال يجوز ان يكون وقوع الجزء على ملتقى الجزئين محالا على تقدير تركب  
الجسم من الاجزاء ايضا بان يكون الجسم مركبا من ثمانية اجزاء مثلا قيه مثلا  
اربعة منها موضوعة فوق اربعة وح لم يقع جزء على ملتقى الجزئين  
فلم يتصل تركيب الجسم منها ايضا وانت خير بان الجسم اذا كان مركبا من  
اجزاء كذلك يمكن وضع جسم آخر مركبا منها على الجسم المفروض ولا بمحالة

يقع جزء منه فوق جزء من الجسم المفروض او لا ان لم يقع على الملتقى ثم  
يفرض حركة احدهما فيقع جزء على الملتقى كما تشهد به القطعة السليمة ويتم  
الدليل ومثل هذا السؤال مع جوابه جار في الدليل الاول فلا تقبل **قوله**  
فاما ان يلاقي الى اخره على تقدير الوقوع على الملتقى لا بد ان يلاقي كل واحد  
منهما سواء فر من انطباقه على نفس المفصل كما في الشرح القديم ولا  
صرح به السيد السند في حواشيه عليه ويشهد به القطعة واعلم ان  
الاجتماعات ههنا كثيرة اشار الشارح الي بعضها وترك الباقي والتفصيل  
ان يقال الجزء الواقع على الملتقى اما ان يلاقي بتمامه او ببعضه بواحد منهما  
فقط بتمامه او ببعضه او مجموعهما او لكل منهما شيئا او بواحد بالتام وبشيء من الآخر  
فلا احتمالات عشر • الاول ان يلاقي بتمامه بواحد منها فقط بتمامه والآخر  
خلاف المفروض مع التداخل الاثنين • الثاني ان يلاقي بتمامه بواحد منهما  
فقط ببعضه وهو مستلزم لانقسام ذلك الواحد مع خلاف المفروض  
الثالث ان يلاقي ببعضه بواحد منها بالتام وهذا ايضا مستلزم بخلاف  
المفروض مع انقسام الواقع على الملتقى • الرابع ان يلاقي ببعضه بواحد منها  
ببعضه وهذا مستلزم لانقسامهما مع خلاف المفروض • الخامس الملاقاة  
بكل منهما بالتام • واللازم عدم حصول الجسم مع خلاف المفروض • السادس  
الملاقاة ببعض بكل منهما بالتام • واللازم انقسامهما مع التداخل • السابع  
الملاقاة بتمامه بكل منهما ببعض • واللازم انقسامهما مع التداخل ببعضهما  
الثامن الملاقاة بتمامه بواحد منهما بالتام وبالآخر ببعض • واللازم  
انقسام ذلك الآخر والتداخل • التاسع الملاقاة ببعضه بكل منهما شيئا  
واللازم انقسام التلاثة • العاشر الملاقاة ببعضه بواحد بالتام



وبالآخر ببعض واللازم انفسا مما على الملتقى مع هذا الامر مع تناخل  
بعضه بالملات مع الواحد بالتمام وعلى هذا ظهر ما في كلام المتن والشرح  
اذ الملاقة بالتمام بكل منهما بالتمام لا يوجب لانفسا مر واما اطيننا تفصيل  
الاحتمالات والوارز تمثيلا للادهان وبياننا لاهمال وقع في الكلام **قوله**  
ناسب ان يقال الى اخره افيدان في التعبير عن الجوهر الفريد بالجزء الذي  
لا يتجزى اياه الى هذا **قوله** يمكن اقامة الدليلين الى اخره اورد عليه اولا  
انه يمكن اختيار التداخل ومنع استحالة التناهي ان استقالة التداخل  
انما هو على من فرض تركيب الجسم منها كما صرح به السيد السند في خواشيه  
على الشرح المتقدم وثانيا انه يجوز ان يكون الجزء الذي يقتضي نوعه  
الاختصاص في الفرد مستحيل الاجتماع مع شئ فرض وقوعه بين الجسمين  
فرض محال **واجب** عن الاول بان ذلك الجزء الواقع بين الجسمين  
اما ان يداخل بشئ ذي مقدار من الجسم او بالجسم بالتمام فيلزم انفسا للاحتمال  
مع المنقسم كما هو مقتضى التداخل خصوصا على تفسير الشرح او بغير ذي مقدار  
منه فيوجه في الجسم جزء غير ذي مقدار وينقل الكلام اليه فيلزم تداخل  
جميع الاجزاء المفروضة في الجسم فلا يكون للجسم مقدار وهذا خلاف رايهم  
ولك ان تقول ان الايراد الزامي على الشارح حيث التزم ان الجسم غير قابل  
بالذات للانقسام فيلزم ان لا يكون له مقدار اذا نظر اليه وقطع عما هو  
خارج عنه **واجب** بان الشارح وان التزم ذلك الا انه يدعي البذا<sup>ه</sup>  
في استقالة تداخل الجوهر وفيه نظر وان تقول ان الجسم وان لم يكن قابلا  
بالذات لكن المقدار حال فيه حلا ولا سيما بنا عندهم فيلزم قد اخل  
الجوهر الفرد بالمقدار العرضي بالآخره وفيه ان اثبات المقدار مبني على

بطلان الجزء كما لا يخفى فتأمل جدا **واجب** عن الثاني بان وقوع  
الجزء خارج المحدد محال لما بينوا ان ليس شئ ذي وضع موجود في خارج المحدد  
فلا بد ان يكون داخل المحدد فيكون بين الجسمين لما بينوا ان الخلاص بدليل  
لا يتوقف على بطلان الجزء في نفسه وفيه ان استحالة وجود ذي وضع غير  
منقسم خارج المحدد غير بينه ولا يبينه فافهم **قالت** بعض الفضلاء يمكن  
اقامة الدليلين على بطلان وجود الجزء في نفسه بان يفرض الجزء بين  
خطين وعلى ملتقاهما ليس لهما انقسام الجزء ان وجد فيه فراغ عن ملاقات  
الخطين او تداخل الجزء الجوهر الذي له وجود بالانفراد والنقطة العرضية  
التي لا وجود لها بالانفراد ان لم يوجد وكلاهما محالان انتهى ولعل هذا  
ما خذ مما نقل عن الشيخ الرئيس استدل على بطلان الجزء في نفسه في بعض  
نصا بيده بان لو وقع بين نقطتين عرضيتين فلاح اما ان يتناهي النقطتان  
عن حيثية فيكون الوسط يلقي كل واحد منهما بغير ما يلقيه الآخر  
فينقسم وقد فرض غير منقسم ههنا واما ان يكون النقطتان يتلاقيان  
وتلاقيهما فيكون ذات سارية بين ذات كل واحدة منهما وذاتة متميزة عن  
الخطين فذاتاهما متميزتان ينقطعان عن الخطين فللخطين نقطتان غير  
الاولين ههنا يتاها وقد فرضنا ههنا يتما ههنا وقد يستدل في المشهور  
على بطلان الجزء في نفسه بان جوهره ووضع بالذات فلا بد ان يكون  
له الجهات الست بديهية ولا شك ان ما يلي من احدى الجهات غير الاخرى  
فينقسم ولو وهما وما بقا ل من ان هذا انما يقوّر فيما له خط من الانقسام كما  
ليس له ذلك والجزء ليس كذلك فلعلة مكبرة صريحة وقد يقال في بطلان  
التركيب من الجزلوات لف خط من اجزاء لا يتجزى وان حول نفسه فالجزء الذي



يدور الخط حوله اما ان يدور حول نفسه بان يصير الجزء الشمالي جنوبيا  
 وبالعكس فيكون قابلا للانقسام ويسكن ويرسم الجزء الذي يليه دائرة  
 حوله فهو ينقل من بعض اجزا اطرافه بالمتدرج الى الاخر بالتدرج فيقبل المدار  
 عليه الانقسام ههنا واقول فيه تحت اما اولا فلانه يكفي ان يقال فيه شي  
 شمالي وشي جنوبي كناية الدليل المشهور وقد اخذ القائل في الدليل فلعنوا  
 المقدمات الباقية واما ثانيا فلانه يمكن الاقتصار على الشئ الثاني من الترتيب  
 بان يفرض جزء ساكن ويفرض خط مركب من الاجزاء ملاقيا بطرف الجزء الساكن  
 وينساق الكلام الى اخره الا ان يمنع وجود جزء في نفسه ساكن وح نقول يمكن  
 منع وجود خط مركب من اجزاء فان اكتفى بالتوهم نقول يمكن توهم جزء واحد  
 ساكن وتفضيل الكلام ان اريد بقوله اما ان يدور حول نفسه بان يصير  
 الى اخره انه يدور بهذا الوضع الخاص مع جواز ان يدور بغير هذا كما هو ظن  
 بان يصير الى اخره يختار انه لا يتحرك بهذا الوضع اذ ليس له مقدار وجهات  
 حتي يتحرك بهذا الوضع وان اريد ان دورانه لا يتصور الا بتبديل الجهات  
 يختار انه لا يمكن ان يدور بل يسكن ولا يمكن ان يرسم الجزء الذي يليه حوله  
 دائره اذ ليس له مقدار وجهات حتي يتصور ذلك فان ادعى البداهية في ان  
 له جهات يرجع الى الدليل المشهور ويوجه النظر ان المذكور ان وبالحكمة لا بد  
 بالاجرة من دعوى البداهية في ان له جهات والاهم لا الكلام فها هو من حوا  
 اضافة المقدمات الغير المحتاجة اليها الى الدليل المشهور المنطوق للجزء في نفسه  
 فتأمل وقد يستدل على بطلان تركيب الجسم منه بانه لو تركيب الجسم منه لزمان  
 يكون قطر فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزا لا يتجزى وانه مح بدية بيان اللزوم  
 ان الجسم لو تركيب منه لكان قطر المحدد مركبا من الاجزاء فلتفرض خطا ب مركبا منه

في احد جانبي القطر متقبلا به ملاقيا محيط المحدد من الجانبين  
 وخط ج ومركبا من الجانب الاخر كذلك وقد تقررت ان يمكن الوصل  
 بين كل نقطتين بخط مستقيم فاذا وصلنا بين نقطتي ما را بالمركز وملا  
 بالمحيط من الجانبين مع انه ما رثلا ثلثة خطوط متصلات فيكون مركبا من  
 ثلثة اجزاء وهو الخط واقول يمكن الاقتصار على القطر وخط آخر فنقول  
 خط اب هو القطر وخط مرسوم على احد جانبيه ملاقيا به فاذا وصلنا بين  
 نقطتي بخط يلزمان يكون مركبا من نقطتين فقط كما لا يخفى وأصل هذا الوجه  
 ما اخذ من كلام الشيخ في عنوان الحكمة والهيئات الشفاح حيث استدل على  
 بطلان التركيب بانه لو تركيب الجسم منه لزمان يكون قطر المربع والمستطيل  
 مثلا مساويا لضلعه وانه مح وما استدل به على بطلان التركيب في الهيئات  
 الشفاح انه يترهن في الهندسة على انه يمكن تصنيف كل خط منه فلو فرضت  
 خط مركب من اجزاء وتر ووضفناه لزمان انقسام الجزء فذكر **قوله** في  
 اثبات الهيولى الى اخره اقول الظاهر ان المسئلة ههنا هي ان كل جسم مركب  
 من الهيولى والصورة كما يدل عليه قوله ههنا ان كل جسم مركب من جزئين  
 يحل الى اخره وقوله في اخر الفصل فكل جسم مركب من الهيولى والصورة وانما  
 اختار في العنوا ان اثبات الهيولى ايماء الى ان المحتاج الى الدليل في المسئلة  
 المذكورة هو اثبات الهيولى لان وجود الصورة الجسميه معلوم بالضرورة  
 كما ذكره الشارح فافهم **قوله** من حيث هو جسم الى اخره فيدل ان الجسميه  
 المذكورة لا يمكن ان يكون للتقييد او للتعليل ضرورة امتناع تقييد الشئ بغيره  
 بنفسه فيكون لبيان الاطلاق وهو ليس تلزم ما فر منه وفيه نظراء اذ  
 اجتبر كل من التقييد والتعليل متصور وما ذكر في بيان الاستحالة مقدور



اذ محصل الكلام على الاول ان الجسم المقيد بالجسمية فقط وعلى الثاني  
 ان الجسم بسبب الانقسام بالجسمية فقط مركب من جزئين وهذا مما لا اعتبار  
 عليه وليس فيه تقييد الشئ ولا تعليله بنفسه كما لا يخفى على المتنبه **قوله**  
 لانهم يثلثون له الى آخره لما كان ظاهر عبارة المصنف ناظرا الى خصا جزا  
 الجسم في الاثنين قيدا لسارح الجسم بالجسمية لتحقيق المحضر واتباعا للشيخ  
 في لشفا حيث قال كل جسم من حيث هو جسم مركب من جزئين وما يقال  
 من انه يمكن ان يكون الماد من الجزئين ههنا الحال والمحل كما يشعر قوله محل  
 احدهما في الاخر فاندرجت الصنورة الجسمية والنوعية كلاهما في الحال فلا  
 حاجة الى التقييد وان التركيب المتفق عليه لا يكون الا من الجزئين اذ الصنورة  
 النوعية مما اختلف في وجودها فان الحكماء الاشراقيين لا يقولون بها فيه  
 نظرا الى الاول مستبعد جدا وقوله محل الى اخره يشعر بخلافه عند الانقسام  
 والثاني مدفوع لان المنشأين يقولون بالهيولى والصنورة الجسمية والنوعية  
 الجوهرية فالتركيب عندهم من ثلاثة اجزا والاشراقيون ينكرون الهيولى  
 والجسم المطلق عندهم هو الصنورة الجسمية وكذا ينكرون الصنورة النوعية  
 الجوهرية ويقولون بالصنورة العرضية كما صرح به الشيخ المقتول في الهياكل حيث  
 قال الاجسام انما تميزت بالهيات **وقال** العلامة الشيرازي في شرح  
 الاشراق ان الهيئة والعرض واحد والتفاوت بالاعتبار فيقال لصف  
 هيئته باعتبار المحصول للشئ وعرض باعتبار عروضه له وسيدكره الشارح  
**قوله** واعترض عليه الى آخره اعترض عليه بوجه خمس اخر **الاول**  
 انه يلزم على هذا ان يكون السرعة حالة في الجسم اذ لها اختصاص به بحيث  
 يكون الاشارة اليها اشارة الى الجسم اذ السرعة حالة في الحركة فالاشارة

اليها اشارة الى الحركة والحركة حالة في الجسم **واقول** يمكن الجواب  
 عنه بان المراد بالاختصاص هو الاختصاص ببلد واسطة كما هو المتبادر  
 والسرعة بالنسبة الى الجسم ليست كذلك **الثاني** انه يلزم ان يكون احد  
 العرضين الحاليين في الجسم حالة في الاخر وليس كذلك بيان اللزوم  
 ان اتحاد الاشارة بتحقيق كما لا يخفى **واقول** الجواب تام فنذكر  
 الثالث انه يلزم ان يكون حصول الجسم في المكان حلا لا سوا كانت  
 المكان هو البعد المجرد عن المادة او السطح الباطن من الحاوي  
 المماس للسطح الظاهر من المحوى اذ الاشارة الى كل من المكان والمكن  
 اشارة الى اخرى وجوابه يظهر مما سيذكره الشارح في الجواب عن الاعتراض  
 الثالث **فدبر** الرابع انه لا يصدق على حاول الصنورة في الهيولى كون  
 الهيولى غير محسوسة فلا يشاء اليها اشارة حسية حتى يكون الاشارة  
 الى الصنورة اشارة اليها ويمكن دفعه بانه يكفي الاتحاد الاشارة كون  
 الحال مشارا اليها بالاشارة الحسية **الخامس** انه لا يصدق على حاول  
 الاصوات في الاجسام كون الاصوات غير مشارا اليها بالاشارة  
 الحسية وجوابه ان الاصوات محسوسة بحس السمع وهذا يكفي  
 للاشارة الحسية بقي شي وهو انه يلزم على هذا ان يكون الاحساس  
 السمع بالصوت هو الاحساس السبي بالهوى الذي محل الصوت فيلزم  
 ان يكون الهوى مسموعا وفيه بعد فالوجه ان يتثبت في الجواب  
 عن الخامس بل الرابع بتعيم الاشارة بحيث يشتمل لتقديرى كما سيحكي في  
 تعقل **قوله** الاول انه لا يصدق وجوابه ان المراد بالاشارة هو الاعمال  
 من التحقيق والتقديرى وكون اعراض المجردات كالمجردات غير مشار



إليها بالاشارة الحسية غير قاص في صدق التعريف اذ لانم ان الاشارة  
التقديرية الى اعراضها غير لاشارة اليها **والجواب** بان المقصود  
ههنا حلول الجوهر فعدم صدقه على حلول العرض غير مضر تكلف  
جدا مع انه لو وجد في التعريف قيدا للجوهر فيصدق على حلول  
السواد في الجسم مثلا فان نقض التعريف به دلالة لاشارة الشر  
على كون المختص والمختص به جوهر وكذا الجواب بان المراد من الاشارة  
اعلم من الحسيه والعقليه والاشارة العقلية الى المجردات بالذات  
اشارة الى الاعراض القائمة بها بالعرض تكلف جدا بل الظاهر كما ذكره  
المعترض انه لا يتصور لا اتحاد في الاشارة العقلية أصلا **واعلم**  
ان القول بان الاعتراض الاول والثاني واحد لكونهما ايرادا  
على منع التعريف قليل الجدوى ودفعه لا يحفي على اولى النهى  
**قول** الثاني الى اخره **اجيب** بان المقصود تعريف الحلول  
الشرائية وحروج حلول الاطراف في محالها غير مضر وتوضيحه  
ان المراد من الاختصاص هو الاختصاص لنا ولكن لا بحيث يصير شيئا  
مقدما في الذات كما في الاطراف المتداخلة بل مع بقا المغايرة بين  
الشيئين بالذات وح يصير التعريف محفوضا بالحلول الشرائية  
ويندفع الاعتراض الثالث ايضا فانهم **قول** فان الاشارة  
الى الخط فيه حدس ادخله يدل على ان المعترض يؤهم انطباق الاشارة  
على المشار اليه وليس كذلك بل مدارا لا يوادع ما اتحاد الاشارة  
إلى الطرفين مع الاشارة الى ذي الطرفين والمضايقة في امثال ذلك  
سهلة **واعلم** ان حقيقة الاشارة تعين المعلوم بين المعلومات

وما نقل عن بعض المحققين هو بيان كيفية هذا النعين في العبارة مستحجة  
حيث قال الاشارة قد يكون امتدادا خطيا وامتدادا سطحيا وامتدادا جسميا  
فانهم **قول** ويمكن ان يتكلف قد عرفت وجهه ان فاع هذا هذا الاعتراض فلا  
حاجة الى ارتكاب هذا الوجه التقيد الذي لدلالة لعبارة التعريف عليه  
والانصاف انه غير صحيح اذ التعريفات يحمل على المعاني المتبادرة منها والمتبادر  
من العبارة غير هذا وقد ذكر في الحاشية في بيان كون هذا الوجه تكلفا ان  
الظاهر انه اراد الاختصاص المتروك الى حد الاتحاد في الاشارة انتهى ولا فائدة  
تدل على ارادة هذا المعنى منه ثم نقول ما ذكر في الحاشية من ظهور فيه اذ الظاهر  
انه اراد الاختصاص لنا من العبر المتروكة الى حد الاتحاد بل مع بقا المغايرة  
كما ذكرنا ويوجه عليه انه يحتمل ان يكون الاشارة الى اجزاء الا  
يقال مقصوده تغيرا لاختصاص المحيث بالحسيه المذكورة بالاتحاد في الاشارة  
وفيه حدس هذا وقيل يلزم بنا على هذا التكلف استدراك قيد الاتحاد  
في الاشارة **واجيب** بل منع لزم الاستدراك مستندا بان له لولاه  
لصدق على المعلول بالنسبة الى العلة ثم اقول يمكن الجواب عن الثالث  
بان المراد اختصاصا بحد الشين بخصوصه بحيث يتحد الاشارة والحاصل  
ان الاختصاص بحيث ان يكون من احدا الجانبين فقط وهذا في الاطراف  
المتداخلة غير متحقق فلا انتقاص بها **قول** اي لا يمكن الى اخره فسر قوله  
تعيينه في الحاشية حيث قال اي بحسب تشخصه او وجوده وهذا مبني  
على ما ذهبوا اليه من ان تشخص الصورة بالهيولي وتشخص العرض بالموضوع  
وفائدة هذا القيد اخراج سطوح الافلاك المتماثلة فانه لا يمكن مفارقة بعضها  
عن بعض لكن لا بواسطة ان تشخصه او وجوده موقوف عليه بل لا متنازع الحق



والا لتيما انتهى وانت خير بان محصل التفسير عدم مكان تحقق أحد  
 الشئيين بدون الآخر بسبب احتياج تشخصه اليه او وجوده وليس كلامه  
 جعل التحقيق شاملا للوجود والتخصيص يعترض عليه بان هذا التقييم  
 غير صحيح لما تقرر من ان الكون والوجود الفاظ مترادفة بل عرضه لتفسير  
 تعيينه والمراد ما ذكرنا ثم اقول مع ما في الجواب المذكور من التكافؤ  
 ينتقض التعريف بالهيولى بالنسبة الى الصورة فيلزم ان يكون حاله  
 في الصورة اذ لها اختصاص بالصورة بحيث لا يمكن تحققها بغيرها بدون  
 الصورة فافهم وقيل يتوجه على قوله مبنى على ما الى اخره ان ما ذهبوا  
 اليه هو ان تشكل الصورة بالهيولى لا تشخصها بها والقول بان الشكل من  
 المشخصات باطل لما سيذكره من ان الشكل متأخر عن الصورة بمراتب  
 فكيف يكون علته لشخص الصورة فيه نظر لما صرحوا بان الشكل من المشخصات  
 وما ذكر من ان الشكل متأخر عن الصورة بمراتب ايراد على مذهبه اورد  
 الامام الرازي في شرح الاشارات واجاب عنه المحقق الطوسي  
 في شرحه بما سيذكره الشارح والحاصل ان عرض الشارح ان هذا مذهبهم  
 لا ان هذا حق لا يرد عليه ايرادا صلا كيف وقد ذكر في اخر بحث  
 التلازم ان الحق ان الشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهدية بل بمعنى  
 انه لازما للشخص فافهم **قوله** نظرا الى ذاته في بعض الشروح ان هذا يخرج  
 حلول الصورة في الهيولى اذ احتياج الصورة الى الهيولى لطريقتين الانفصال  
 والانفصال عليها لا لذاتها **واقول** فيه نظرا اذ الصورة لا يمكن  
 تحققها بشخصها بدون الهيولى كما ذكر الشارح قطربان الانفصال كاشف  
 عن احتياجها اليه كما لا يخفى **قوله** ان يكون خاصلا الى اخره انت خير

بان المتبادر من المحصول فيه ما لا يكون بطريق الاتحاد فلا يصدق على الاطلاق  
 المتبادر كما يتوهم **قوله** او تقديرا لحلول العلوم اتحادا لاشارة تقديرا  
 بان يكون الشئيين بحيث لو كان مشاوا لهما بالجنس لكانت الاشتراك  
 الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ونقل عن الشارح حاشية وممكن  
 قوله وقيل ايضا لان المجرىات بحيث لو كانت مشاوا لهما لكانت الاشتراك  
 اليها عين الاشارة الى اعراضها انتهى والمنع انما يتوجه على ادعاء ان حلول  
 العلوم في المجرىات من هذا القبيل وهو غير لازم كما لا يخفى **قوله** فيه  
 نظرا لانهم الى اخره في بعض الشروح انه اراد بالمحصول الاختصاص والقربة  
 لارادته هو اتحاد الاشارة والاختصاص بالمعنى الذي ذكره الشارح مستف  
 هنا **واقول** محل الاختصاص على المعنى الذي ذكره الشارح بعيد  
 غاية البعد كما صرح به هذا الشارح حيث قال هذا المعنى غير متبادر  
 من العبارة وقد انقم اليه ههنا امرا اخر وهو ان المذكور في التعريف  
 المحصول لا الاختصاص وحل المحصول على الاختصاص سيما على الاختصاص  
 المذكور في نهاية البعد وما ذكره قرينة لارادته في غاية الوهن لظهور ان  
 اتحاد الاشارة متحقق بين الجسم والمكان بمعنى البعد المجرى حيث قرروا  
 التداخل بينهما مع عدم تحقق الاختصاص **قوله** فلا يكون حصول الجسم  
 الى اخره قيل المراد بالمحصول المحصول على وجه الافتقار وهو مستف في الجسم  
 والمكان وانت خير بان غير متبادر من العبارة ولا قرينة فيها على ارادته  
 الا ان يجعل التمثيل قرينة فافهم **قوله** لا نظريا فيه عليه انظرا فافهم  
 لا يزيد على مجموع على احدهما لما تقرر من ان ما لا يتجرى في جهة ملاقاة مع  
 مثله في تلك الجهة ليس لا بطريق التداخل واصل ما افيد في شرح



الهيكل مستدلا ان الاشارة الى كل من المكان والمكن لو كانت  
 عين الاشارة الى الاخر يلزم ان يكون الاشارة الى السطح الظاهر من الارض  
 اشارة الى السطح المحذب من الفلك الاعظم وليس كذلك ببيان الملازمة  
 ان الاشارة الى السطح الظاهر من الارض اشارة الى السطح الباطن من الهوا  
 المجاور لها لا تطابقه عليه والاشارة اليه اشارة الى جسم الهوا لكونه حاصلا  
 في الهوا والاشارة اليه اشارة الى السطح المحذب من الهوا الحال في الهوا  
 وهكذا وقد ذكرنا مثل ذلك في معرض السند للمنع واقول لك ان تقول  
 ان المقصود ان الاشارة الى كل من المكان والمكن بالذات اشارة الى الاخر  
 بالعرض وكون الاشارة العرضية مسيعة الى شئ اخر غيرم لا بد له من بيان فالملذ  
 محل كلام **قوله** كالتعلق بين البياض والجسم مقتضي نعتيه البياض  
 للجسم بان يشتق من البياض شئ يحل على الجسم وهذا وبما ندفع ما ذكره  
 بعض الشراح ايرادا على هذا التعريف بقوله اقول ان اريد بالنع ما هو  
 محمول بالمواطاة يخرج حلول الاطراف في محالها وان اريد ما هو محمول  
 بالاشتقاق او لا غم يلزم ان يكون الجسم حالا في المكان وبالعكس اذ يصح  
 ان يقال الجسم ذو مكان والمكان ذو جسم انتهى ووجه الاندفاع انا ببيتنا  
 ان المراد بالتعلق مثل التعلق بين البياض والجسم وهو منتف بين المكان  
 والمكن كما لا يخفى والقايل اعترف به في دفع بحث الشارح على التعريف  
 الذي ذكرناه يرجع الى هذا التعريف وتفصيل الدفع انا مختار الشق الثاني  
 ويمنع لزوم كون الجسم حالا في المكان وبالعكس مستندا بعدم تحقق مثل التعلق  
 المذكور بينهما وقد صرح بذلك المحقق الذواني في حواشيه على بحث الجواهر  
 من شرح التجريد الا ان يقال الايراد الزام على الشارح حيث اعترفت

اعترض على التعريف بالكوكب والفلك فهو غافل عما ذكر في التمثيل **قوله**  
 اقول ينبغي الانتقاص من حلول الاطراف في محالها لظهور ان التعلق بينهما  
 ليس كالتعلق بين البياض والجسم اذ هذا في الحلول السرياني كما لا يخفى  
 على المتصف فتأمل فيه **قوله** ههنا بحث اجاب عنه بعض الشراح بعد  
 ذكر ان مثل التعلق بين البياض والجسم ههنا وهو المراد من التعلق  
 بقرينة قوله كاختصاص البياض بالجسم بان النعت هو مبدء الاشتقاق كالكو كبيه  
 والمكن وهما غير الكوكب والمكان انتهى واقول يتوجه عليه انه يلزم على تقدير  
 ارادة المبدء من النعت ان لا يكون البياض الموجود الذي ليس بمبدء حالا في  
 الجسم ولم يقل به احد فلو وجه في الجواب هو ان التعلق المذكور ههنا  
 والعجب من الشارح انه اورد هذا الايراد بعد تفصيل التعريف السابق وذكر  
 ان التعريف الثاني راجع اليه فافهم **قوله** وانت تعلم انه الى اخره يشير  
 الى ما ذكره في الجواب عن الاعتراض الثالث والامحال لتوهم عدم صدق  
 الحال على الصورة لاحتياجها الى الهوي في الشخص كما عرفت والوجه ان محل  
 الاختصاص على التعلق الحاصل الذي لا ينفك عن احتياج اما في الوجود او في  
 الشخص لا على عدم مكان تحقق هذا يدون الاخر كما ذكره الشارح والاحتياج  
 اعم مما ذكره كما هو المشهور والحاصل انه لا بد في الحلول من احتياج وما ذكره  
 الشارح من انهم يكتفون في الحلول بمجرد التعلق الناعت بان اراد التعلق الذي  
 لا ينفك عن احتياج فهو حق ولم يحل الاختصاص على هذا وان اراد التعلق  
 الذي ينفك عن مطلق الاحتياج فغير صحيح كما لا يخفى على المتتبع **قوله** الا في  
 المادة والهوي اذا اطلق يتبادر منها الهوي في الاولى ولا حاجة الى التقييد بكل  
 بالتقييد للتوضيح **قوله** كقطع الحشيش الى اخره مثال للهوي في الثانية وما



ذكره السيد في حاشية شرح المطالع من قوله كالسرى المركب من  
 قطع الخشب مثال الجسم المركب من تلك المواد وما ذكره الشارع اولى  
 كما لا يخفى **قوله** لما مر من شدة احتياج الالهى اليه **قوله** لتوقفها عليه هذا  
 بحسب الظاهر ان بحث ابطال الجزء انما ذكر مقدمة لمباحث الهيولى  
 والصورة والظ كما ذكرنا انه مسئلة من هذا الفن **قوله** لتحقيق مهيبة  
 الى اخره يعنى ان ايراد تلك المباحث لا تضاح مهيبة الموضوع ليكون للشارح  
 بصيرة كاملة في التصديق لموضوعية الموضوع لا لتوقف البصيرة بوجود  
 الموضوع عليها كما يتوهم فانهم **قوله** اما عن وجود المادة والصورة  
 يعنى ان مجموع الاثنين متحقق لان الصورة متحققة فقط كما هو مذهب  
 الاشراقيين. وحاصله البحث عن وجود الهيولى لا عن وجود الصورة  
 ايضا كما يترأى من العبارة لما تقر من ان وجود الصورة يدعى له  
 يقع مسئلة **قوله** ولكل ذلك غنى عن المادة. **اقول** فيه بحث  
 لظهور ان الثلاث مهيبة في الوجود محتاج الى المادة في الوجود فلا يكون  
 لكل ذلك غنى عن المادة والقول بان سلب احتياج الهيولى الى الوجود  
 يتحقق بنفي الوجود والاحوال المذكورة ليست موجودة في الخارج  
 فظ الاندفاع كما لا يخفى على المتأمل **قوله** هذا الكلام مبني على  
 اخره فيه ان الابتداء على ما ذكره هم بل لوبني على ما هو المشهور بين  
 الكلام اذ مفصوده ان الاحوال لا يحتاج الى المادة في الوجود اصلا  
 لا في ذاتها اذ قد لا يكون موجودا في الخارج وعلى تقدير وجودها  
 لا يحتاج اليها فيه ولا نظر الى ثبوتها للموضوع وهو لا يقتضى  
 ان يكون الالهى ما ذكره الشارع وهذا مبني على ان ثبوت الشيء للشيء

فرع لثبوت المثبت له فان تقرر الكلام والا فلا لكن كلام المحاكم في  
 مواضع ناظر الى الفرعية سلمنا الابتداء عليه لكنه غير نافع لما عرفت من  
 ان الثلاث المذكورة غير مستغن عن المادة فانهم **قوله** لا يلزم  
 الدور قبل الهيولى محتاجة الى الصورة المطلقة في الوجود كما سيبي  
 ويجوز ان يحتاج الصورة المشخصة في الوجود الى الهيولى ولا دور لتغا  
 الطرفين **اقول** لا يجوز احتياج الصورة المشخصة في الوجود الى الهيولى  
 اما اوله لان الحال المحتاج الى المحل في الوجود عرض عندهم واما ثانيا  
 اذ احتياجها اليها اما ان يكون بماهيتها او لشخصها لا سبيل الى الاول  
 للزوم الدور ولا الى الثاني اذ الشخص غير موجود فلا وجه لاحتياج  
 الصورة المشخصة في الوجود الى الهيولى باعتبار الشخص فرجع احتياج  
 الى الهيولى الى الاحتياج في كونها شخصا الى الهيولى كما لا يخفى  
 وفيه تامل والقول بان الهيولى محتاج الى الصورة لكونها علة فاعليه  
 للهيولى والصورة محتاج الى الهيولى لكون الهيولى علة قابلية لها فان  
 الدور في الفساد اذ لزوم الدور محاله لان مطلق العلة تقدم على المعلول  
 فيلزم الدور على التقدير المذكور وعلى ما قرره بعضهم من ان القابل  
 يجب وجوده مع المقبول كما سيبي نقول ان الفاعل يتقدم على المعلول  
 فيكون الصورة متقدمة على الهيولى ولما كانت الهيولى قابلية لها  
 يكون الصورة غير متقدمة عليها فلا وجه لاحتياج هذا  
 الوجه مع ان المفردان الصورة ليست علة فاعلية لها كما سيبي فانهم  
**قوله** كما هو عند الحسن اشارة الى ان المراد بالقابل ما هو بحسب الواقع  
 اذ القابل بحسب الواقع يكون متقبلا واحدا لما تقر من ان القابلية



التي هي الاستعداد لا يجتمع الفعلية فلا يجتمع قول الانفكاك  
 مع الانفكاك فيكون متصلا في نفسه **قوله** والا فان لم يكن  
 الى اجزاه **اقول** توهم الشرطية ان لزوم الجزء محتاج الى الترديد  
 المذكور وليس كذلك لظهور ان قوله والا اي وان لم يكن بعض  
 الاجسام يرجع الى السلب الكلي اذ سلب العام سلب جميع الافراد فلم  
 يتحقق جسم متصل في الواقع وهو مستلزم لوجود الجزء وذلك طاجدا  
 فالظا القائل المتن على حاله **قوله** لانه يستلزم الى اخره محمله ان  
 الكلام في الجسم المتناهي فلو تركب من اجسام غير متناهية بالفعل  
 ولكل مقدار فيلزم ان يكون غير متناهي المقدار وانه يحج وايضا انضمام  
 الاجزاء الغير المتناهية مفيد لبقاء غير متناهية مع كونه محصورا بين  
 حاصرين هذا خلاصة ما في الشرح القديم مع حاشية السيد المحققين  
 وسيجي في بحث البرهان السلي ما يتعلق بهذا الكلام وليلطأ  
 تركبه من اجسام متناهية وجه آخر مذكور في ذلك الشرح وخاصلة  
 انه لو تركب منها لما امكن قطعه بالحركة في زمان متناه لان قطعه بها  
 موقوف على قطع نصفه الموجود بالفعل او لا وقطع نصفه موقوف  
 على قطع نصف نصفه كذلك وهكذا الى غير النهاية مع انه مقطع  
 في زمان معناه واورد عليه ان الزمان كالحركة قابل للقسمة  
 لا الى النهاية فكل جزء مفروض من الحركة يقع في جزء مفروض  
 من الزمان فعدم امكان القطع فيه ممنوع واقول مقطوعته  
 غير المتناهي بالفعل في زمان متناهية بحركة لها مبداء خلافا للبدئية  
 سواء كان الزمان قابلا للقسمة لغير نهايتها ام لا لظهور لزوم اخصار

غير المتناهي بالفعل بين حاصرين في الواقع **هذا**  
 ما سخر لي ويقرب منه ظاهرا ما اريد في شرح الهياكل انه لا احد  
 ان يقول لا يصح حج انقضا الزمان الا بعد انقضا نصفها وهكذا  
 فلا يمكن ان يقطع فيه مسافة غير متناهية وفيه ما فيه انتهى والفرقة  
 ظ على المتأمل **وقيل** لو صح الدليل لزم ان لا يكون الجسم مركبا  
 من اجزاء قابلة للانقسام بلا نهاية لان ذوات تلك الاجزاء غير  
 متناهية في الواقع وان لم يكن كذلك في الخارج وهذا المقدور  
 كاف في امتناع قطعه في زمان متناه انتهى وفيه نظر اذا الكفاية  
 معه كيف والاجزاء والاقطار متناهية **بحسب** لان ما لو فرض تركب  
 الجسم من اجسام غير متناهية بالفعل وفيه ما سيحى هذا ودلائل  
 بطلان عدم متناهي الامور المترتبة كلها يبطل تركبه من الاجسام  
 الغير المتناهية بالفعل اذ الترتيب متحقق على الغرض المذكور كما لا يخفى  
 على المتأمل وكذا الزوم متحقق الكثير بدون الواحد مع ان الوحد  
 مبداء الكثرة كما قيل يبطله ايضا ومن كون الوحدة مبداء الكثرة مطلقا  
 بل هي مبداء لها في المتناهي كما ذكره المحقق الدواني في حاشيته على اوائل  
 بحث الوجود من شروح الترمذي لعله مجادله **قوله** بل المراد انه  
 لا ينهي الى اخره اريد في شرح الهياكل ان الاجزاء الممكنة المحصورة في  
 الجسم ان كانت متناهية لم يكن الجسم قابلا للقسمة الى غير النهاية  
 بمعنى لا يقف وان كانت غير متناهية لزم ما لزم على القابل بالترتيب  
 من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل ولا يتبع التفصيل  
 في التقسيم وعرضت هذا على الاستاذ فاجاب بان



تلك الاجزاء لعدم تعددها وتكثرها لا ينصف بشئ منها فانها من  
خواص الامور المتكثرة وفيه ما فيه انتهى وقلت يمكن اختيار الشق الثاني  
وغاية ما لم يرد من تنافي الاجزاء الفرضية واستحالة ما ذكرتم انما الملح الخرج  
من القوة الى الفعل كما ان عدم العقل الاول ممكن ذاتي وتوهم مستلزم  
لعدم الواجب المستحيل بالذات وهذا مما عرفت عليه واذا في الشق  
لا يمتنع على تقريرنا هذا لا ينفع منع فعلية الاجزاء واثبات فرضيتها  
بناء على ان محصل التقسيم تميز وتفصيل لاحداث وتخصيل انتهى  
وتوضيحه ان ذوات الاجزاء مجردة عن وضعت الجزئية موجودة  
في الجسم قطعا اذ لا تقسيم الذي هو التفصيل لا يحدث ذوات الاجزاء  
وبه ظهر وجه قوله فيه ما فيه وقد يقال في معرض الجواب شيان  
الاول انا تحت الشق الاول لكن نقول انه ليس متناهي متعين  
بل بحيث ان لا يكون غير متناه فانه يصل الى حد عدم التناهي صح ان  
ما يمكن خروجه الى الفعل متناه وتفصيله انه ان اريد بما يمكن خروجه  
الى الفعل ما يمكن خروج كل واحد منه فهو غير متناه وخروج المجموع  
من حيث هو مجموع مح والمحدود المذكور شامنه وان اريد برجملة معينة  
يمكنها الخروج الى الفعل ولا يمكن الخروج لا ريد منها يمنع ان هناك جملة كذلك  
وان اريد جملة على التبيين فهي متناهية غير معينة اقول اريد المجموع بحيث  
لا يشذ عنه شئ من الاجزاء ولا يريد عليه شئ منها ولا شك انه ممكن ذاتي اذ  
بالقسيم الذي هو التفصيل وتميز الاجزاء لم يتقدم ذوات الاجزاء بلا شبهة  
فاذا كان خروج كل ممكنا كان خروج المجموع ايضا ممكنا فان كان متناهي  
وقفت القضية وان كانت غير متناه لم يكن عدم تنافي المتناهي الخ

ان يتثبت بما ذكرناه فرجع اليه ويلغوا التطويل ويندفع بما ذكرنا  
ثم لا يمتنع ما في قول تحت الشق الاول لظهور انه ليس الشق الاول الذي  
كلامنا فيه فافهم قال الثاني ان القضية الوهمية متناهية لان الانقسام  
الوهمية متعاقبة لا متناهية تقسيم الجزئين في ان واحدا من القسمين الوهمي  
ان يفرض المقسوم بوجه جزئي ويفرض فيه شئ دون شئ معينتين والقرينة  
غير متناهية بالامكان وهي ان يوجد المقوم بوجه كلي ويفرض فيه شئ دون  
شئ من غير تعيينها ولا محذور فيه اقول يتوجه عليه بعد الان ما من عن  
انه يرجع الى ما ذكرناه ان ذوات ما يفرض جزء غير متناه والقسم لم يحصل  
شئ من الذوات والمقادير لغيرها محالة بل محصلة التفصيل كما بينا  
فلزم عدم تنافي المتناهي الا ان يتثبت بما افاده السيد المدقق وسيجي  
لهذا البحث تمة في بحث البرهان السلي انشا **قال** مح مطلقا اي سواء  
كان هناك ترتيب ام لا فان قيل بمجموع المقدورات الغير المتناهية معلوم  
للواجب بالايقان فيلزم وجود ما لا يتناهي في نفس الامر وهو مح عند  
قلنا علم الواجب بالممكنات حقوري وفي كيفية علم خصوصاً بالحوادث اشكا  
قوى محتاج لتحقيق الكلام فيه الى محل ادفع ولا خصوصية له بالمقام  
**قال** وهرنا تحت الى اخره اقول ما مر ليس الا ان بعض الاجزاء  
القابلة للتفكاك بحسب الحس متصل في الواقع كما اشار اليه سابقا  
بقوله كما هو عند الحس بعد قول المصنف متصل في نفسه والدليل ثلثه  
واما ان هذا لبعض قابل للتفكاك في الواقع فامرا اخر وهو ما خود فينا  
سيأتي في كلام المصنف فاليراد لم يقع في محله بل محله عند ذكر قول المصنف  
لانه ذلك المتصل قابل للتفصال كما لا يخفى **قال** كيف لا الى اخره



ابطال الشئ في الاشارات مذهبه بان القسمة الوهية والفرضية يحدث  
 اثنتي عشرة المقسومات اثنى عشرة كل منها طبيعة المجموع وطبيعة الخارج  
 الموافق له في النوع فما يصح بين اثنين منها يصح بين الآخرين فاذا صح على المجموع  
 الانفصال صح على كل واحد لاخذ الطبيعة المنفصلة لاحكام الاماين خارجي  
 فان كان قابلا لصلابة مثلا كان قابلا للانفكاك بقدر زوال المانع  
 وان كان لازما انحصار النوع في شخص مع ان اشخاص النوع متعدد فلزم ذلك  
 ان يكون كل من الاجسام الصغار قابلة للانفكاك وانت خير بان هذه  
 الحجة لو تمت لا تجدى في هذا المقام لا يبطال للسند الاخص لبقا احتمال  
 ان يكون الجسم مركبا من اجسام صغار متخالفه بالمهية ويكون كل منها نوع مختص  
 في فرد غير قابل للانفكاك **قال** ليس له وجه في بعض الشروح ان وجهه  
 ان اللازم هو الكلية الشبيهة بالمنفصلة وهي ان كل جسم ما متصل في نفسه  
 او منته الى متصل فالظ اسقاط لفظ البعض **اقول** فيه نظرا ما اولا  
 فلان غرض الشارح ان كلام المصنف على ما قرره لفظ البعض في محله اذا لم  
 اسقط لا بد ان يحمل على الماهية والا لا يستقيم الكلام وهو ظ فصرح البعض  
 ليعلم ان اللازم هذا اذا ظاهر عند عدم ذكر البعض الاستغراق لما  
 اشتهر من ان الجمع المحلى باللام مفيد للاستغراق وهو غير صحيح واما ثانيا  
 فلان الكلية الشبيهة بالمنفصلة بالمال راجع الى الجزئية كما لا يخفى فالظ  
 عدم الاسقاط **قال** اي يطرأ عليه الى اخره يعني لعرض له الانفصال  
 بالفعل وغرضه ان القابلية بالوجه الاعلى والوهمي غير مفيد  
 لعدم لزوم الهيولى في الخارج والمدي ذلك وايضا لا يلزم بعد الحكم  
 بانه قابل للانفصال لتزويد الا في كما لا يخفى هذا والملايم سياتي كلامه

ان يقول قابل للانفصال التزويد الا في كما لا يخفى هذا بحسب الخرج  
 يكون اسند ملازمة بقوله في الحقيقة وهذا مقرر تقرير خلاصة البحث  
 المتقدم **قال** فتعين ان يكون الى اخره خلاصة الدليل ان الجسم المتصل  
 في الواقع يطرأ عليه الانفصال بمعنى حدوث هوس او عدم الانفصال  
 او عدم الانفصال عما من شأنه الانفصال ولا بد له من قابل وقابل في الواسع  
 اما الجسم التعليمي والصورة الجسمية المستلزمة له وهما باطلان فتعين  
 ان يكون معنى اخر وهو الهيولى ويتوجه عليه ما ذكره حكمة الاشراق وحا  
 صل منع ان الصورة الجسمية غير قابله للانفصال وما ذكره البيان غير مفيد  
 اذا الانفصال له معنيان احدهما الامتداد الذي يسمونه صورة جسمية وهو  
 بهذا المعنى لا يقابل الانفصال والثاني ما لا يعقل الا بين الشئيين وهو  
 المقابل للانفصال والانفكاك فان اريد بالانفصال في قولهم لزوم اجتماع  
 الانفصال والانفصال المعنى الثاني باللازم لم يظهر ان الانفصال بهذا  
 المعنى لا يقبل الانفصال الذي هو منافيه بل القابل له الانفصال بمعنى  
 الامتداد وهو لا يناهز الانفصال فان الامتدادات عند عدم المانع  
 متصل تارة ومنفصل اخرى فالدليل مبني على اشتراك لفظ الانفصال  
**قال** ان الهيولى جوهر محل للصورة الى اخره يعني ان كون القابل  
 معنى آخر لا يكفي في ثبوت الهيولى اذ هي على ما مر جوهر محل للصورة الجسمية  
 ولم يلزم ما ذكرتم المذكور في التقرير الجامع كلام السيد المحقق في حواشيه  
 على شرح التجريد **قوله** اعداها للجسمية بالكلية ذكر بعض الشراح **اقول**  
 لا يلزم من انفصال الجسم على تقدير عدم المشترك انعدامه بالكلية وانما  
 الجسميين الآخرين من كتم العدم كما هو المشهور بين الجمهور اذ بطريان



الانفصال يزول جزء من الانفصال المركب من الانفصالات المفروضة  
 وانعدام الجزء وان استلزم انعدام الكل لكن لا بالكلية انتهى والفرقة  
 بين هذا وبين كلام الاشراقين كما سيثير اليه الشارح انهم يقولون يبقى  
 الجسم وتبدل الصفة والمعتز من يلزم بقاءها لا بالكلية ثم مما يناسب لمقام  
 ذكر ما افيد في المشارق من ان الانفصال لو كان موجبا للانعدام كما ذكر  
 المشاؤون من انه لو الهوى لكان الانفصال انعدام اما بالكلية لزم حركة  
 الهوى في الصورة الجسمية فيما اذا قطع الجسم تدريجا اذا الهوى باقية كما  
 زعموا وتوابع عليها الصور فهي في كل آن من زمان القطع متصفة بصورة  
 لا يتصف بها في الان السابق واللاحق مع انهم اتفقوا على عدم جواز حركة الهوى  
 في الصورة الجوهرية **وقد اجيب عنه بان ما هو مقرر عند هؤلاء**  
 الانفصال بالتمام يوجب الانعدام لو الهوى لا الانفصال بالوجه الذي  
 صورته فلزم حركة الهوى في الصورم **واقول** في الجواب المذكور تامل  
 الظاهر **ب** بان الهوى مبهم في حد ذاته كما هو المقرر عند فهم والمتحرك  
 في مقوله لا بد ان يكون شيئا معينا اذ لا تعقل ان يكون ما يتعين به ما فيه  
 الحركة فاللازم توارد الصورة المتعاقبة على الهوى لا لزوم حركتها  
 في الصور وفيه ان يلزم انحصار ما لا يتناهي بين حاصرين وهو ان ابتدا الانفصال  
 التدريجي وان تمام الانفصال بيان للزوم ان الهوى في كل آن فرض في زمان  
 قطع الجسم متصفة بصورة لم يتصف بها في الان السابق واللاحق والاثبات  
 المفروضة غير متناهية فيلزم تعاقب الصورة العديدة المتناهية وههنا كلام  
 يحتاج الي محل اوسع **قول** **اقول** فيه بحث اذ الى اخره ذكر بعض  
 الشراح انه يمكن الجواب باننا لانتم ان حلول الصورة مبني على ان الصورة نفسها

نعت للهوى كما ان البياض نعت للجسم بل الانصاف اما بالذات وهو  
 في الاعراض او بالواسطة وهو في الجوهر ولا يلزم الحلول مجرد  
 الانصاف ليلزم كون الجسم حيا لا في عرضه بل لا بد من الاختصاص  
 كما يشعر به عبارة سن ولا اختصاص للجسم بالنسبة الى اعراضه بخلاف  
 الصورة وما قيل من ان الصورة نفسها نعت للهوى اذ يقال الهوى متصلة  
 والانصاف عبارة عن الصورة لا يبع عن جواره **واقول** فيه بحث اما اولا  
 فلان الشارح مانع يمنع **قوله** فيكون محلا للتصل الواحد الى اخره مستندا  
 بما ذكره ومنع السند خارج عن القانون واما ثانيا فلانا بعد التوصل يقول  
 لا حاجة الى منع ان حلولها في الهوى مبني على ما ذكره اذ الصورة نعت للهوى  
 كما بياض للجسم فكما يقال الجسم ابيض يقال الهوى مصورة ولا حدس فيه اذ  
 الامر العرالي في حال الانفصال الموجب للانصاف بالصفات المذكورة لا يكون  
 الا محتصا باعتبار فيكون حالا وما ذكره الشارح من النقص بالجسم فدفع لظهور  
 ان العرض قد يلتقي مع بقاء الجسم بخلاف الهوى فانه لا يلتقي بعناء الصور  
 المعينة بل الامر بالعكس فتدبر **قول** ويمكن ان يجاب بان حلول الهوى  
 لا حاجة الى ارتكاب هذا لما عرفت مع ان قوله وحلول الجوهر الى اخره محل بحث  
 لو كان كذلك لم يكن الصورة حالة في الهوى اذ كثير من صفات الصور  
 لا يمكن ان يكون صفة للهوى بالعرض اذ هي حاله في الهوى ومحتاجة الى  
 الهوى في التشكل ومنعده بطرمان الانفصال ومعاوما لوجود  
 بالبدية والهوى لا يتصف بشئ منها بالعرض **قول** مع بقائه في  
 الحالين اشارة الى انه يتقدم بطرمان الانفصال فهو امتداد جوهرية  
 متصل تارة ومنفصل اخرى مع بقاء ذاته كما ذكرنا والحاصل ان الجوهر



الوحداني اعني البسيط يبقى حال الانفصال ويبعد م صفته فهو قبل الانفصال  
متصل واحد وبعده متصلين **قوله** للصورة النوعية الى اجزائه  
فانه العبارة يدل على ان الصورة النوعية عندهم جوهر وكلام صاحب  
الاشراق في الهياكل وغيره كما نقلنا سابقا يدل على ان التمايز بين  
الاجسام بالاعراض لا غير **قوله** لان الطبيعة المقدارية الى اخره  
سمت عن بعض المدققين انه لو تم هذا الدليل لزم ان يكون جميع الجواهر  
مركبة من الهيولي والصورة لجرى بان خلاصة الوجه فيه فيلزم  
ان يكون العقول والنفوس المجردة مركبة منها فقلت بل يلزم ان يكون  
كل موجود مركبا منها اذ طبيعة الموجودية الى اخره فيلزم تركبها لو اوجب تعالى  
منها فيلزم مكانه لما تقر من ان كل مركب خارجي ممكن فيلزم عدم الواجب  
فيلزم عدم جميع الاشياء اذ عدمه مستلزم لعدم جميع الممكنات بل يلزم  
تسلسلات غير متناهية في كل موجود فيلزم عدم تحقق بسيط خارجي فيلزم  
تحقق الكثير بدون الواحد والجواب الجواب ورايت في المحاكمات ما يقرب  
منه من النقش بالوجود واجاب عنه بان الوجود ليس طبيعة نوعيه والكلام  
فيه وانت خبير بان الجواب مشترك كما اسرنا فافهم **وقيل** يمكن اثبات  
الهيولي في جميع الاجسام من اول الامر بان يقال كل جسم يقبل الانفصال  
الخارجي باختلاف الاعراض ولو بما ذلت بنا على ما هو المشهور بين جمهور  
الحكام وذلك الانفصال الخارجي ليس اعدا بالكلية فيلزم ثبوت الهيولي  
في كل جسم سواء كان ملكيا او عنصريا فلا حاجة الى تطويل الكلام  
بانتهاء الغنصريات او لام الانتقال منها الى الفلكيات كما وقع منهم  
فاحفظه فانه مما خفي على كثير من مهرة هذا الفن **أقول** فيه نظر

28  
لظهور ان الحكماء ذهبوا الى عدم مجواز الفلك والفصل على الفلك  
كما هو المشهور المستور في الكتب الحكمية فنقوله كل جسم يقبل الانفصال  
الخارجي باختلاف الاعراض من هو قراء عليهم كيف وقد صرح صاحب  
المحركات بان الشيخ في الشفا نص على ان اختلاف الاعراض لا يوجب  
الانفصال في العنصر العقلي لا بحسب الخارج **وقيل** عبارة من الشيخ صحت  
فيما ذكرنا ثروجه ما ذكره في قاطب قورياس الشفا من ان اختلاف  
الاعراض يوجب الانفصال بالفعل بان المراد بالفعل ليس فعل الوجود  
في الاعيان بل ما هو اعتم منه ثم نقل كلام من توهم ان اختلاف  
العرضين الساريين كما في البلقه يوجب الانفصال في الخارج دون  
اختلاف الاعراض الغير السارية كالماسة والمخاذاة اذ لا يوجبان الا  
لانفصال الوهم فرد عليه بعد ما الفرق كما يظهر على المتأمل **ثم**  
استدل علي بطلانه بان المحاذيين مثلا لو اوجبا الانفصال في الخارج  
لزم اشتغال الجسم على اجزاء غير متناهية بالفعل في الخارج وهو  
وبعد الاطلاع على ما ذنا كيف يسوغ هذا الاستدلال **قوله**  
اما ان يكون بانها الى اخره **قال** السيد المدقق الشرفندي في  
حاشيته على الشرح المنقذ مر لوصح هذا الدليل لزم ان يكون الصورة  
الحالة في مادة مخصوصة حالة في جميع المواد وان يكون جميع الصور  
حالة في محل واحد وان يكون الجسم المركب من الهيولي والصورة  
المخصوصة مركبا من جميع الصور وجميع الهيوليات والوازم باطل  
بالضرورة والاتفاق فكذا الملازمة بيان الملازمة ان الطبيعة المقدار  
الجسمية اما ان يكون بانها غنية عن المحل المخصوص او لم يكن والاول مح



والاستحالة حلولها في المحل لان العنى بذاته عن الشئ لا يكون  
 حالاً فيه فتعين افتقارها الى ذلك المحل بذاتها فايما وجدت وجدت  
 حاله في ذلك المحل ويلزم منه ان يكون الصورة الواحدة حاله في جميع  
 المحال وان يكون كل جسم مركباً من جميع الصور وجميع الهيوليات فما هو  
 جوابكم فهو جوابنا وايضاً لو صح هذا الدليل لزم ان يكون جميع افراد  
 الطبيعة النوعية التي فرد منها حال في شئ حالاً في ذلك الشئ ويلزم منه  
 اجتماع المثليين وان يكون الفرد الواحد من الطبيعة النوعية حالاً في جميع  
 ما هو محل لافراد ذلك الطبيعة ويلزم منه حلول الشئ الواحد في محال  
 متعددة انتهى وقيل بل يلزم على تقدير صحة الدليل ان لا يكون  
 لبعض افراد طبيعة واحدة حاله لا يكون تلك الحالة للبعض الآخر كالعلم والمحل  
 والسواد والبياض لافراد الانسان بل يلزم ان لا يكون لطبيعة واحدة  
 افراد متعددة ضرورة ان التعدد يستلزم ان يكون لاحد الفردين صفة  
 غير ثابتة للآخر واقلها انه ليس بالآخر وايضاً يلزم ان لا يكون لفرد طبيعة  
 واحدة حالان في وقتين كالقيام والتعود لزيد كل ذلك ظاهرياً في  
 تأمل فما هو جوابكم فهو جوابنا اقول مذار كل ذلك على بيان الملازمة  
 بالوجه المذكور وفيه بحث اذ لنا ان نختار ان الطبيعة المطلقة متفترقة  
 بذاتها الى المحل المخصوص والطبيعة المخصوصة متفترقة الى المحل المخصوص  
 مخصصه فيجوز ان يكون الطبيعة المطلقة غنية عن هذا المحل بذاتها ويعبر  
 الافتقار للطبيعة المخصوصة والحقية لاجل المخصوصة لا من حيث هي طبيعة  
 مطلقة ولا استحالة فيه فقوله فايما وجدت وجدت حاله في ذلك المحل  
 وهو ظاهري لا يخفى ان هذا غير جاري في الاصل اذ المقصود ان الطبيعة الجنسية

المطلقة ان كانت غنية بذاتها عن المحل المطلق واستحالة حلولها في  
 شئ من المواد وليس كذلك فتعين افتقارها الى محله فلا يوجد الا  
 حالاً في محله فالصورة المطلقة حاله في المحل المطلق والمخصوصة في  
 المخصوص ولا قدح في ظهور ما هو جوابنا ليس جوابكم فلم يلزم من  
 المخذورات **ثم اقول** ما ذكره ببيان الملازمة لوجه لا يفيد  
 ما ادعاه من لزوم كون الصورة الحادثة في مادة مخصوصة حالاً  
 في جميع المواد وذلك ظاهرياً وان اريد بالصورة المطلقة لا المخصوصة  
 فبطلانه غير ظاهري بل الظاهر خلافه عند الحكم **قوله** فيه بحث  
 لانه الى اخره **اقول** فيه بحث اما اولاً فلفظية التزديد حيث  
 صرح من بزيادة تقي عروض الاحتياج اصلاً حيث قال اذ لا  
 معنى الى اخره واما ثانياً فلان السند من قرأ الكلام بوجه يندفع  
 المنع حيث قال بعد بيان معنى الغني والمستغني في حد ذاته عن  
 محل مستحيل حلوله فيه وتوضيح الكلام اذ الصورة الجنسية نظراً الى  
 نفسها مع قطع النظر عن الامور الخارجية اما ان لا يكون محتاجة الى محل  
 وهو الغني في حد ذاته او يكون محتاجة اليه وهو مستلزم للمحل والاول  
 محتمل لما تقدم من ان حلول شئ في شئ مستلزم لا فتقار الاول في حصة  
 ذاته بوجه الى الثاني **وقول** الشارح سابقاً المستلزم لا فتقارها  
 اليه ناظر الى هذا ولا يبعد دعوى البداية في هذه المقدمة وبعده  
 هذا يظهر ان منع الشارح قريب من المكابرة **ثم اعلم** ان المذكور  
 هو ما يدل على انه لا بد في الحلول من الاحتياج وقد صرح به الشارح  
 بقوله المستلزم لا فتقارها اليه وهو من ان لما سبق من انهم يكتفون



لأثبت حلول شيء في شيء آخر مجرد التعلق الناعت هكذا قيل **وأقول** المناقاة منه إذا التبعه لا يتعلل عن احتياج ما وهو لا فلا مناقاة بينهما والمراد مما سبق أنهم يكتفون بالتعلق المذكور ولا يعتبرون عند ما كان تحقق يبيد بعينه نظرا إلى ذاته بدون ذلك ولا خفا في أن الاعتبار هنا افتقار الحال بتأثيرها إلى المحل لا عند ما كان تحقق الحال بعينها نظرا إلى ذاتها بدون المحل إذا الاحتياج أعم من ذلك فتدبر **قوله** إذا احتمل أن يكون جنسا فإن قيل الطبيعة الجنسية أيضا مشتركة فلو كانت مقتضية لشيء لم تختلف مقتضياتها فلا توقف للحكم المذكور على أن الجسم نوعه قلنا  
 الفرق بين الطبيعة النوعية والجسمية في ذلك إذ لا يمكن اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية لكونها طبيعة محصلة بخلاف الطبيعة الجنسية لأنها غير محصلة فيجوز اختلاف مقتضاها وخلاصة ما ذكره صاحب المحاكمات أن الطبيعة الجنسية ذوات متخالفة الحقائق فيجوز إفرقتها في اللوازم من جهة الفضول وإن لم يكن إفرقتها من جهة التخصصات لا تعلم بالضرورة أن الحاجة إلى المادة وقبول الانفكاك ليس من جهة هذه الجسمية وتلك الجسمية والحاصل أن الهدية لا تدخل لها في الحاجة المذكورة وقال هذا نهاية التحقيق في هذا المقام **وأقول** فيه بحث إذا الطبيعة الجنسية مشتركة كما مر فلو اقتضى شيئا في نفسها يكون مشتركا وجوابه أن هذا غير مضر إذ محصل الكلام أن الجسمية إذا كانت طبيعة نوعية لا تختلف مقتضاها وتيمم الدليل وأما إذا كانت جنسية فيحل اختلاف مقتضاها بأن يكون للفضول تدخل فيحمل أن يكون الحاجة إلى المادة مدخلية الفضل ولا يكون نفس الطبيعة الجنسية تاما في اقتضاها فلا يلزم

فتمام **وأعلم** أن المحقق الطوسي في شرح إشارات فرق بينهما وحرر صاحب المحاكمات بأن الطبيعة النوعية لما لم تختلف إلا بالاحتياج فهي إذا اقتضت شيئا اقتضته مع جميع الخارجيات بخلاف الطبيعة الجنسية فإنها لا تقتضي شيئا من حيث أنها غير محصلة وإنما تقتضي شيئا إذا حصلت بفصل فلا تقتضيه مع غير ذلك الفصل وقال المحاكم ليس هذا النسبة بشي لا ندان أراد بقوله الطبيعة الجنسية غير محصلة أنها غير محصلة في الخارج فهو م لا اتحاد الجنس بالنوع في الوجود وإن أراد أنها غير محصلة في العقل فلا ثم أنها لا يمكن أن يقتضي شيئا في الخارج والكلام في لا اقتضا الخارجى وكيف يكون كذلك وهم صرحوا بأن الشيء إذا كان ثابتا للأعم والاختصاص كان للأعم أولا وبالذات وللأخص ثانيا وبالعرض فالتيج إذا ثبت للجسم والاشنان فالمقتضى للتحيز هو الجسم ولا فقد ظهر أن الطبيعة الجنسية يمكن أن يقتضي شيئا على أن الفرق ليس مبنيا على وجوب اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بل على جواز انتهى **وأقول** فيه بحث أما أولا فلا بد المراد أن الطبيعة الجنسية مبني على حد ذاتها غير محصلة في نفسها بل مجتزا في التخصيص والتعين إلى انضمام الفضل بخلاف الطبيعة النوعية فإنها لا تحتاج إلى الانضمام واتحاد الجنس مع النوع في الوجود الخارجى لا ينفى ذلك كما لا يخفى على المتأمل وأما ثانيا فلا يمكن أن يوجه كلام المحقق بأن مراده أن الطبيعة الجنسية لا يقتضي شيئا على سبيل القطع بوجه لا يجوز الخلف لكونها غير محصلة في العقل ولا توجه للمنع وهو ظاهر **قوله** بخلاف المقدار **أقول** عرضه دفع انتقاض الدليل المذكور بالمقدار الجريان خلاصته فيه كما لا يخفى



وَحَاصِلُ الدَّعْوَى أَنَّ الْجَسْمِيَّةَ أَمْرٌ مُحْتَمَلٌ مُوجُودٌ بِخِلَافِ الْمَقْدَرِ  
 فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحْتَمَلٍ فِي بَيَانِ حِلَالَةِ الدَّلِيلِ وَمَا لَا يَخْفَى تَوَجُّهُهُ مِثْلُ الْمَنْعِ  
 الْمَذْكُورِ عَلَى قَوْلِهِ الْجَسْمِيَّةُ أَمْرٌ مُوجُودٌ إِذْ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا كَالْمَقْدَرِ فَإِنَّهُ هُوَ  
 جَوَابُكُمْ فَرُجُوا بِنَا **قَوْلُهُ** وَكُلُّ مَا كَانَ اخْتِلَافُهُ إِنْشَاءً إِلَى الْفَرْقِ  
 بَيْنَ الطَّبِيعَةِ الْجَسْمِيَّةِ وَالنُّوعِيَّةِ بِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ الطَّبِيعَةُ النُّوعِيَّةُ  
 بِالْخَارِجِيَّاتِ لَا بِالْفُضُولِ وَفِيهِ الطَّبِيعَةُ الْجَسْمِيَّةُ الْفُضُولُ فَلَوْ كَانَتِ الْجَسْمِيَّةُ  
 طَبِيعَةً جَسْمِيَّةً لَجَازَ اخْتِلَافُ مَقْتَضَاهَا كَمَا فَضَّلْنَا **قَوْلُهُ** وَفِيهِ تَضَارُفٌ  
 هَذَا النَّظَرُ لِلْسَّيِّدِ الْمُحَقِّقِ الشَّرِيفِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَحَاجِمَاتِ وَتَقْدِيرُهُ  
 أَحْسَنُ مِنْ تَقْدِيرِ الشَّارِحِ إِذْ يَتَوَجَّهُ عَلَى تَقْدِيرِهِ أَنَّ الْأَوَّلِيَّ أَنْ يَقُولَ  
 الْمَنْظُومُ فِي الْخَارِجِ إِلَيْهَا الطَّبِيعَةُ الْفَلَكِيَّةُ وَإِلَيْهَا الطَّبِيعَةُ الْمُعْتَصِرِيَّةُ  
 وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ الْخَارِجَةُ عَنْهَا الْمُتَضَاقَةُ إِلَيْهَا  
 وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ السَّيِّدِ حَيْثُ قَالَ كَوْنُ الْمَخَالِفَةِ مُتَخَصِّمَةً فِي الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ  
 مِمَّا لَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَسْمِيَّةُ مِنْهُ جَسْمِيَّةً مُحْتَمَلَةً بِفُضُولِ الْأَطْلَاعِ  
 لَنَا عَلَيْهِ فَيَكُونُ الْجَسْمِيَّةُ الْمُقَارِنَةُ لِلطَّبِيعَةِ الْفَلَكِيَّةِ مُخَالَفَةً بِالْحَصْفَةِ لِلْجَسْمِيَّةِ  
 الْمُقَارِنَةِ لِلطَّبِيعَةِ الْمُعْتَصِرِيَّةِ لَا يَبْدُلُ دَفْعَ هَذَا الْاِحْتِمَالِ مِنْ دَلِيلٍ  
 وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَوْمَ فِي اثْبَاتِ الْهَيُولَى طَرِيقَتَيْنِ الْأُولَى التَّشْبِيهُ  
 بِالْاِتِّصَالِ وَقَدْ مَرَّ مَعَ مَا فِيهِ الثَّانِي التَّشْبِيهُ بِالْاِتِّفَاعِ  
 تَقْدِيرُهُ أَنَّ فِي الْجِسْمِ فِعْلًا وَانْفِعَالًا وَهُوَ ظَوْرٌ وَلَا يُجُوزُ أَنْ  
 يَكُونَ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَاعِلًا وَمُتَفَعِّلًا فِي الْجِسْمِ أَمَّا أَنْ يَفْعَلَ بِأَحَدِهِمَا  
 وَيُتَفَعَّلَ بِالْآخَرِ فَالْأَعْرَاضُ الْفَعْلِيَّةُ تَابِعَةٌ لِلصُّورَةِ وَالْأَعْرَاضُ  
 الْاِتِّفَاعِيَّةُ تَابِعَةٌ لِلْمَادَّةِ وَهُوَ غَيْرُ تَامٍ لِتَوَجُّهِ الْمَنْعِ وَالنَّفْضِ

وَسَيُذَكِّرُهَا الشَّارِحُ فِي الْفَصْلِ الْآخِرِ فِي تَبْدِيلِ أَشْكَالِ الصُّورَةِ  
 بِمَعْنَى يَزِيدُ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي مَنَعَ الْأَفْعَالِ فِي الْجِسْمِ لَمْ لَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
 خَامِرًا جَانِبًا كَالْمُقَارِنِ مُشْرُوطًا بِشَرَايِطٍ أَوْ يَكُونَ الْفَعْلِيَّةُ ذَاتَةً  
 وَيَكُونُ الْاِتِّفَاعُ مُسْتَعْدًّا إِلَى عَرْضٍ مِنْ أَعْرَاضِهِ كَمَا قِيلَ أَوْ يَكُونُ الْاِتِّفَاعُ  
 مِنْ عَوَارِضِ الْعَرْضِ الَّذِي يُوجِبُ الْجِسْمَ أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ مُرَكَّبًا مِنْ جُزْئَيْنِ  
 وَعَرْضٍ وَآيْضًا يَنْتَقِضُ بِالْعُقُولِ فَيُلْزَمُ تَرْكُهَا مِنَ الْهَيُولَى وَكَذَا الْوَاجِبُ  
 عَلَى الْقَوْلِ بِزِيَادَةِ الصِّفَاتِ وَآيْضًا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ مُرَكَّبًا مِنْ  
 الصُّورَةِ الْجَسْمِيَّةِ وَالنُّوعِيَّةِ بِدُونِ الْهَيُولَى وَيَكُونُ الْأَعْرَاضُ الْفَعْلِيَّةُ  
 تَابِعَةً لِأَحَدِهِمَا وَالْاِتِّفَاعِيَّةُ تَابِعَةً لِلْآخَرِ وَآيْضًا لَمْ يُلْزَمُ حُلُولُ أَحَدِهِمَا  
 فِي الْآخَرِ فَلَمْ يَشَيْتِ الْهَيُولَى وَآيْضًا أَنْ أَرِيدَ أَنْ لَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ وَاحِدٌ  
 فَاعِلًا لِلشَّيْءِ وَمُتَفَعِّلًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَفْعًا كَمَا فِي  
 النُّفُوسِ الْمُتَفَعِّلَةِ عَمَّا فِيهَا الْفَاعِلُ فَيَمَاجِحُهَا مِنَ الْاِبْدَانِ وَأَنْ أَرِيدَ  
 عَدَمَ الْجَوَازِ مُطْلَقًا فَمَنْ لَا يَبْدُلُهُ مِنْ دَلِيلٍ **قَوْلُهُ** لَا يَخْفَى عَلَيْكَ  
 إِلَى الْخَرَفِ هَذَا مَا خُذَ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَاجِمَاتِ حَيْثُ قَالَ لَهَا  
 ثَبِينَ أَنَّ كُلَّ جِسْمٍ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْهَيُولَى فَقَدْ ثَبِينَ أَنَّ الصُّورَةَ الْجَسْمِيَّةَ  
 لَا يَنْفَكُ عَنِ الْهَيُولَى بَلْ هُوَ عِنْدَ التَّحْقِيقِ عَيْنُ ذَلِكَ الدَّعْوَى ائْتَمَرَ  
 وَفِيهِ نَظَرٌ لظُهُورِ أَنَّ الْمَقْصِدَ السَّابِقَ مِمَّا أَنَّ الْهَيُولَى ثَابِتٌ كَمَا  
 يَدُلُّ عَلَيْهِ عَنَّا أَنَّ الْفَصْلَ السَّابِقَ وَالْاِتِّفَاعِيَّةَ مُغَايِرَةً لِهَذَا  
 الْمَقْصِدِ وَأَنْ جَعَلَ الْمَقْصِدَ السَّابِقَ قَوْلَنَا كُلَّ جِسْمٍ مُرَكَّبٌ مِنْ  
 الْهَيُولَى وَالصُّورَةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّفْرِيعُ الْمَذْكُورُ فِي آخِرِ الْفَصْلِ السَّابِقِ  
 لِاتِّخَاذِ بَيْنَهُمَا بَلْ لَا لَزُومَ بَيْنَهُمَا إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جِسْمٍ مُرَكَّبًا



منها مع جواز ان يوجد صورة مجردة عن الهيولى الى ان يقوم دليل  
 ذال على عدم الجواز نعم هذا المقصد يلزم مما ذكرني اثبات المقصد  
 السابق وهذا لا يدل على اتحاد المقصدين بالمثل وقد اشار الشيخ  
 في الهيات الشفا بعد اتمام برهان اثبات الهيولى الى ما ذكرنا حيث  
 قال فقد بان من هذا ان الصورة الجسمية من حيث هي صورة لا  
 جسمية محتاجة الى مادة ووجه اللزوم يظهر على المتأمل في ما ذكر  
 لا ثبات الهيولى وما ذكره بعض السراح من ان ملزومية الصورة  
 للهيولى في مبدأ القطر غير ثابتة من السابق فقيه نظراً الى نظر  
 الانفصال على الصورة الجسمية في بعض الصور كما سلف ويلزم منه عدم انفكا  
 عن الهيولى بما مر من البيان **قوله** فاما ان يكون متناهية وذلك  
 لان الصورة لا يخرج عن مقدار وكل ماله مقدار لا يخرج عنها بديهة فسقط  
 منع المنفصلة مستنداً بالمجرد **قوله** اراد به الابعاد الظاهرة  
 اراد بها الاجسام في بادي النظر وهي الصور الجسمية وهذا  
 واقع في الاطلاقات كما صرح به السيد السند المحقق في شرح  
 المواقف وصرح الشيخ في الهيات الشفا باطلاق الجسم على الصورة  
 الجسمية حيث قال في فصل يبين في ان المقادير اعراض هذه العبارة واما  
 الجسم الذي هو لكم فهو المقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة  
 وح يصير معنى الكلام ان الصورة الجسمية متناهية قدراً يعني لا يوجد  
 صورة جسمية يكون غير متناه القدر وح لا حاجة الى تقدير مضاف  
 بان يقال ابعاد الاجسام كما في بعض الشروح واعلم ان السيد الله  
 السمرقندي استدل على هذا المقصد بوجوه اربعة راجعاً ما يستفاد

من الفصل السابق كما نقلنا عن الشيخ **قوله** اولها انه لو وجدت الصورة  
 بدون الهيولى فاما ان يكون متناهية او لا لا سبيل الى الثاني لما  
 ذكرني المتن ولا الى الاول لانه لو كانت الصورة متصفة بالتناهي  
 لكان له نناء مخصوص فعليه اما الجسمية او لا في الجسمية وهو محال  
 والا لكانت الاجسام كلها متناهية بالتناهي المخصوص لا اشتراك الجسمية  
 ولو ازمها بينها بالتناهي لكن الثاني باطل بالمشاهدة او امر عارض وهو  
 ايضا محال لكان من واه اذ لا معنى للعارض لا هذا فامكن ان يكون  
 عنه التناهي المخصوص ويتصف بتناه اخر فيكون قابله للانفصال فيكون  
 مركباً من الهيولى والصورة كما مر فيكون الصورة العادية عن الهيولى مركبة  
 من الهيولى والصورة **قوله** في بحث اما اولاً فلان قوله لو كانت  
 الصورة متصفة بالتناهي لكان لها نناء مخصوص هم اذا الصورة المطلقة  
 لها نناء مطلق والصورة المخصوصة لها نناء مخصوص وبالجمله التناهي  
 المطلقة بازاء الصورة المطلقة والتناهي المخصوص بازاء الصورة المخصوصة  
 والاجسام كلها مشتركة في التناهي المطلق وذلك ظاهر فلو كانت  
 الصورة المطلقة لتي كلامنا فيها على ذلك لا ازمها ليرى ان الاشتراك  
 في التناهي المطلق وبطلانه بالمشاهدة غير لازم واما ثانياً فلان  
 قوله فيكون مركباً من الهيولى والصورة اذ لو كان كذلك لزم كون  
 الصورة مركبة منهما وكذا الصورة الجزئية في تسلسل الصورة **قوله** وثانيها  
 ان الصورة لو وجدت بدون الهيولى اما ان يكون متناهية او غير متناهية  
 لا سبيل الى الاول لما مر من الدليل ولا الى الثاني لان علته اما الجسمية  
 فيلزم ان يكون كل جسم غير متناه لا اشتراك الاجسام في الجسمية وهو محال



وأما لازم الجسميه وهو ايضا محال لما مر وأما امر عارض فامكن زواله  
 اذ لا معنى بالعارض الا هذا فامكن ان ينصف بالتناهي والتشكل  
 وقبول التناهي والتشكل يستلزم قبول الانفصال الملزوم للتركيب  
 من الهيولي والصورة فيكون الصورة العاربه عنها مركبة من الهيولي  
 والصورة **أقول** اولاً قد مر ما في الدليل الاول فلا يتم بطلان  
 الشق الاول وثانياً ان امكان الانصاف بالتناهي والتشكل  
 على تقدير كون العلة امراً عارضاً لم يجوز ان معنى العارض المعين ويحمل  
 بدله عارض آخر وهكذا على طريق التبادل فلا ينصف الصورة بالتناهي  
 والتشكل ويمكن ان يقال العلة هي فرد ما من العارض فيقول الكلام في  
 اختيار الشق الثاني والمحدود وهو الاشتراك في عدم التناهي بحاله  
 وثالثاً ان قوله يستلزم قبول الانفصال الملزوم للتركيب الى اخره  
 مبني على ان كل ما يقبل الانفصال مركب منها وقد عرفت ما فيه فلا حاجة  
 الى الاعادة وثالثها ان الصورة لو تجردت عن الهيولي كانت <sup>هيئته</sup> اثماً متناً  
 او كان فيها ما هو متناه وذلك لا سبيل الى شي منها لان التناهي على  
 الوجه المذكور يستلزم لكل الصورة في الجملة وهو محال لما ذكر في الكتاب **اولاً**  
 علة التناهي لا يجوز ان يكون الجسميه المشتركة او لازماً فيكون امراً  
 عارضاً وهو محال الى آخر الدليل **أقول** فيه نظر اذ يجوز ان يكون في الصور  
 المجردة ما هو متناه ويكون العلة الجسميه او لازماً ولا محذور لا مشترك  
 الاجسام في التناهي المطلق بالوجه المذكور ويرد على الكل يوفقه على كون  
 الجسميه طبيعته نوعيه وهو محال كما في الدليل المذكور في الكتاب وقيل يمكن  
 اثبات عدم مجواز تجرد الصورة عن الهيولي بانها لو تجردت عنها فاما

ان لا يكون منقسمه لزم من الجزء وما في حكمه لكونها ذات وضع هفت  
 وأما ان يكون منقسمه فيكون مركبه من الهيولي والصورة لما ثبت من ان  
 القابل للانفصال لا يكون الا الهيولي **أقول** فيه نظر اذ القسمة  
 لا ينحصر في الفلك والفصل فيجوز ان يكون الصورة على تقدير التجرد  
 منقسمه فمنها لا فكا وفصلاً ولرببت ان القابل للقسمة ليس الا  
 الهيولي ولو اريد بالقسمة الفكيه في سقي التردد يمنع لزوم الجزء وما في  
 حكمه اذ يجوز ان يكون شي غير قابل للقسمة الفكيه مع كونه قابلاً للقسمة  
 العرضيه كما في الاجسام الصغار المد مرطيسييه وذكر ما هو قريب من  
 الدليل المذكور في حكمه الا شراق لا ثبات عدم تجرد الهيولي  
 عن الصورة باد في تقريره بطلان الشق الاول حيث ذكر فيها انها لو لم  
 تنقسم لكان عدم الانقسام لئلا يتخيل عليها الانقسام لان  
 ما بالذات لا يزول بالغير ولا يخفى اجزاءه في عدم تجرد الصورة عن  
 الهيولي واورد عليه صاحب الاشراق بان يقال لو تجردت عن الهيولي  
 لم ينقسم الى قوليه فيستحيل الى اخره ليس ينقسم في بعض الصور ويتم بها ذكر  
 لاثبات الهيولي اي بان هذا غير مستقيم فانها اذا كانت غير منقسمه لا يلزم  
 ان يكون عدم الانقسام لئلا يتخيل بانها بل يجوز ان يكون لا تنقسم شرط القسمة  
**قوله** والا لا يمكن الخ هذا البرهان يلقب بالسلمى وهو لقد ما الحكماء  
 واورد عليه منع امكان الاجزاع بالوجه المذكور مبتدأ بجواز استحالة  
 البتاقين على الوجه المذكور **واجيب** عنه بما نقله صاحب المحاكم  
 من ان الابعاد اذا كانت غير متناهية في جميع الجهات فامكان  
 اجزاع الشاقين بالوجه المذكور فانما اذا قسمنا جسماً مستديراً



كالترس بسنة افتسا منساوية ويجزج الخطوط الى غير النهاية  
 فينقسم سعة العالم ستة افتسا م وكل خطين منها هما الساقان على الوجه  
 المذكور وفرض الجسم المستدير ليس لا يحتاج البرهان اليه بل كل نقطة  
 فرضت يمكن ان يجزج منها ستة خطوط بحيث يكون زوايا ثلثي قايمة كما  
 ذكر صاحب المحاكمات بل فرض الجسم المذكور لان تقسيم محيط بستة  
 افتسا منساوية امر طامس مكشوف واما ان كل نقطة فرضت يمكن ان  
 يجزج منها ستة خطوط بحيث يكون زوايا ثلثي قايمة وان كان  
 واضحا لكن تخيله لا يتضح حق ايضاحه الا بعمل طويل لا حاجة اليه  
 ههنا كما ذكر السيد السيد المحقق في حاشية المحاكمات وانا اقول  
 على هذا الجواب يؤل البرهان السلي الي برهان الرمي مع ان كلا  
 منها برهان على حدة كما هو المشهور في شرح الموافقات والتجريد  
 فالوجه في الجواب ان يقال ان البرهان السلي انه يجري في غير المتناهي  
 في الجهات او الجهتين ولو فرضت الابعاد غير متناهية في الجهتين  
 يمكن عمل زاوية منساوية لثلاثي قايمة ثم تجزج الساقين بالوجه المذكور  
 بلا حقا **قوله** واعترض عليه الى اخره نقل صاحب المحاكمات عن الشيخ  
 في بيان لزوم وجود بعد غير متناه بين الخطين انه يمكن فرض نقطتين  
 متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية ويمكن وصل خط بينهما  
 بحيث يكون وتر الزاوية فلما كان ذهاب الخطين في زيادة دة  
 البعد الى غير النهاية يكون الزيادات على ذلك البعد موجودة  
 بغیر نهائية ولنفرض تلك الزيادات متساوية فلما كان كل زيادة  
 توجد في بعد فهي موجودة فيما فوقه فيلزم ان يكون بعد يوجد

فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد  
 زائدا على البعد الاول بالانهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف  
 واورد عليه المحاكم بان المنع المذكور غير ساقط فان اللازم ليس  
 الوجود زيادات غير متناهية متساوية لا وجود بعد مشتمل على  
 تلك الزيادات بل كل بعد فرض لا يزيد على بعد آخر لا يقدر متناه  
 وايضا ان مت وجود بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية  
 كان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقضة  
 وان لم يثبت لم يثبت الخلف فلا فائدة في فرض تساوي الزيادات  
 و**اقول** يمكن تقدير البرهان بوجه لا يتوجه عليه المنع المذكور بان  
 يقال على تقدير عدم التناهي في الجهتين يمكن اخراج خط غير متناه  
 من نقطة بلا شبهة ثم خط آخر منها بحيث يحدث عند النقطة زاوية  
 مثل ثلثي قايمة فما فوقها ولا شك ان اخراج الخط الثاني الى غير  
 النهاية مع قطع النظر عن الخط الاول يمكن على التقدير المذكور ولما  
 كان كل منها غير متناه بالفعل يكون بينهما بعد غير متناه في الواقع  
 وان لم يتعين عندنا مع كونه محصورا بين الحاصرين ولا حقا في  
 ان منع وجود البعد او شي يعرض فيه البعد المذكور مكابرة صحت  
 ثم قال المحاكم يمكن ان يحقق كلاما الشيخ بحيث لا يرد عليه شبهة  
 فيقال اذا فرضنا نقطتين متقابلتين على الخطين الغير المتناهيين  
 ووصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع ثم فرضنا بعد آخر  
 يزيد عليه بقدر م ابعاد آخر متزايدة بذلك القدر فكما امتد  
 الخطان يزيد البعد لكن امتداد الخطين الى غير النهاية فيزيد البعد



الى غير النهاية لان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد على البعد  
 الاصل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات ضرورة ان عدد  
 الزيادات كلما يزيد يزيد البعد بتلك النسبة حيث فرض الزيادات  
 متساوية لكن عدد الزيادات غير متناه بالفضل فلا بد من بعد مشترك  
 على الزيادات الغير المتناهية المتساوية على البعد الاصل وايضا كلما  
 يزيد عدد الابعاد يزيد البعد ولما كان تزايد الابعاد بقدر واحد  
 يكون زيادة البعد على نسبة زيادة غير متناهية فيكون نسبة زيادة  
 البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد لكنها  
 نسبة غير متناهية الى المتناهية وايضا نسبة زيادة البعد على البعد  
 الاصل كنسبة زيادة الامتداد على الامتداد الاصل وهي غير متناهية  
 هذا اذا كانت الزيادات متساوية اما اذا كانت متناقصة لم يلزم الخلف  
 لان النسبة لا يكون محفوظة انتهى **واقول** غاية ما يلزم من ذلك زيادة البعد  
 بغير نهاية لا وجود البعد الزايد بغير نهاية بين الخطين وذلك هو المستحيل  
 والعجبة بعد ما اورد مثل هذا الايراد على الشيخ كما ذكرنا كيف غفل  
 عن انه يتوجه على ما حققه مع انه في غاية الظهور ولا يتوجه عليه ما اوردوا  
 على برهان التناسب المشهور لا بطلان مذهب النظام من ان يكون نسبة  
 زيادة البعد على زيادة البعد كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات  
 ثم اذا الاول من النسب المقارن والتاني من النسب لعدد و يجوز ان يكون  
 لعدد نسبة الى عدد لا يوجد تلك النسبة بين المقادير كما برهن عليه  
 في الهندسية وانما قلنا لا يتوجه عليه ذلك لان كل عدد في الصورة المصو  
 له مقدار فيزياء ته يريد مقدار المجموع بلا شبهة وقد فرض الزيادات

متساوية كما ذكره فيكون النسبة المقدار ههنا كالنسبة العددية **ثم قال**  
 المحاكم بعد طول المقال **وقد ذكر بعض ما نقله هذا الشارح** الحق  
 في المقام ان يوجه الكلام ابتداء هكذا لو لم يكن الابعاد متناهية جاز  
 ان يوجد امتداد ان غير متناهيين جارحان من نقطة واحدة لا يزال  
 (بعد بينهما يتزايد و جاز ان يكون **ترتيب** الابعاد بقدر واحد الى غير  
 النهاية فيكون الزيادات المتساوية ذاهبة الى غير النهاية لان كل  
 زيادة في بعد فلا بد ان يوجد بعد مشترك على تلك الزيادات العنبر  
 المتناهية فانه لو لم يوجد بعد مشترك على تلك الزيادات يلزم وجود  
 بعد لا يمكن الزيادة عليه وذلك لانه لو لم يكن في زيادات الابعاد  
 العنبر المتناهية زيادة بعد غير متناهية فكل زيادة بعد  
 فرضت يكون نسبة الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهي الى المتناهي لكن  
 نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد نسبة عدد الزيادات الى عدد  
 الزيادات فيكون نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات نسبة  
 المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهيا **اقول**  
 ان اراد انه يكون عدد الزيادات متناهيا بمعنى انه لا يكون في مرتبة  
 من المراتب غير متناهية فم لا محذور اذ كل مرتبة من الزيادات  
 متناهية الا انه لا يصف عند حد وان اراد كون عددها متناهيا بمعنى  
 انه لا يكون بعده عدد آخر فم كيف ومجموع الزيادات غير متناهية وكل  
 زيادة في بعد متناهية وتوضيح ذلك ان كل زيادة بعد فرضت يكون  
 نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهي الى المتناهي بلا شبهة ونسبة  
 كل فرد من زيادة بعد لا مجموع الافراد الى فرد آخر من زيادة البعد



نسبة عدد معين من الزيادات الى عدد آخر منها وبذلك لا يلزم  
وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه اذ كل بعد معين متناه والمجموع غير  
متناه العدد. ثم قال وايضا لما كان زيادة البعد على نسبة عدد  
لزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة بعد غير  
متناهية بالضرورة وينعكس بعكس النقيض الى انه لو لم يكن في زيادة  
الابعاد زيادة بعد غير متناه لم يكن عدد الزيادات غير متناه فمن  
الزيادات زيادة لا يكون في بعد آخر وهو اعظم الابعاد وحيث ينقطع  
الامتدادان والا كان هناك اعظم مما فرض اعظم الابعاد فتعين وجود  
بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون ما لا يتناهي محصورا  
بين حاصرين وانما اقول فيه بحث اذ عدد الزيادات غير متناه بمعنى  
انه لا يقف عند حد لا انه غير متناه بالفعل وحيث يكون زيادة البعد  
التي بنسبة عدد الزيادات ايضا غير متناه بالمعنى المذكور وعكس نقيض  
ما ذكرنا هو انه لو لم يكن في زيادة الابعاد زيادة بعد غير متناهية  
بمعنى لا يقف عند حد لم يكن عدد الزيادات غير متناهية بهذا المعنى ولم يلزم  
من ذلك وجود بعد هو اعظم الابعاد فلا يلزم انقطاع الامتدادين فلم  
يلزم كون ما لا يتناهي محصورا بين الحاصرين وذلك ظاهرا والقرين  
من تقويل الكلام ونقل ما قيل في المقام مع ما سمعنا من الايراد است  
ان ما قررنا في تحدير البرهان اخبروا ثم عما حوروه وان كان محل مجادله  
بعد واسد الموفق للاتمام واخبر في التعليقات على المحاكات ان ما ذكره  
لا يعود الى طائل اذ لا يحصل مقصودهم الا بعد حصول بعد غير متناه  
محصور بين حاصرين ولا يتم هذا بما ذكره بل نقول بوجود بعد كذلك غير

موجه اذ لو كان في تلك الابعاد بعد كذلك لكان كل بعد دونه حقيق  
البعد الاول وما دونه كذلك وذلك لان البعد الذي بعد البعد  
الغير المتناهي ناقص عنه بقدر متناه والناقص عن غير المتناهي بالمتناهي  
غير متناه وكذا ما دونه الى ان ينتهي الى البعد الاول وما دونه انتهى فان  
او تردنا ايند على ما حذرنا اقول وجود بعد غير متناه محصور بين  
حاصرين لازم لما ذكرنا مع لزوم كون البعد الاول وما دونه غير متناه  
ايضا وهذا انما يشاء من فرض وجود بعد غير متناه في الجهتين فيكون مح  
وهو مويد لمطلوبنا وهكذا اقول من جانب المحاكم فتأمل فيه وانما  
اطننا في المقام لانه مطيح الانظار **قوله** وقيل ان شئت الى آخره  
يعني بان يكون الانفراج بين الساقين بقدر كل من الساقين حتى  
يكون في كل مرتبة مثلث متساوي الاضلاع. وقال صاحب الموافقة اما تعرض  
مثلا في مثلث كيف اتفق السيد في شرحه اي سوا كان الانفراج بقدر  
الامتداد كما مر لظهوره او ازيد بان يكون الانفراج ذراعين اذا كان الامتداد  
ذراعا او انقص كما اذا انعكس الحال بينهما واورد عليه بعض فضلا الروم  
انه يلزم على هذا ان يكون صلح المثلث مساويا للثالث وانه يظ بالكل كما  
روي من كتاب اقليدس وهذا الايراد مما ارسلوه من الروم الى شيراز  
فاجاب عنه السيد المدقق بانه يمكن ان يكون مراد شارح الموافقة من  
الامتداد هو البعد بين راسي الزاوية والوتر وحيث يكون حاصل كلامه شارح  
الموافقة ان الانفراج الذراعين اذا كان البعد بين راسي الزاوية والوتر  
ذراع **واقول** فيه بعد التكليف ان التصوير في كلام صاحب لموافق  
والسند الشارح اشارة الى ما ذكره مقدما على هذا التصوير للبرهان السليم



حيث قال تعرض من نقطة ما خطين ينفر جان كسا في مثلث متساوي  
 الاصلاحي بحيث يكون البعد بينهما بعد ذهابها ذراعا وبعدها  
 ذراعين ذراعين وبعد ملاحظة ما نقلنا يظهر انه اراد بالامتداد ساق  
 المثلث لا ما ذكره السيد المدقق ونقل ان المحقق الدواني اجاب  
 عن لا يراد المذكور بان عرض السيد بيان التفاوت بين الانفراج والاند  
 وحاصله ان البرهان لا يتوقف على شي من تساوي الانفراج والامتد  
 وعدمه وانت خبير بان حمل كلام السيد الشارح كما فصله من البصير المثلث  
 على هذا بعيد غاية البعد بل لا يجوز الحمل عليه عند الانصاف **قوله**  
 فيه نظرا الى المحي الى اخره هذا الكلام مذكور في شرح التجريد للعلامة  
 القوشجي وحاصله منع مقدمة ضمنه هي ان المح وهو الاختصار بين الحاصرين  
 لز من فرض وقوع البعد الغير المتناهي مع الامور الممكنة مستندا بما  
 ذكره منع ما ذكره غير موجه كما وقع من السيد المدقق **قوله** وقد  
 لا يتضح هذه الى اخره هذا تفصيل لما نقلنا عن الشيخ في جواب الاعتراض  
 على البرهان المذكور والنظر المذكور تفصيل لكلام صاحب المحاكمات  
**قوله** وكان مجموع الزيادات **قوله** لا يجوز ان يكون مجموع الزيادات  
 الغير المتناهية في بعد واحد واللكان هو اخر الابعاد فيلزم تنافي  
 الخطين كما ذكره في المقدمة الثالثة فتنبه **قوله** وان اراد به مطلق المجموع  
 الى اخره يمكن ان يجعل ما نقلنا سابقا من لز ومنناهي البعد الاصل سندا  
 لمنع المذكور فيذكر **قوله** الثاني انه الى اخره هذا هو الثاني مما نقلناه  
 عن صاحب المحاكمات فلا تغفل **قوله** وفيه بحث لان الخطا الى اخره  
 اصل الكلام المصدر بقدر يقال مذكور في حاشية المحقق الدواني

علي شرح التجريد ونقل انه مذكور في شرح الاشارات للامام الرازي  
 وحاصله ان تلك الاجزاء متناقضة والمتناقضة الغير المتناهية عدة متناهية  
 قدرا بخلاف المتزايدة والمتساوية وايد في حاشية شرح الاشارات  
 لدفعه وجوه **الاول** قريب من البحث المذكور في بادي النظر وان كان  
 بعيدا عنه عند التأمل وتقديره على ما في تلك الحاشية وشرح الهياكل  
 ان الاجزاء الغير المتناهية لكل قدر وحجم ومجموع الاقدار الغير المتناهية  
 غير متناه ضرورة **الثاني** ان تلك المتناقضة من جهة اخرى والمشتل  
 على المتزايدة الغير المتناهية غير متناه قدرا باعترافك فالمشتل على  
 المتناقضة ايضا لذلك وقد تقرر هذا بتقرير آخر وهن ان المشتل على  
 على المتزايدة ايضا لا يلزم عدم متناهية قدرا اذا المتزايدة من جهة  
 متناقضة من جهة اخرى الى اخره **الثالث** انه يمكن اعتبار المتساوية في  
 المتناقضة ايضا فالمشتل عليها ايضا غير متناه قدرا انتهى **واقول**  
 يتوجه على الوجه الثاني ان تلك المتناقضة وان كانت متزايدة من جهة  
 اخرى الا ان القايل لم يعترف بان المشتل على المتزايدة مطلقا غير متناه  
 بل اعترف بان المشتل على المتزايدة من جانب اللاتناهي غير متناه  
 فلم يلزم عليه ان يعترف بان المشتل على المتناقضة الغير المتناهية  
 غير متناه وان ثبت بالاشتمال على الاقدار الغير المتناهية كان  
 رجوعا الى الوجه الاول ثم اقول يمكن الجواب عنه بان حاصل الكلام  
 ان المشتل على المتزايدة من جانب عدم التناهي غير متناه باعتراف  
 القايل فالمشتل على المتزايدة مطلقا غير متناه اذا البدلية حاكمه  
 بعدم الفرق لظهور انه لا تفاوت بين ان يكون الواحد مقدما او مؤخرا

متزايدة من جهة



اذ بالتقدم والتأخر لا يزيد جزء مقداري فتأمل ثم اقول  
يتوجه على الوجه الثالث ان ما اعترف به القائل هو الاشتغال  
على التزايد بطريق التساوي يستلزم عدم التناهي اذا كان مقداراً معيناً  
كمقدار ذراع محفوظ في الجميع كما هو الظاهر من التصوير وهذا غير متحقق  
في صورة التناقص لتوقعه على تحقق اقل المقدار وهو مبدل بط لبطلان  
الجزء فلا يستلزم عدم التناهي هذا ولما فصلت البرهان السلي  
ام تفصيل لا بأس ان اذكر ما سنعني به مثله مسئلة تنتهي الابعاد  
مع تفصيل البراهين في هذا المطلب قدما وحديثاً ولما قصدت  
بعض الاعلام لذكر بعضها في شرح الهداية اردت ان اذكر مع ما سنعني  
فيه فاقول البراهين على هذا المطلب كثيرة منها ما توجدت باستخراجها  
وهو اربعة الاول ما مر في تحرير البرهان المذكور في الشرح واسميته  
بتقريب السلكي الثاني انه لو كان البعد غير متناه لا يمكن اخراج خط من مبدأ  
معين كنقطة الا الى النهاية ولنسمه خط آج ونخرج من نقطة آ عموداً  
قصيراً وهو خط اب ثم نخرج من نقطة ب خطاً غير متناه مساوياً لخط  
آج وهو خط ب د وان اثبت عن جواز ذلك نقول لو لم يكن خط ب د  
الغير المتناهي مساوياً له يلزم انقطاعه او انقطاع آج عند فر من  
تطبيقه عليه وذلك فنقول اذ احرك ب بالتمام الى خلاف جهة  
عدم التناهي بمقدار شبر مثلاً يكون قطعه منه مقداره لشبر تحت خط  
العمود ولنعين نقطة ه على موضع ملاقة مع راس العمود فينتقص خط  
ه د من اج الغير المتناهي المتساوي اب بالمقدار المذكور بلا شبهة فيلزم  
تناهيه فيلزم تناهي خط اج ايضا لزيادته على المتناهي بقدر متناه لا

فيلزم تناهي  
احد

ان تناهي  
خط ب د

وان اثبت

وان اثبت عن جواز حركة ب نقول يمكن ان يكون خط ب د قطر ك  
ماسية بنقطة ب اخرج على وجه يكون موازياً لخط آج ولا شك في جواز  
تحريك الكرة الى الجانب المقابل لعدم التناهي حركة مكانية بمقدار شبر  
مثلاً فيتحرك الخط بتحريكها فيكون خط ب د ناقصاً من خط اج بمقدار شبر  
فعلى الاول يكون من راس العمود لا الى النهاية ناقصاً عن ب المسألة  
لا ج بمقدار شبر فيلزم تناهي اج ولنسمه هـ ابرهات التحريك  
وهو يبطل عدم التناهي في جهة واحدة ايضا فتأمل جداً وانما لم  
يقصّر على اخراج خط آج غير متناه من نقطة آ مساوياً لخط آج الغير  
المتناهي لعدم جريان هذا البرهان آج في ما كان غير متناه في جهة  
فقط الثالث انه لو كان البعد غير متناه لزم مساواة الكل  
لجزئه وجزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا مراراً لا يقف عند حد  
واستحاله اللازم غنيته عن البيان بيان الملازمة انه لو وجد بعد  
غير متناه لا يمكن فيه تعيين اجزاء غير متناهية كل منها غير متناهية  
بان يفضل من الكل مقدار شبر من المبدأ ولا شك ان الباقي داخل في الكل  
وغير متناه ثم تفصل من الثاني مقدار شبر منه يكون الباقي منه ايضا  
كذلك وهكذا الى النهاية فنقول كل من تلك الاجزاء الغير المتناهية  
مساوياً للآخر وللكل والانهما التناهي عند فرض التطبيق وقد فرض غير متناه  
ولنسمه برهان المساواة وهو كعديله مبطل لعدم التناهي في جهة  
فقط ايضا الرابع انه لو كان بعد غير متناه لكان الشئ اعظم من  
نفسه بمراتب لا يقف عند حد وهو محجج ببيان الملازمة ان الكل اعظم  
من جزئه وعلى تقدير وقوع بعد غير متناه يكون جزء الجزء وجزء جزء الجزء

لا



وهكذا مسا وللكل كما عرفت والا عظم من احد المتساويين  
اعظم من المتساوي الاخر فالكل اعظم من نفسه بتلك المراتب والمساوي  
ان وجود بعد غير متناه مستلزم للمحدود المذكور يضم ان الكل اعظم  
من جزئه وان الا عظم من احد المتساويين اعظم من المساوي الاخر  
فوجود بعد غير متناه مح وهو المطول ونسبه برهان الاعظمية ومنها  
ما افيد في شرح الهياكل وهو انه اذا فرض خط غير متناه وفرض دائرة  
واخرج احدا قطارها لا الى النهاية مقاطعا للخط المذكور على قواير يلزم  
اما بلا المتوازيين او قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه عند  
تحريك الدائرة ربع الدور وكلاهما محالان وليكن لتوضيحه اب الخط الغير  
المتناهي والدائرة ج ح ط ومركزها ه وج ح ط القطرين المتقاطعين  
على قواير ويخرج ج ح ح حتى يقطع الخط بنقطة ز على قواير ويخرجه  
بغير النهاية فاذا تحرك هذا القطر المخرج بغير النهاية ربع الدور  
بحركة الدائرة يصير موازيا لـ اب لا تطابق قطعه منه على ط ح  
الموازي لـ اب فقد تحرك خط الغير المتناهي اعني ج ح زمن المقاطعة  
الى الموازاة فاما ان ينفصل بتلك الحركة عن اب او لا ينفصل فان  
ينفصل يلزم توازي المتقاطعين وان انفصل لزمن متناهي لانه لا يقطع  
المسافة الغير المتناهية في زمان متناه ولا يتصور التطبيق بينهما ليتوان  
الانفصال دفعي مع انه بالحركة وهذا كما افيد بتقرير برهان المساوية  
التي سيجي بخرها بوجه لا يتوجه عليه شيء مما اورد على برهان المساوية  
وافيد فيه انه يمكن تحريكها بوجه آخر وهو ان المتوازيين الغير المتناهيتين  
اذا تحركت احدهما الى ان تقاطع الاخر لزمن متناهي بمثل ما استشرنا ولعله

اراد بالتقاطع التقاطع مطلقا كما هو الظاهر والتقاطع على قواير ولزوم  
التناهي يظهر بملاحظة عدم جواز قطع المسافة الغير المتناهية في زمان  
متناه كما سبق ثم افيد ان البرهان على التقريرين متطور فيه اذ لا بد ان  
يمنع امكان حركة خط غير متناه بالوجه المذكور انتهى ولا يخفى ان هذا  
البرهان لا يجري في غير المتناهي في جهة واحدة فقط بخلاف ما ذكرنا  
وما يقال من انه يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية  
في زمان غير متناه انما المخرج قطع الحركة المتناهي تلك المسافة في زمان  
متناه فاقول فيه نظرا ذلنا ان نقول بعد الانحاض عن كون مكافؤ ان للقطع  
والمسافة بدايه فلو قطع مسافة غير متناهية لكان الغير المتناهي  
محصورا بين الحاصرين وذلك ظاهرا واخذ القطع في زمان متناه  
ليس لتوقف البرهان عليه بل لكونه انجش سفي شي وهو ان البرهان  
على هذا التقرير يرجع الى برهان التخلص الذي سيجي فلا يكون برهان  
اخر قد بوء منها ما ذكره السيد الشهد قد ي في حاشيته على الشرح  
المتقدم بتقريره انه لو امكن وجود بعد غير متناه في جهة لا يمكن ان  
يخرج من مبدأ واحد كنقطة ا خطاء الغير المتناهي وهو ظاهر ونفضل  
من طرف المبدأ من الخط المذكور خط اب وترسم عليه مثلثا متساوي  
الاصطلاح كما برهن عليه في كتاب اقليدس وهو مثلث اب ج ويصل  
بين نقطة ج وكل من النقاط الغير المتناهية المفروضة في خط ب  
الغير المتناهي بخط فيكون كل من تلك الخطوط وتوا للزاوية المنفرجة  
وهي زاوية ج ب ح و ج د وهكذالما تقر في الهندسة فيكون  
راعظم من ب د وكذا ج ه من ب ه لكون الاول وتوا للزاوية



المنفرجه والثاني للحاد . كما يشهد به المقدمات الهندسية  
 فلو كان ب غير متناه كان الانحراج بين ج و الخط الغير المتناهي  
 غير متناه لكونه اطول من غير المتناهي فيكون غير متناه مع كونه محصور  
 بين حاصرين . **واقول** فيه نظرا ذيكاني اخراج عمود على نقطة او عمود  
 اج فنقول يمكن وصل خطوط بين راس العمود وكل نقطة من نقاط  
 الغير المتناهية المفروضة في الخط وكون كل منها وترا للقيامه يكون  
 اطول من الباقي ويسوق الكلام الى اخره ولا شك انه اخبر كما ذكره  
 بعض الاعلام في شرح الهداية بخبر البرهان السلمي ومذكور  
 في بعض الحواشي على هذا السطح لجر بيان خلاصة البرهان لاثبات  
 التناهي في جهة واحدة ايضا وانت جدير بوجه اعتراض الشيخ  
 ايضا فانهم **وذكر** بعض الاعلام في شرحه انه يمكن اجراء اصل  
 البرهان في خط واحد غير متناه بان يقال لو امكن وجود خط غير  
 متناه لا يمكن تحقيق نقطة غير متناهية فيه وبين نقطة المبدأ وكل  
 نقطة من الغير المتناهية بعد فيتحقق بعد اول ثم بعد طول متناه  
 بمقدار معين وهكذا فيتحقق زيادات غير متناهية بعد الابعاد  
 الغير المتناهية المفروضة فوق الاول مع كونه محصورا بين  
 حاصرين وعرض هذا الفاضل انه يمكن اجراء اصل البرهان في  
 خط واحد لا ياتوجه عليه اعتراض الشيخ حيث قال ولا مكان  
 اخراج هذين البرهانين من السلمي لكنوا بذكره في اثبات تناسلي  
 الابعاد مع ان مرادهم من تناسلي الابعاد تناسلي البعد مطلقا ومنها  
 ما سنعلم بعض الاعلام حيث ذكر في شرحه انه قد ظهر لي برهان آخر

لطيف هو انه لو امكن وجود خط غير متناه لا يمكن ان يوجد فيه  
 نقط غير متناهية العدد فليقرضه خط اب ولتخرج من نقطة او  
 هي طرف الخط الغير المتناهي من جهة ب خطا غير متصل باب على  
 الاستقامة وهو خط آخر يخرج من نقطة ج موازيا لاب  
 ويصل بين نقطتي اج بخط اج فنقول على تقدير كون اب غير متناه لزم ان  
 تحقق خطوط غير متناهية بين ج وبين النقطة الغير المتناهية المعروفة  
 في اب ولكل من الخطوط مقطع ج اج فلزم ان كان اشتمال خط اج على خطوط  
 غير متناهية بالفعل مع كونه متناهي المقدار ومحصورا بين حاصرين واقول  
 هذا الدليل منقوض بالخط المتناهي اذ لنا ان نقول لو امكن تحقيق خط  
 مقدارا لف ذراع مثلا لا يمكن ان يوجد فيه لفظ غير متناهية العدد  
 لسوق البرهان الى اخره ومنع امكان وجود تلك النقطة المذكورة  
 فيه يندفع بالتأمل ولك ان تقول عرض المستدل من قوله لا يمكن ان يوجد  
 فيه نقط الى اخره امكان وجود النقط على وجه يتبين عند الواهم بوجه جزء  
 وهكذا في مادة البعض منتف والبحث مجال واسع ومنها ما ذكره  
 ايضا في شرحه حيث قال وقد ظهر لي برهان آخر اسمه بالبرهان الحديسي  
 وهو انه لو امكن وجود بعد غير متناه لزم انحصار الغير المتناهي في الحد  
 وذلك لان ذلك البعد الغير المتناهي اجزا غير متناهية بحسب العدد  
 بحيث يكون كل منها غير متناه فاذا تحقق ذلك البعد الغير المتناهي مبتدأ  
 من مبتدأ معين فادام لم يتحقق المساوي للجزء الذي كان مبتدأ من ذلك  
 المبدأ الذي هو مبتدأ الكل لم يتحقق البعد الذي هو الكل فلزم تحقيق جزء  
 غير متناه بين ذلك المبدأ وبين الحد الاخر لا محالة ولا خفا في هذا



البرهان عند تحقق الحدس وأقول فيه بحث ظا اذ دعوى الحدس  
غير مشبوهة بل تلك الدعوى في مرتبة المدعي كما لا يخفى ومنها البرهان  
العرشى وتقديره على ما في ذلك الشرح هو ان البعد لو كان غير متناهي  
لامكن تحقق نقاط غير متناهية فيه فالبعد الواصل بين كل نقطة من  
تلك النقاط والنقطة الاخرى منها انه نقطة كانت اما ان يكون متناهيا  
اولا بان تحقق بعد غير متناه بين النقطتين والاول مستلزم لتناهي  
البعد وعددا للنقطة كما لا يخفى بعد ملاحظة ان تحقق الغير المتناهي  
مستلزم لاجراء غير متناهية كل منها غير متناه وتناهي لا يعاد مخالف  
للغرض والثاني مستلزم لا يختار ما لا تنافي بين الحدين وأقول لا يخفى  
قباحة الزيد بل الوجه الاكتمال بالشيء الاول واصل هذا البرهان مذكور  
في حكمة الاشراق اورد عليه انه لا يلزم من تناهي البعد بين المبدأ وكل نقطة  
تناهي لكل اذ حكم الكل المجموعي قد تخالفه حكم الكل الافرازي فان هذا  
الحكم من قبيل ان يقال ما بين اب اقل من ذراع وما بين ب ج اقل منه  
فيلزم منه ان يكون ما بين ا ج اقل منه فانه غير صحيح واجاب عنه العلامة  
في شرح الاشراق بانه ليس من هذا القبيل لان المبدأ هناك  
واحد بخلافه في المثال بل من قبيل ان يقال ما بين اب اقل من ذراع  
وكذا ما بين ا ج فانه يلزم ان لا يزيد الواقع بين ا ج على اقل من  
الذراع الا بالطرف ورد عليه المحقق الدواني بان الحكم في هذه الصورة  
بين بخلاف الصورة المعهودة عنها اذ لا يلزم من تناهي كل جزء من الاجزاء  
الواقعة بين النقطتين تناهي الكل لكونه غير واقع بين الطرفين  
وحاصله ان ما ذكرنا بطلان للسند لاخصر والمنع باق مستندا بسند آخر

كما ذكرنا اولا ودعوى الحدس في جواب المنع بان صاحب القوة  
الحدسية يعلم ان هناك واحدة بين النقطتين مع الطرف تحيطان  
باعداهما وان لم يتعين تلك الواحدة عند مد فوع بما ذكره  
المحقق الدواني من ان هذه المقدمة ليست اجلى من المطابق سب  
بها اوسه بها عليه بل يكاد ان يكون عنه ومنها برهان المسامته المذ  
ني شرح الاشارات وغيره وتقديره انه لو امكن وجود بعد غير  
متناه لامكن ان يكون قطر كره موازيا له واذا فرض حركة الكره بحيث  
ينقل القطر من الموازاة الى المسامته فيلزم ان يكون في الخط الغير المتناهي  
نقطة هي اول المسامته فينتهي بها الخط ولا يلزم بطلان الخط قابل للقسمة  
لا الى النهاية لما فرض اول لم يكن اولا بل ان اللزوم ان المسامته ما كانت  
وقت الموازاة بل حدثت بالحركة ولا خفاء في انه لا يمكن ان يكون القطر متناهي  
لنقاط الغير المتناهية معاني الخط الغير المتناهي فيكون المسامته  
مع النقطة الفوقانية قبل التماثية وهكذا فيلزم تحقق مسامات غير  
متناهية في زمان متناه وان صح وتفصيل ذلك ان المسامته حدثت  
بزواية عند مركز الكره وحركة منقسمين لا الى النهاية بمعنى انه لا ينفك  
عند حده لان غير المتناهي خرج من القوة الى الفعل حتى يقال ان انفسا  
الزاوية والحركة يوجب عدم تناهي البعد فلو كان البعد غير متناهي لا  
فاما ان يوجد اول نقطة المسامته في الخط الغير المتناهي فينقطع اولا  
يوجد فيلزم تحقق مسامات غير متناهية في زمان متناه فعدم  
تناهي البعد المستلزم لاحدا المتعالمين صح وهو المطر وورد عليه السيد  
المحقق في حواشيه على المحاكمات اولا النقص بالخط المتناهي اذ فرض

كورة

برهان المسامته



قطر كره مسامتة لنقطة هي طرف الخط المذكور فإنه ينتقل بتحرك  
الكره طرف القطر من المسامتة المذكورة إلى مسامتة أخرى بغير تلك  
النقطة فتوجد نقطة في الوهم هي أول نقطة المسامتة بغيرها والتالي  
باطل لما يفصل فكذا المقدم بيان الشرطية أن المسامتة بغير تلك  
النقطة ما كانت ثم وجدت فلا بد لها من أول بالضرورة فيلزم تناهي  
النقاط وهو محال فيلزم تحقق مسامات غير مسامتة في زمان متناه  
أن لم يوجد لها أول ههنا وثانياً أنه إن أريد بقوله أنه لا بد للمسا<sup>مته</sup>  
الحادثة من أول أنها لا بد لها من زمان هو أول زمان وجوده فممكن  
لا يلزم من ذلك أن يكون هناك نقطة هي أول ما يمكن أن يرضى المسامتة  
معها إذا الزمان قابل للقسمة لا إلى النهاية كالحركة ففي بعض هذه الزمان  
ينقضي بيد الحركة يحصل مسامتة أخرى فوقها وهكذا وإن أريد أنه لا بد من  
أن هو أول انات وجوده فهو محال كيف والمسامتة في الزمان لا الله في حاملة  
في جميع الأجزاء المفروضة في زمان الحركة **وقال** بعض الأعلام في ذلك  
الشرح لا يمكن دفع هذا الإيراد إلا بأن يقال لا بد هناك من مسامتة غير متناهية  
بأخرى والالزم وجود مسامات غير متناهية بالفعلي في زمان متناه  
وهو محال فذلك المسامتة إنما هي بأول نقطة المسامتة فيلزم تحققه مع كون  
محالاً في الخط الغير المتناهي لما مر والتقرير الجامع المختار عندهم هو أنه لو  
امكن وجود بعد غير متناه لا يمكن وجود خط غير متناه موازاً بالخط متناه  
في سطح كرة مستو مع حركته الخط المتناهي بحيث ينتقل من الموازاة إلى المسا<sup>مته</sup>  
بأن يكون ذلك الخط المتناهي قطر الكرة المتحركة بحيث يكون منطبقاً منطبقاً  
حال الحركة على السطح المذكور الذي فرض فيها الخطان المذكوران ولا حقاً في الملازمة

المذكورة لكن التالى باطل لكونه مستلزماً لتحقيق المسامات الغير المتنا<sup>هية</sup>  
بحيث يكون بين كل مسامتين حركة لأن المسامتة إنما يحصل بالحركة فكل  
مسامتة فرض حصولها فقد حصل قبلها مسامتة أخرى بجزء صفة  
الحركة فيلزم ترك الحركة المتناهية من الحركات الغير المتناهية وهو باطل  
فالمقدم وهو عدم متناهي البعد بط وهو المطلب ولا شك أن هذا التقرير  
اقصرون التقرير الأول **فنقول** أولاً أن تثبت في دفع المنع على التقرير  
الأول بما ذكرنا لعل بعض المتقدمات في التقرير الأول كما لا يخفى  
وثانياً أن الدليل مقصود بالخط المتناهي كما فصل في ثانياً أن بطلان  
التالي مما ذكرنا لبيان مقدمه والسند ظ على من تأمل في بطلان  
الجزء وقبول الحركة والمسافة الانقسامات الغير المتناهية فتأمل  
جداً يظهر لك الجواب ومنها برهان الموازاة اخترعه صاحب المحامد  
وهو عكس برهان المسامتة وذلك بأن نفرض كون قطر الكرة مسامتة  
للخط الغير المتناهي ثم يفرض حركة الكرة بأن ينتقل القطر من المسامتة  
إلى الموازاة فيجب أن يكون في الخط الغير المتناهي نقطة هي آخر نقطة الموا<sup>زاة</sup>  
بالبيان المذكور وانت خبير بأن هذا برهان آخر كما عدوه لا يخفى عن  
ومنها برهان التخلص وهو أن نفرض خطان غير متناهيين متقاطعين  
قد خرج أحدهما من مركز كرة فاذا فرض حركته الكرة بوجه ينتقل لقطر  
من المقاطعة إلى الموازاة فلا بد أن يتخلص عن الخط الآخر وهو إنما يكون عند  
نقطة فينتهي بها الخط مع كونه غير متناه فرضاً ويرد عليه بعض ما يرد على  
برهان المسامتة وهذا البرهان المذكور في شرح التلويحات لا يقال كونه  
كما نقل ولعله مأخذ برهان الموازاة ومنها برهان التلويحات وهو عكس

برهان الموازاة

برهان التلخيص

برهان التلويحات



التخلص وذلك بان يفرض خطان متوازيان غير متناهيين  
 فيحرك احدهما الى جانب الاخر فلا بد ان يتحقق  
 نقطة هي اول نقطة الملاقات لما مر فينتهي بها الخط ويرد عليه ما يرد  
 على سابقه مع المناقشة في امكان التوازي بين كل غير متناهيين  
 الا ان لا يعتبر في التوازي الاستقامة ومنها برهان المسامتين  
 وهو انه لو امكن تحقق الابعاد الغير المتناهية لامكن ان يفرض  
 خط سواء كان متناهي او لا موازيا للخطين الغير المتناهيين ثم اذا  
 فرض ان ينقل المتناهي من الموازي الى المسامته لهما لزم  
 ان يتحرك نقطة المسامته مع الخطين اللذين احدهما اقرب من الخط  
 المتحرك مسامتين غير متناهيين في زمان واحد مع كونها مختلفتين  
 او متساويتين مع كون حركتهما الى التي هي اقرب من طرف الخط  
 المتحركة والمستقل من الموازي الى المسامته ابدا لكون مسافته اقل وهذا  
 محال وعلى تقدير عدم تساوي الخط اذا فرض انتقاله من الموازي الى التقاطع  
 يلزم قطع نقطتي التقاطع المسافتين الغير المسامتين مع كونها مختلفتين او  
 متساويتين مع كون احدهما اقرب من مركز الكره المتحركة المستقل بحركتها  
 الخط من الموازي الى التقاطع والا قرب اقطع لكون مسافته هذا خلاصة  
 ما في ذلك الشرح وفيه ما لا يخفى لظهور ان قطع المسافتين المتباينتين  
 مع كونها مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب غير مستحيل كما  
 اذا فرض خط مسامته لنقطتين الخطين المتباينتين المختلفتين او المتساويتين  
 مع كون احدهما اقرب وفرض حركة الخط للمسامته فانه يقع المسافتين معا كما  
 يشهد به التحليل الصحيح فلم لا يجوز ذلك في الخط المسامت لنقطتين من

من الخطين الغير المتناهيين لا بد في كيفيته من دليل وان تثبت  
 بعدم جواز قطع المسافة الغير المتناهية يلزم ان لقا بعض مقدمات  
 الدليل اذ يكفي خط واحد مسامت لنقطة من خط فتدبر  
 ومنها برهان القاصدين وبالعكس برهان المسامتين وتقدير  
 بعد ملاحظة ما سبق ظوانت خبير بان جعل برهان الثلاثة  
 برهانا اخر سوى القلص وكذا القاصدين سوى المسامتين لا يخ  
 عن شي والظن التقاوت بينهما بالتقرير ومنها ما هو مذكور في ذلك  
 الشرح وتقديره انه لو امكن تحقق خط غير متناهي في الجهتين لكان  
 كل نقطة فرضت فيه متصفا اذ لو فرض تطبيق كل قسم منه مع الآخر  
 لتطابقا والا لزم التناهي فيلزم تنضيفه بالنقطة الغير المتناهية  
 ولزم اعطية الجزء من الكل بكل تحقق مقادير غير متساوية بالعدد  
 كل منها اعظم من الكل وما يقال في الاستدلال انه لو امتدت الابعاد  
 الى غير النهاية في الجهات فرضنا كرتين احدهما فوق الاخرى مثلا ولو قلنا  
 بين مركزيهما محط مستقيم ويخرج في الجهتين الى غير النهاية فالذاهبة منه  
 الى جهة النور من مركزا فوقانية جزء للذاهبة منه اليها من مركزا تحتانية جزء  
 فالعكس في الذاهبة الى جهة التخت فاذا وازت الكرتان حول نفسها انصف  
 دوريتها يصيرا تحتاني من الخط فوقانيا وبالعكس وما كان كلا يصير  
 جزءا او بالعكس وهو مح ضروري انتهى فاقول لا يخفى على المنصف ان هذا  
 في الحقيقة راجع الى الدليل المذكور ولعل فرض الكرتين ليلا يقال  
 ان الحركة على الخط الغير المتناهي مح ولربما دفع بالفرض المذكور ان لما منع  
 ان يمنع حركة الخط الغير المتناهي لعين حركته الكره بالوجه المذكور ثم لا يخفى



انه لا يتم الا بمساواة الخط الفوقي للتحتي وذلك لا يتم الا  
 بفرض التطبيق ولا حاجة الى اثبات الملام الى فرضين لكن بالوجه المذكور  
 فهو بالحقيقة تقرير للذليل المذكور مع حرج لزوم بعض المحذورات اللازمة منه  
 وتخصيص الدعوى ومنها ما هو في ذلك الشرح بطريق النقل وهو انه لو امكن  
 تحقق بعد غير متناه مبدا معين لا يمكن توهم حركته الى جانب المبدأ  
 على الاستقامة فلزم حلول الحيز في الجانب الاخر بمقدار مسافة حركته  
 فيلزم تناهيه واورد عليه منع اللزوم **واجاب** ذلك الشارح  
 بدعوى البداهية وفيه ما فيه مع ان امكان الحركة على الوجه المذكور  
 محل بحث فتأمل **ومنها** ما هو مذكور فيه ايضا بطريق النقل وهو  
 انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين فاذا طرح جزء منه  
 من الوسط ويوهم انتقال الباقيتين لزم تناهيهما بمثل ما مر ويلزم  
 من تناهيهما تنامي تمام الخط والكلام فيه كاللزام في سابقه  
 والاضاف ان خلاصة البرهان واحد ومنها ما هو مذكور فيه ايضا  
 وتقريره انه لو امكن عدم تنامي البعد امكن ان يوجد خطا **است**  
 متوازيان غير متناهيين فاذا فرض خط متناه متوازي لهما فاذا مثل  
 الخط المتنامي من الموازاة الى المساومة لزم ان يكون مسافة المساومة  
 في الغير المتنامي الاقرب الحول من مسافة المساومات في الخط الغير  
 المتنامي الابعد مع كونها اقصر لكون الانتقال في المساومات في الخط  
 الاقرب ابطاء من الانتقال منها في الخط الاقرب ههنا **اقول**  
 يمكن ابرار خلاصة البرهان في الخط المتناهي بان يقول لو امكن وجود  
 خطين متوازيين مقدار كل الف ذراع مثلا فاذا فرض خط متناه آخر

موازي لهما فاذا اميل من موازاة حتى مسامتة او تقاطع معها فمن  
 ابتداء المساومة او الملاقة مع الابعد الى انتها الحركة يكون المسافة  
 المساومات او التقاطع معها متساوية وهو ظاهر مع وجوب كون  
 مسافة الاقرب اقصر لما ذكره وما هو جوابكم وهو جوابنا وقد سبق  
 مثل ذلك في المساوتين فيذكر **ومنها** ما هو مذكور فيه ايضا وهو  
 انه لو امكن عدم تنامي البعد لا يمكن ان يوجد ثلاثة خطوط متوازية  
 غير متناهية فاذا توهم حركة احدها الذي ليس في الوسط  
 بحيث ينتقل من الموازاة الى التقاطع وجب ان يتقدم التقاطع مع الخط  
 الاقرب على التقاطع مع الخط الابعد مع استحالة ذلك التقدم لظهور  
 ان الخط المتحرك كان موازيا لهما ونجهد التحريك ينتقل من الموازاة  
 الى التقاطع فيجب ان تقاطع مع كل منهما معا وبيان لزوم التقدم المذكور  
 يتصور بان يقال كل نقطة من المتحرك يفرض ان يكون نقطة نقطة  
 التقاطع مع الخط الابعد فهذه النقطة منه قبل ذلك التقاطع ان  
 يكون نقطة التقاطع مع الخط الاقرب وخلاصة البرهان انه يجب  
 تقدم التقاطع مع الاقرب مع ان التقاطعان معا فيلزم الطفرة  
 ويتوجه عليه منع جواز الحركة على غير المتناهي والقول بان يجوز  
 ان يكون الخط المتحرك قطره لانه لا يدفع المنع فافهم وما يقرب  
 الاستدلال من انه لو امتدت الابعاد الى غير النهاية فرضنا خطا غير  
 متناه مستقيما وعن حبله كرتين بعد مركز احدهما عن ذلك الخط  
 نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الواصل بين المركزين  
 مقاطعا لذلك الخط على ايا قوايم ونخرج ذلك الخط الواصل



الى الجهتين لا الى هنا ية ثم يفرض بان يتحرك الكرتان حول  
 مركزهما حركتين متشابهتين قد راعا مع اختلاف الجهة ويتحرك  
 بحركتهما الخطان الخارجان من مركزهما ويصير نقطة تقاطع الخط  
 من مركز القرية مع الخط الاول تحت نقطة تقاطع الخط الخارج  
 من مركزا البعيدة وينزيد البعدين هاتين النقطتين بتزايدهما من  
 الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان دوريتها فيصير كل من الخطين الخارجين  
 من مركزهما موازيا للخط الاول بعد قطعه بتمامه فقد قطع الخطان  
 تمام الخط الاول في زمان واحد ومع ان الخط الخارج من مركز  
 القرية **قوله** كان دائما تحت الخط الخارج من مركز البعيد وما قطعه  
 من الخط الاول اقل مما قطعه الخط الخارج من مركز البعيد فيلزم  
 الظفر ههنا **فأقول** فيه بحث لان موازاة الخطين انما يتصور بعد  
 قطعها المسافة الغير المتناهية في زمان متناه و يجوز ذلك  
 كيف وقد تقرر خلافا لا ان يتثبت بما افيد في شرح الهياكل  
 من انه لو لم تقطع تلك المسافة عند حركتي الكرتين دج الدوريلوم  
 توازي المتقاطعين وفيه ما فيه ثم **أقول** ما ذكره يصر في البرهان  
 السابق عليه بتطويل الكلام كما يظهر عند التأمل فيه وفيما ذكرنا من  
 خلاصة البرهان السابق وههنا عكس ذلك مع انه اتم واعصم  
 لكونه مبطلا لعدم التناهي من جهة ايضا وعدم جريان العكس الا في  
 غير المتناهي من الجهتين كما لا يخفى ومنها برهان التطبيق المشهور  
 ونقتريره انه لو امكن وجود البعد الغير المتناهي لامكن وجوب  
 غير متناه يخرج من نقطة مثل خط اب الخارج من نقطة

الغير المتناهي من جهة ب ثم يعين نقطة في الخط العز  
 المتناهي فيفصل ا من خط اب فخط ب الغير المتناهي من جهة  
 ب جزء لخط اب وهو ظ واصغر منه بمقدار ا ثم يطبق في الوهم  
 خط ب على خط اب فاما ان يتساويا فيلزم تساوي الجزء والكل  
 ولما ان يتفاوتا فينقطع الناقص ضرورة ان التفاوت في جانب عد  
 التناهي **وكذا** الزايد على المتناهي بقدر متناه وهو مقدار  
 ا متناه ضرورة واجزا هذا في الاعداد الغير المتناهية كما مذكور  
 في كتب المشهور **وزعم** بعض اهل الزمان انه تقطن برهان لم يتفطن  
 احد وهو امتن البراهين ونقتريره انه لو وجد امور غير متناهية  
 مبتدأة من مبداء معين فاذا نقص من المبدأ واحد توحد فيما بقى  
 جميع مراتب الاعداد الغير المتناهية الموجودة في الكل فيلزم مساواة  
 الجزء للكل انتهى **وأقول** فيه منع ط اذ على تقدير الانتقاص  
 يكون ما بقى ناقصا ولو تثبت بانه لو لم تكن تلك المراتب بالتمام ما بقى  
 لزم التناهي عند التطبيق فهو بمنه برهان التطبيق المشهور وبالجمل  
 القوم لم يدعوا تحقق جميع المراتب فيما بقى النظر في المنع اليه فردوا بان  
 الباقي اما مساو للاصل فيلزم مساواة الجزء للكل واما زائد  
 على الاصل وهو خلاف البديهية واما ناقص عنه فيلزم الانقطاع  
 على فرض التطبيق وبعد ملاحظة ذلك يظهر انه ناقص في لا يتناول  
 ولقد استقينا الكلام في هذا المطلب الذي هو من امهات المطالب  
 تثبتا للاقدام وتسا للكل ونذكر لمن له قلب او الي السمع وهو شهيد  
 وتبصر لمن له طبع سديد **قوله** لكن خروج جميع الاقسام الى آخره



ما يدل على استحالة الخروج الى الفعل وجوه **الاول** ما قول انه لو خرج  
الى الفعل لم يكن العنبر المتناهي محصورا بين الحاصرين ضرورة ان الخط  
المنتهى الى نقطتين من الجانبين محصورا بينهما وهو قابل للانقسامات  
العنبر المتناهي فاذا فرض خروج الى الفعل يلزم ما ذكرناه **الثاني**  
انه يلزم تحقق كثير بالفعل مع عدم تحقق واحد كذلك لظهور ان كل ما فرض  
واحد في الخط هو قابل للقسمه بلا نهاية اذ لو لم يكن كذلك لانتهت القسمه  
وقد فرض خروج الجميع الى الفعل وقد يمنع عدم رجوعه الى تحقق الكسرة بالفعل  
بدون الواحد بالفعل في الغير المتناهي كما مر في ذكره **الثالث** لزوم  
تساوي الكل لاجزاء غير متناهية برهان المساواه وتساوي لكل  
للجزء برهان التطبيق **قوله** ضرورة ان المقدار يزداد الى اخره  
**اقول** لاحد ان يمنع ازدياد المقدار بزيادة الاجزاء مبتدأ بانما يكون  
كذلك اذا كان للجزء مقدار وهو م على الفرض المذكور اذ لم يبق شي قابل  
للقسمه حتى يكون ذا مقدار على هذا التقدير فتدبر **قول** فان اطراف  
الخطوط الى اخره قد يمنع ذلك مبتدأ بان الخط المبتدأ من نقطة منته  
الى نقطة اخرى يكون محاطا بنقطتين كما في الدائرة المحاطة بخط مستد  
من غير فرق وكما في المضلعات المسطحة المحاطة بالخطوط المنتهية عندها  
بل يقول تلك الاحاطة بآمة اذ ليس للخط سوى الطول حتى يتصور احاطته  
بغيره وقد انتهى في الطول الى النقطتين وليس للسطح هو حتى يكون محاطا  
واما في الطول والعرض فقد انتهى الى الخط الواحد في الدائرة والى الخطوط  
في المضلعات فعلى هذا ينبغي بقاء المقدار على اطلاقه **قول** ليجزج  
الزاوية فانها الى اخره اشار الى الاختلاف في حقيقة الزاوية وتفصيل

ذلك ان الزاوية كما في تحرير اقليدس وغيره هي المنحذب من  
السطح الواقع عند ثلاثة الخطين وادبرد عليه ايراد قوى هو ان السطح  
منقسم في الجهتين والزاوية لا يقبل الانقسام الا في جهة واحدة اي في  
الامتداد الواقع بين ضلعيها بان يخرج عن ملتقاها خط واقع في ما بينهما  
ولا يمكن انقسامها بخط خارج من احد الضلعين الى الاخر اتفاقا  
ويشهد به التحيل الصحيح فلا يكون سطحا وهذا هو الباعث على ذهابهم  
الى ان الزاوية من مقولة الكيف فهي على ما فصله السيد المحقق في شرح  
التذكرة هي فرض للسطح المحاط بالخطين من حيث انه محاط بهما وتلك الهيته  
سارية في احدا امتداديه فقط فلا يقبل الانقسام الا في ذلك الامتداد  
وبهذا التقدير يدفع ان الزاوية على القول بكونها من مقولة الكيف يجب  
ان ينقسم في الجهتين لكونها من الكيفيات المخففة بالكميات المنقسمه في  
الجهتين فينقسم بانقسام الكم القايمه هي به وجه الدفع ما ذكرناه انها  
سارية في احدا امتداديه فقط فلم يلزم من انقسام السطح في الجهتين  
انقسامها كذلك **وقال** بعض الاعلام في حلال اشكال ان الزاوية  
المسطحة سطح منحذب من حيث هو متعين من احد الجانبين وهو  
جانب الراس فقط وبالجمله الزاوية السطح المذكور من حيث هو  
متعين في احدا الجانبين لاداة السطح مطلقا لينقسم بانقسام السطح  
في الجهتين بل هو السطح المعين الملتصق بعينه في احدا الجانبين فقط فانه  
الاشكال قليلا ملجدا **قوله** للمقدار من حيث هو الى اخره الى الجسم التعليبي  
والسطح اذ الزاوية اما مسطحة او مجسمة كما قرروا **قوله** ولا نسب الى  
اخره اشار الى ان المشهور ايضا تامر بذلك بان يقال اطلاق الشكل



على محيط الكره والدايرة والمضلعات يجوز ان يكون مجازا فلا  
يضر خروجها عن التعريف لكن لما كان الظاهر اطلاقاً فانهم ان يكون  
بظريتي الحقيقة عن وجه يشمله ونقل عنه حاشية هي قوله سمعت  
عن التحرير العلامة مولانا على القوشجي انتهى. **قوله** ان نقول تعريف  
المصنف شامل بمهية محيط الكرم والدايرة ايضا اذ يصدق عليها  
انها هيئة حاصلة لمقدار هو محيط الكرم والدايرة من جهة احاطة الحد  
السطح والخط المستدير بمقدار وهو الجسم التعليمي والسطح لكن لما كان  
الظان ان يكون ذوا الهية غير الحد المحيط كان الانسب ما نقل عن الخبر **قوله**  
**قوله** بل محيط الدائرة الى اخره نقل عنه حاشية هي قوله فلا حاجة  
الى تخصيص الشكل بالسطح والجسم التعليمي انتهى يعني ان الخط محيط  
شئاً كمحيط الدائرة فيكون مشكلاً اذ له هيئة يحصل من جهة احاطته  
بالسطح فلا تخصيص للشكل بالسطح والجسم بخلاف التعريف السابق  
فانه يلزم منه ان يكون الشكل حاصلاً للمحاط فقط فيجب تخصيص  
الشكل في السابق على زعمه بالسطح والجسم وقد عرفت ما فيه  
**قوله** وقد يقال انما يلزم الى اخره قد عرفت في تفصيل البراهين  
ما ينفعك فلا تغفل **قوله** قلت يثبت بما ذكر من الدليل عدم جواز  
عدم التنافي في جهة ايضا بان يقال لو امكن وجود بعد غير متناه لا يمكن  
فرض بعد آخر خارج من مبداه بان يكون الاتفرج بقدر الامتداد  
ولسوق الكلام الى اخره فلم يتوقف اجرا البرهان المذكور على اللاتناهي  
في العرض **قلت** امكان فرض بعد آخرهم وانما يمكن الفرض المذكور  
اذا تحقق جسم غير متناه في العرض ايضا والمفروض خلافه ونجاء

ايضا بان البرهان ح منقوض بالخط المتناهي بان يقال  
لو امكن وجود خط مقدار مائة اذ مع مثلاً لا يمكن احداً بغير  
النهاية وامكن اخراج خط آخر مبتدئاً من مبدأ الخط الاول ويسوق الكلام  
الى اخره فما هو جوابكم وهو جوابنا فتأمل **قوله** لا حاجة لنا الى  
اخره **قالت** بعض الشراح اثبات الهيئة المخصوصة لما يتناهي في جهة  
واحدة ثم ولو سلم فلانم انه على هذا يحصل الخط لجواز استنادها الى التنافي  
او عدمه بشرطه او ايلها معاً ولا يخفى ان المنع الاول مكابرة صريحة  
**قوله** قد لا الشكل الى اخره يتوجه عليه ما قيل انه لا حاجة الى احد  
الهيئة والشكل بل يكفي ان يقال اذا كانت متناهية لكان لها حداً وحدود  
قد لا الحد والحدود اما للجسمية او لارتمها وهما محالان وبسبب غرض فامكن  
نحوه فامكن ان يحصل لها حداً وحدود آخر ويسوق الكلام مرد ما يورد مشترك  
بل نقول يتوجه على كلام المصنف ما لا يتوجه على هذا التقرير وهو ان يشكك  
الصورة انما يلزم اذا كان لها مقدار وهو على تقدير تجرد هاهنا اذ  
لزوم الجسم التعليمي والسطح للصورة المجردة غير ثابت فما ذكره المصنف  
اطاله بلا طائل **قوله** والالكانت الاجسام الى اخره يتوجه عليه ان  
الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص معلول للجسمية  
المخصوصة ولا تخذود وتقصيبل انه ان اريد بالشكل المطلق يتناهي  
ان عليه الجسمية المطلقة او لارتمها واللازم اشتراك الاجسام في مطلق  
الشكل ولا استحالة فيه انما المخرج اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكرورة  
مثلاً وان اريد به الشكل المخصوص مختاراً ان علته الجسمية المخصوصة المفردة  
للتجرد وهي بعد لا يتجرد لا يقارن المادة فلم يلزم الاشتراك ولا امكان



الزوال فافهم وذكر بعض المدققين في حواشيه على الشرح المتقدم  
 ان ان اراد بالجسمية الجسمية المطلقة يختار ان العلة ليست الجسمية  
 المطلقة ولا لازمها بل امر عارض لها قوله وهو محتمل **قوله** والا لا يمكن  
 زواله ان اراد به امكان الزوال عن الطبيعة المطلقة فممكن لكن لا يلزم  
 امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بشكل آخر فيلزم تركيبها من الهيولى  
 والصورة لا امكان شكل الصورة المجردة المستلزم لتركيبها من الهيولى  
 والصورة والثاني هو المحم وخلاف المفروض دون الاول وان اراد  
 به امكان الزوال عن الصور المجردة فممكن لان العارض للطبيعة المطلقة  
 يجوز ان يكون عين الشخص او خلافه فلا يمكن زواله عنه لامتناع زوال  
 الشيء وجزءه عنه وان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة فيختار ان العلة  
 الجسمية المخصوصة او لازمها ويمنع استحالة **قوله** والا لا كانت الي  
 آخر قلنا محتمل قوله لا اشتراك الجسمية ولازمها بينهما قلنا ان اراد  
 بها الجسمية المطلقة ولازمها فممكن لكن العلة ليست هي بل الجسمية الخاصة  
 او لازمها فاشتراكها محتمل بل بط انتهى **واقول** فيه بحث اما اولاً فلا  
 اذا اريد الجسمية المطلقة وامكان الزوال عن الطبيعة المطلقة فاللذ  
 تركيب لطبيعة المطلقة من الهيولى وهو ايضا محتمل وخلاف المفروض  
 اذا المفروض ان الجسم مركب منهما لا الصورة الجسمية كيف وقد تفرد  
 ان الجسمية طبيعة غير مركبة منهما وفيه نظر فتأمل حتى يظهر لك واما  
 ثانياً فلان هذا الدليل كدليل اثبات الهيولى يتوقف على كون  
 الجسمية طبيعة نوعية وهو ظ مشهور فعلي تقدير لزوم كون الجسمية المطلقة  
 مركبة من الهيولى والصورة يلزم تركيب الصورة المجردة منهما ايضا الجسمية

وان اريد بها الجسمية  
 الخاصة او لا  
 مع

المطلقة

المطلقة طبيعة نوعية نعم يتوجه المنع على كونها طبيعة نوعية وهذا اراد  
 مشهور من كورني الشرح ولا يتعلق له بما ذكرنا فافهم وقيل على تقدير ان  
 يراد بالجسمية الجسمية المطلقة يمكن اختيار الشق الاول ومنع الاستحالة لان  
 اشتراك الجسمية بين الاجسام لا يستلزم اشتراك الشكل اذا اشتراك العلة  
 للشيء بين الامور المتعددة لا يستلزم تحقق المعلول في اثنين منهما فضلا  
 عن تحققه في كل واحد منهما **واقول** انت خير ان المراد بالعله المستفادة  
 من التزديد في قول المصنف فذلك الشكل اما للجسمية الي اخره اما  
 العلة التامة او المستلزمة وح نقول اذا كانت العلة المستلزمة هي الجسمية  
 المطلقة فكما تحققت العلة المذكورة تحقق المعلول لما تقدم من ان تختلف  
 المعلول عن العلة المستلزمة محتمل فيلزم الاشتراك فيمنع الاستحالة  
 على التقدير المذكور بوجه قرره القابل لمكابرة صريحة **قوله** متشكلة  
 بشكل واحد هذا كما اشتهر متوقف على كون الجسمية طبيعة نوعية  
 وقد فصلنا الكلام فيه في بحث اثبات الهيولى وقيل في بيان  
 لزوم كون الاجسام متشكلة بشكل واحد ان الفاعل والقائل  
 واحد وذلك يستلزم تساوي الكل والجزء اذا المفروض  
 ان الطبيعة واحدة تساوي افرادها في الاقننا لامتناع  
 التخلف وتوقفن بالعلك اذ شكله مقتضى الصورة النوعية  
 كالجزء مع عدم النسبوي **وبجواب** بان الله ما ين وقات  
 بعض الشراح يمكن اجرايه هناك على ان الكلام في الاجسام البسيطة  
 وهي المتشكلة بشكل واحد اذ كل جزء من الفلكية والعنصرية يقضي له  
 شكلا كريا والتخلف لما ين **اقول** كون القائل واحدا في الجميع محتمل



اذهبيولي العناصر مخالف بالتيق لهيولي الافلاك وهيولي  
 كل فلك مخالف نوعا اخر كما هو المشهور ولو اريد بالقابل نفس  
 الطبيعة الجسميه يلزم كون شيء واحد قابلا وفاعلا وهو مخالف لمقدور  
 القوم ولعل مراده ان القابل في كل جسم بسيط واحد و لا حاجة  
 الى فرض ان الجسميه طبيعه واحده اذ هي كالقابل في كل جسم واحد فلا  
 يكون اثرها الا واحدا ثم اقول ما ذكره المستدل يستلزم عدم تحقق  
 كونه كره اذ جزءها كالحل يقتضي الكره ولما كانت قابله للانقسام لا الي  
 نهايه فكل جزء يفرض فيها كذلك ولا شك انه لا يمكن يحصل كره من انقسام  
 كرات والقول باحاطة بعضها ببعض على هذا المقدور غير معقول  
 لجران الكلام في الجزء المفروض من المحيط والمحاط فلو تم ما ذكره  
 لم يتحقق شكل المانع وهو لا يدوم للزوم تقطع الطبيعة كما قد روا  
**قوله** او بسبب عارض اراد بالعارض ما ينفك في بعض  
 الاوقات وبالامكان الوقوع في كذا بالقول العوضي بالفعل  
 فاندفع منع الشرطيه وكذا منع قوله فتكون قابله الي اخره كما وقع  
 عن بعض المدققين ووجه الدفع ظاهرا **قوله** ولا يمكن ما واه  
 قيل يمكن منع الملازمه مستندا بان العارض من علة لوجوده واللازم  
 علة لدوامه **واجيب** بان امكان الزوال لا ينافي الدوام  
 وهو كاف فيما نحن فيه **واقول** كلام المصنف مبني على ان علة  
 الحدوث ما هي علة البقاء كما هو التحقيق فالعارض يكون علة الدوام  
 ايضا فاندفع المنع **والجواب** محل بحث اذا امكان الزوال  
 لا يكتفي لزوم التركيب كما عرفت من ان الانفصال بالفعل مستلزم

لهيولي ثم اوله يتم لا الانفصال العوضي فهو عكس كما في فيما نحن فيه  
 فانهم **قوله** لانهم ان تبدل الشكل الي اخره حاصل ما قيل ان  
 المنع مكابرة والسند ليس على ما ينبغي اذ انفصال بعض الاجزاء عن  
 بعض عند تبدل الاشكال لا يلزم يظهر ذلك بملاحظة ان السمع  
 المدورة اذا كعبت تبدل بنسبة اجزاها الي ما يفرض مركزا ولو لم  
 ينفصل بعض الاجزاء عن بعض لم يتصور ذلك ويتوجه عليه ان السمع  
 المدورة ليس لها جزء مقداري بالفعل حتى يصح ذلك **قوله**  
**واجيب** الى اخره كما صله ان تبدل الاشكال ان كان بالانفصال  
 اندفع المنع وان لم يكن بالانفصال فلا شك في تحقق الانفعال وهو  
 من لواحق المادة ويتوجه عليه ما اشتهر من ان التثبت بالانفعال  
 كان في المدعي فيلزم استدراك احدا لانفصال بل كثير من  
 المقدمات اذ يكفي ان يقال لو كانت الصورة مجردة لكانت فيها  
 قوة الانفعال والانفعال من لواحق المادة **قوله** وما من  
 لواحق المادة الي اخره اورد عليه وجه من الاراد الاول انه ان  
 اراد ان الانفعال من لواحق المادة بمن ان الشيء الذي فيه  
 انفعال يجب ان يكون حاضرا في المادة فهو كما قيل اذ الجسم فيه  
 انفعال وليس حاضرا في المادة ومنقوض بالهيولي كما اقول اذ فيها  
 انفعال مع عدم باديتهما بالمعنى المذكور وان اراد ان الشيء الذي  
 فيه انفعال يجب ان يكون مادة او حاضرا فيها او مركبا منهما فممكن  
 لا يلزم كون الصورة الغير الحاله في الهيولي حاله فيها مع انه  
 المدعي **واقول** لعله اراد الثاني ويتم الكلام اذا المردود



ان المنفعل يجب ان يكون احدا لا مورا لثلاثة ووظ ان الصور  
المجردة ليست مادة ولا مركبا منها فيكون حالها هو المط الشا  
ما ذكره بعض المدققين من انه ان اراد ان لا تنفعل من لولحق  
المادة بمعنى ان المنفعل يجب ان يكون حاله في المادة في الجملة  
سواء كان في زمان لا تنفعل امره لا يمكن لا يلزم كون  
الصورة العيوية حاله كونه غير حاله وان اراد المنفعل  
يجب ان يكون حاله في جميع الاوقات وجودا ووقت الانفعال  
فم الثالث ما ذكره هذا المدقق ايضا وهو انه ان اراد ان  
المنفعل يجب ان يكون حاله في المادة المخصوصة بحيث  
لا ينفك عنها اصلا فم وان اراد ان المنفعل يجب ان يكون  
حاله في المادة في الجملة فم لكن لا يلزم كون الصورة في  
العادية عن مادة مخصوصة حاله فيها كما لا يخفى وانت خبير  
بان هذا لا يراد لا يتضم حق انضاحه الابد او جاعه الى بقا  
فتدبر **الرابع** ما قيل ان اللازم مما ذكره ان يكون الانفعال  
في الشيء الذي له فعل ايضا من لواحق المادة لا مجرد محقق  
الانفعال وانما يبطل في الصورة المفروضة بتجردها بانفعالها  
ان لو ثبت فيها فعل ايضا ليصح ان يقال ان الانفعال مستند الى  
المادة وهو غيرم لا بد له من دليل انتهى **وحاصله**  
انا لو سلمنا ان في الجسم فعلا وانفعا لا لانم تحققها في الصورة المجردة  
فتأمل فيه **قوله** وهذا منقوض الى اخره هذا ما وعدنا بذكره  
في سلك الانفعال فلا نقول **قوله** مع انه غير مادية اي غير حاله

في المادة ولا مركبة من المادة والصورة وخطا ليس مادة  
وانما فسرها بذلك لان المادة ههنا يدل عليه قول المصنف وكل  
ما يقبل الانفعال الى اخره فاندفع ما قيل في دفع النقض  
من ان المراد بالمادة ما يتناول المتعلق ايضا والنفق ما يدبر هذا  
المعنى لتعلقها بالبدن تعلق التدبر وقد صرحوا بذلك ووجه  
الدفع ان المادة وان تناول المتعلق ايضا لكن المراد ههنا ما ذكرنا  
فالنقض بحاله **قوله** المناسب ان يقال وجه المناسبة دلالة  
قوله فيكون الصورة العادية الى اخره وما قيل ان ما ذكره المصنف  
اولى لدلالة على لزوم الفساد من وجهين احدهما ان يكون الصور  
مركبة من الهيولى والصورة والثاني ان ومقارنتها للهيولى مع  
فرض التجرد وما ذكره مقصور على الاخير فهو اولى ففيه نظر اذ  
الوجه الاول منقوض بالهيولى كما لا يخفى والصواب ان يقول  
هو اما هيولى او مقارن لها لوجه الاول يوجه النقض بالهيولى والحظ  
والسطح والجسم التعليم على ما ذكره المصنف بخلاف ما ذكرناه **الثا**  
عند ما كان قلب الدليل بخلاف ما ذكره المصنف فانه  
الدليل على تقديره مغلوب عليه بان يقال لو لم يتجرد الصورة  
فاما ان يكون الصورة المقارنة غير متناهية وهو بطل لما مر من هية  
فيكون متشككة فيكون قابلة للانفصال لما ذكره وكل ما يقبل الانفصال  
فهو مركب من الهيولى والصورة فيكون الصورة المقارنة مركبة منها فلو  
تم ما ذكره لم يرتفع النقيضين **الثالث** ما قيل لوضح ما ذكره  
لزم تجرد الهيولى عن الصورة لجرى ان خلاصة الوجه كما لا يخفى



هذا وقد قيل هذا الدليل كما يدل على عدم تجرد الصورة  
 عن الهيولى يدل على عدم تجرد الهيولى عن الصورة ورد عليه بان  
 الدلالة على الثاني منه لجواز ان يقال الهيولى المجردة  
 ليست متناهية ولا غير متناهية لعدم كونها ذاتا وضع واما لا وضع  
 له يجوز ان لا يكون شيئا منها فتدبر **قوله** لعلك تقول المحض الى اخر  
 قال في الحاشية لو حملت المنفصلة التي ذكرناها على ما نفعه الخلو  
 لا تدفع النقص بما سوى المبين انتهى **و** حاصله ان ما ذكره  
 سند المنع من الاحتمالات انما يفيد اذا حمل قول المصنف فذلك  
 الشكل اما للجسمانية الى اخره على الانفصال او منع جمع اما لو حمل على  
 منع الخلو فلا يفيد من الاحتمالات سوى المبين ويتوجه عليه ما قيل  
 ان المبين ايضا انما يفيد اذا حمل اللازم والعارض في كلام المصنف  
 على ما يكون محمولا اما لو علم بحيث يشمل غير المحمول ايضا فلا وجه لمنع  
 المحصر مبتدأ بما ذكر لتناول كلام المصنف جميع الاحتمالات المذكورة  
 فتدبر **قوله** ولما كان نفي هذه الاحتمالات الى اخره يمكن  
 المناقشة ههنا بان المناسب ذكر الجميع او الاقتصار على ما هو عين  
 خصوصاً المبين بالتفصيل المذكور **قوله** لانها لو تجردت الى اخره  
 هذا الدليل كما قيل يمكن اجرا خلاصة مع اختصار تام في عدم  
 تجرد الصورة عن الهيولى بان يقال لو تجردت الصورة عنها وهو ذوو  
 بالذات بلا شبهة فاما ان يحصل في جميع الاحياء الى اخره ما ذكره المصنف  
 في بطلان الشق الثاني واقول لك ان يستدل على هذا المطلب  
 بقرينة من ان الهيولى مبهم في حد ذاته وانما يتعين بالصورة فلو تجردت

عن مطلق الصورة لم يبق موجود الظهور ان المبهم باهامة غير موجود  
**قوله** لم يرد المتبادر الى اخره يتوجه عليه ما ذكره بعض الشراح  
 من ان المتبادر من ذات الوضع ما هو بالذات وهذا لا يمثل النقطة  
 بكونها غير ذات وضع بالذات فلا حاجة الى قيدا لجوهول ظهور ان ذات  
 الوضع بالذات لا يكون الا جوهول **قوله** وقد يستدل عليه تارة الى  
 اخره **قَالَ** بعض الشراح انه الكافي ببعض الاستدلال لقرض اذا استدل  
 على جوهوليتها بانها جزء للجسم الذي هو جوهول محل للصورة الجسمانية ولا يتصور  
 كون العرض كذلك مع انه يمكن دفعه بان الكلام في الجزء المادي ومادة البعوض  
 الجزء الصوري **قوله** انت خبير بان قوله انها جزء للجسم الذي هو جوهول  
 مستدرك في الاستدلال اذ يكفي كونها محلا للصورة الجسمانية والعرض لا يكون  
 كذلك فالظاهر ما ذكره الشراح من ان جزئية الجسم الذي هو جوهول  
 واحد والثاني دليل اخر وما ذكره في الدفع مذقوع اذ لو كان المراد الجزء  
 المادي لم يحتج الى قوله الذي هو جوهول وهو ظ مع ان ذلك التخصيص  
 لا يحسن سماحه **قوله** لا سبيل الى الاول الى اخره **قَالَ** بعض الشراح  
 انه لا حاجة الى التطويل اذا لاقتضاه مستلزم المقدار اللازم للصورة فيلزم  
 خلاف المفروض **قَالَ** في اوله ان الاستقام بجوز ان يكون في جهة  
 او جهتين فقط ولزوم المقدار للهيولى المنقسمة في الجهتين لو سلم لا يتم لزوم  
 هذا المقدار للصورة واما ثانيا فلان التطويل يجوز ان يكون لاحاطة الاحتمالات  
 والتوضيح لا احتياج الكلام اليه نعم لو قيل المناسب ان يقول المصنف لانها  
 يجب ان ينقسم في الجهات تمثل ما مر في نفي الجزء وهو لا يبعد **قَالَ** في  
 في التفصيل اشارة لما بينه الى ابطال الجزء وما في حكمه في نفسه ولعل هذا



ما ذكره الشارح في ابطال الجزء من انه يمكن اقامة الدليلين على  
 بطلان الجزء الى اخره **قوله** اقول هذا الكلام الى اخره **قالت**  
 بعض الشراح يمكن دفع الاضطراب بمنع المقدمة الاولى وتوضيحه انه يمكن  
 حمل كلام المصنف على ان المراد من ذوات الوضع ما هو بالذات فيصير  
 مال التزديد ان الهيولى على تقدير التجرد اما ان يكون ذات وضع بالذات  
 او لا يكون كذلك والاول بط لما ذكره وكذا الثاني بشقيه لانها اذا كانت  
 غير ذات وضع بالذات فلا شبهة في حصول وضع لها باقران الصورة سواء كان  
 لها وضع في الجملة ام لا فاما ان يحصل في جميع الاجزاء الى اخره الكلام وجب فلا  
 يظهر اضطراب كما لا يخفى **قوله** منع عدم مسأفة قد عرفت ان المتبادر  
 من الشق الاول ذات الوضع بالذات فعدم المساعدة ثم كما ترى **قوله**  
 وجب ايضا الى اخره لعل هذا عطف على قوله لا يخفى الكلام الى آخره  
 فلا يكون في ذيل الاضطراب وحاصله ان في كلام المصنف اضطراب وانه  
 يجب حمل الجسم على ما لا يلزم لما سبق وانما حملنا على ذلك اذا لظ ان  
 قوله ووجه الى اخره عطف على قوله لم يكن التزديد حاصرا مع انه لا يتعلق  
 بحمل الجسم على الصورة بل من الشقين بل حمل الجسم ههنا على الصورة الجسميه  
 لا زمر ولا يتعلق له بالاضطراب المذكور بل يتوجه المنع على قول المصنف  
 لو كانت جسما كانت مركبة الى اخره **ثم** اقول يمكن حمل الجسم على الاعم  
 واثبات المقدمة المهمة بان يقول الجسم يقبل الانفصال والجسميه طبيعته  
 نوعيه وقبول الانفصال مستلزم للهيولى كما فصل فتدبر ولعل الشارح  
 لهذا لم يقل وعلى هذا يكون قوله لو كانت جسما الى اخره ممنوعا بل **قالت**  
 وهو غير ملائم للقول المذكور **قوله** اقول هذا التقييد مضر

**قالت** بعض الشراح هذا الدليل يبطل جميع المخطوط غاية الامر  
 ان اجدا يرد في المفيد اظهر فلا ضرر هناك **اقول** ترك التقييد او  
 لا يهاجمه التخصيص مع ان المط عام **قوله** على انه يكفي **قالت** بعض الشراح  
 المراد بالاضلاع الضلعين وهو مسامحه مشهور **اقول** لا يخفى ما فيه اذا ظاهرا  
 ان التقييد لكل من السطحين وبقي استقامة ضلع من كل كما ذكره الشارح والتقييد  
 موهوم لا اعتبار باستقامة الضلعين لكل ففي التوجيه تكلف من وجهين ولعل  
 هذا مقصود الشارح والاولى كما قيل ان يقول المصنف اذا انتهى الى طرف  
 السطحين للذين مثله في الاستقامة والاختنا كما لا يخفى وقد يقال الهيولى على  
 تقدير التجرد يجوز ان يكون خطا او سطحا لا يكون مكن الاجتماع مع شي امكانا  
 وقوعيا وكونه مكن ذاتيا غير محدد وقد مر مثله ذلك في بحث ابطال الجح  
 مع ما فيه فتذكر **قوله** فاما ان يجيب الى اخره **قالت** وضع هذا الدليل من  
 عدم وجود النقطة العرضيه مع انها موجودة عند المصنف وكثير من الحكماء  
 وفيه ان التزويد من المراد من الشق الاول هو ذات الوضع بالذات فيصير  
 خلاصة الكلام ان الهيولى على تقدير التجرد اذا كانت ذات وضع بالذات  
 وانقسمت في جهة واحدة فقط فاذا انتهى اليها طرف السطحين المذكورين  
 ان لم يجيب عن الثلاث يلزم تداخل المتعيز بالذات مع غيره وهو محذور وهكذا  
 الحال لو انقسمت في الجهتين فقط ولا يخفى ان هذا غير جار في النقطة العرضيه  
 فلا تنقض **قوله** وهو محذور لان كل الى اخره هذا الكلام يدل على ان المصنف  
 لا يدعي البداهة في استحالة تداخل الجوانب الغير المنقسمه كما ادعا **ها**  
 الشارح بل يستدل على الاستحالة بعدم حصول الجمع وهذا مؤيد  
 لما ذكرناه في بحث ابطال الجزء من ان استحالة تداخل الاجزاء على تقدير



ان لا يكون الوسط مانعا للزوم خلاف العرض كما هو عبارة  
 المتن لا ان تداخلها مع بدية كما يدعيه الشارح **قوله** وما له مقدار  
 في اخره قيل الهيولى ماله مقدار في الجهات مع انها تداخل مع الصورة  
 وايضا ذكر في بعض نضائيفه ان تداخل الابعاد المجردة والماديه ليس  
 بمتح وهذا الكلام منه مخالف له انتهى **واقول** اولاً ان تداخل الصورة  
 في الهيولى مما بل المشهور حلولها فيها وبين التداخل والحلول فرق ولا يبعد  
 ان يقال ان الهيولى لا مقدار لها في ذاتها وحلول الصورة فيها ليس الا  
 بطريق التداخل ولا يزيد مقدار المجموع في حلولها فيها فتدبر وثانياً  
 ان الكلام منها مخصوص بالماديات فلا تخالف **قوله** اقول  
 اذا فرض الى اخره نقل عنه حاشية هي قوله هذا تقدير للمرام على  
 وجه يتضمن اختيار الشق الثاني من ترديد الموضع وينفي المناقشة في  
 لفظ الاعظم فنقول ان المراد ان لمجموع الخططين عظم ليس لحددهما  
**قوله** لما صرح به الى اخره الكلام السابق ايضا للسيد في حاشية شرح  
 الهداية وما نقل من قوله وتوضيحه الى اخره كلامه في تلك الحاشية  
 والتخالف بينهما ظاهري فليحمل كلامه في شرح المواقف على انه مما نشأ مع صفا  
 المواقف والتحقيق عنده ما نقل في حاشية شرح الهداية وغيره موافقا  
 للكلام المحققين **قوله** مردود غير مسلم وما ذكر في البيان غير تمام لما  
 نقلنا سابقا ان ما لا يتحرى لا يماس الاعلى التداخل فتدبر **قوله**  
 نعم الى اخره اراد بالمقادير الامور الغير المتخيرة بالذات وهي الاعراض  
 لا ما يشمل الجواهر ايضا لئلا ينافي ما سبق في كلامه من ان المتخير  
 بالذات يمتنع ان تداخل مثله سواء كان ذا مقدارا ولا اذ الحضرة المستفاد

من قوله انما هو من حيث الى اخره يدل على ان استحقاق التداخل  
 لعدم حصول المقدار والاول يدل على ان استحقاق التداخل في  
 نفسه فعلى هذا امتناع التداخل في المقادير من جهتين لا من  
 حيث هي مقادير فقط فتدبر **قوله** ورده لما كان في هذه الاحتمالات  
 الى اخره يمكن المناقشة بان المناسب ذكر الجميع والاقضية ما هو غير  
 خصوصا المباني بالتفصيل المذكور **قوله** لانها لو تجردت الى اخره  
 هذا الدليل كما قيل يمكن اجراء خلاصته مع اخضار تامر في عدم تجرد  
 الصورة عن الهيولى بان يقال لو تجردت الصورة عنها وهي دو وضع  
 بالذات بلا شبهة فاما ان يحصل في جميع الاخبار الى اخر ما ذكره المصنف في  
 بطلان الشق الثاني واقول لك ان يستدل على هذا المطلب بما تقر  
 من ان الهيولى بهم في حد ذاتها وانما يتعين بالصورة ولو تجردت  
 عن مطلق الصورة لم يبق موجود الظهور ان الماهية غير موجود  
**قوله** لم يرد المتبادر الى اخره يتوجه عليه ما ذكره بعض الشراح  
 من ان المتبادر من ذات الوضع ما هو بالذات وهذا لا يشمل النقطة  
 لكونها غير ذات وضع بالذات فلا حاجة الى فيه الجوهر لظهور ان ذات  
 الوضع بالذات لا يكون الاجوهر **قوله** وقد يستدل عليه تارة الى  
 اخره **قوله** بعض الشراح انه اكتفى ببعض الاستدلال لتعرض الاستدلال  
 على جوهرتها بانها جزء للجسم الذي هو جوهره ومحل للصورة الجسمية ولا  
 يتصور كون العرض كذلك مع انه يمكن دفعه بان الكلام في الجزء المادي  
 ومادة لبعض الجزء الصوري **اقول** انت تحيّر بان قوله انها جزء  
 للجسم الذي هو جوهره مستدرك في الاستدلال اذ يكفي كونها محلا



للصورة الجسميه والعرض لا يكون كذلك فالظما ذكره الشارح من  
 ان جزئية الجسم الذي هو جوهر دليل واحد والثاني دليل اخر  
 وما ذكرني الدفع مد فوع اذ لو كان الماد الجزء المادي لم يحجج الي قوله  
 الذي هو جوهر وهو موع ان ذلك التخصيص لا يخ عن سماجة **قوله**  
 لا سبيل الى الاول الى اخره قال بعض الشراح انه لا حاجة الى التويل  
 لانقسام مستلزم للتعداد اللازم للصورة فيكون خلاف المفروض وانقول  
 فيه اولا ان الانقسام يجوز ان يكون من جهة ان الهيولى على تقدير التجرد  
 اذا كانت ذات وضع بالذات وانقسمت في جهة واحدة **قوله** اقول  
 فساد **ظ** قال بعض الشراح ان البديهة حاكمة بان كل خطين فيما اعظم  
 من احدهما مطلقا سواء كان متساويين او لا وايضا لا شك ان مجموع  
 الخطين اريد بحسب لعدد من احدهما وعلى تقدير التداخل لا يكون  
 ازيد نعم غاية ما يرد عليه منع اللازمة المذكورة بقوله فلو تداخل  
 الخط الى اخره وكلامه القابل مستفاد من هذا الشرطيه ويمكن ان يقال  
 لو تداخل لم يكن وسط والمفروض خلافه وان مجموع الخطين اعظم من احدهما  
 في الجبر والتداخل يوجب تساويهما انتهى **واقول** فيه اولا ان البديهة  
 هم كيف واذا كانا متلاقيين في غير الطول اتخذوا صنعا وحجما ولا استحالة  
 فيه وثانيا ان مجموع الخطين اريد عددا اذا لم يتلاقيا في غير جهة الطول  
 اما اذا متلاقيا في تلك الجهة فيتحدان ولا استحالة وثالثا ان  
 خلاف الفرض انما يستحيل اذا كان الفرض ممكنا وهو غيرم الا ان يكون ذو  
 مقدار مركبا من الخطوط اذ لا بد من الوسط وليس لكلام في التركيب  
 من الخطوط كما لا يخفى ورابعا ان مجموع الخطين انما يكون اعظم من احدهما

في الجبر اذا لم يتلاقيا في غير جهة الطول اما اذا متلاقيا فلا كما لا يخفى  
**قوله** واما انه لا يجوز ان يجره الشرطيه معه كما عرفت فلا تغفل وتنبه  
 ايضا ان الهيولى على تقدير عدم التجرد ان كان ذات وضع فاما ان لا  
 ينقسم أصلا او ينقسم في جهة او جهتين او الجهات وكل منها بطول او اختلافا  
 له بالتجرد **قوله** فاما ان لا يحصل الى اخره قال بعض الشراح  
 يمكن قلب الدليل بان يقال لو قارنت بالصورة فاما ان لا يحصل  
 في خير اصلا الى آخر البيان انتهى **اقول** وات خبير بان يمكن قلب الدليل  
 بسقيه كما ظهر لك في الشق الاول فلو صح ما ذكر المصنف لزم اجتماع التقيض  
 في الهيولى وارتفاعها فتدبر **وقال** بعض المدققين لوصح الدليل  
 المذكور لزم من مجرد الهيولى عن الصورة المخصوصة لانها لو تجردت  
 عنها فاما ذات وضع او غير ذات وضع أصلا لا سبيل الى الاول لانه يلزم  
 تركيب الهيولى من الهيولى والصورة ولا الى الثاني لانه يستلزم ان يكون الجسم  
 غير ذات وضع او يقول اذا اقرت الصورة بها فسارت ذات وضع ج يلزم لانه  
 بلا مرجح **واقول** ايضا لوصح هذا الدليل لزم ان يتجرد الهيولى عن الصورة  
 لانها اذا اقرت بها تاما ذات وضع او غير ذات وضع لا سبيل الى الاول  
 لانه يستلزم ان يكون الهيولى مركبة من الهيولى والصورة ولا الى الثاني  
 لانه يستلزم كون الجسم غير ذات وضع او لا يلزم التجميع بلا مرجح ويمكن ان  
 يجعل هذا الوجه معارضة ايضا انتهى **واقول** فيه بحث اما اولا فلانه  
 ان اريد ذات الوضع بالذات وغير ذات الوضع بالذات بختار الشق الاخير  
 وان كان عبارة من الشق الثاني صريحة في عدم الوضع مطلقا ويمنع  
 لزوم كون الجسم غير ذات الوضع وانما يلزم ذلك على تقدير ان لا يكون



الهيولى ذات وضع اصلا ولم يلزم لجواز اقترانها بصورة اخرى  
وقت التجرد عن الصورة المخصوصة وان اريد ذات الوضع مطلقا وبغير  
ذات الوضع ما لا يكون ذات وضع اصلا كما هو ظ عبارة تحت الشق الاول  
ويجوز ان يتركب الهيولى من الهيولى والصورة وانما يلزم ذلك ان لو كانت  
ذات وضع بالذات والعامة لا يستلزم الخاص بخصوصه وهو لا يتو  
جريان هذا في اصل الدليل اذ يستدل ان يقول اردت ان يزداد بين ذات  
الوضع بالذات وغيره كما عرفت ولا يتوجه المحذور المذكور ولهذا  
متوجه على النقض الثاني ايضا الا ان السند المذكور في الشق الاول غير  
جاري هناك كما لا يخفى **واما** ثانيا فلان لزوم الجمع بلا مرجح على الشق الثاني  
من النقض الاول مما يجوز اقتران صورة مخصوصة اخرى وهو يصلح مرجحا  
فتدبر **قوله** يجوز ان لا يعتدنا الى اخره يتصور ذلك بان يكون للهيولى  
المجرد عن الصورة الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة الجسمية وان  
كانت في نفسها قابلة لها فلا يلحقها الصورة ابدا كما ذكر صاحب المحاكمات  
**قوله** واجب بانها الى اخره هذا ما ذكر صاحب المحاكمات واقول  
فيه بحث اما اولانا فلتناظر ان حقوق الصورة لها بحسب ذاتها يمكن لكن يجوز  
ان يكون الصورة النوعية المخصوصة ببعض الايجاب مانعة عن حقوق الصورة الجسمية  
كما مر فلا يلزم من المحالات لما امرنا من ان الصورة النوعية المانعة  
عن حقوق الجسمية مزجحة لخصولها في بعض الاحاد واما ثانيا فلانه على هذا  
لا حاجة الى تطويل الكلام بل يكفي ان يقال لو تجردت الهيولى عن الصورة  
فان لم يقبل لحقوق الصورة لذاتها لم يكن هيولى وان قبلها فاذا اقترنت بها فاما  
ان لا يحصل الى اخره وفيه نظر اذ هذا الاختصار لا اختصاص له بالجواب

المذكور بل مثل هذا جار في الدليل مع قطع النظر عما ذكر من الجواب  
هنا فتدبر **قوله** لان الهيولى المجردة الى اخره اقول قد عرفت  
ما فيه اذا الهيولى المجردة لا ياتي عن حقوق الصورة النوعية بها ويجوز ان  
يكون الصورة النوعية مانعة عن حقوق الجسمية كما عرفت ولا يلزم مع  
**قوله** وقد تجاب الى اخره هذا ايضا المذكور في المحاكمات  
وفيه نظر ايضا اذ يجوز ان يتجرد الهيولى عن الصورتين وملحق بها صورة  
نوعية مانعة عن قبول الصورة الجسمية كما مر في تقرير الاعتراض من  
فيجوز ان يكون هيولى بعض الاجسام ممتزجة بنوع مبداء الفطرة ثم  
تجردت بالوجه المذكور لا بد لبق هذا الاحتمال من دليل  
والتحقيق غير محدد **قوله** والاول والثاني محالان بالبداهة  
ههنا سوا لان الاول ما اقول من ان قوله المذكور يقتضي ان يكون  
من البداهيات كون كل جوهر ذي وضع في حيز مع انه يستدل على  
ان كل جسم له حيز طبيعي فيبينها تناف جوايه انه يجوز ان يكون المسئلة  
بديهيتهما فلعل ما ذكر في معرض الاستدلال بطله دليل فيرفع  
التخالف على انا نقول لا تخالف بينهما لجواز ان يكون من البداهيات  
كون كل جوهر ذي وضع في حيز ويحتاج الى الاستدلال على ان له حيزا  
طبيعيا الثاني ما اشتهر وينسب الى الفاضل المروي واستصعب  
وتقريره انا لان بداهة استحالته خصوصها في جميع الاحيان فانها  
مبنية على ان الا فلان قديمة بصورها وان كل واحد منها مستند الى  
عقل والاحراز ان يكون هيولى الكل واحدة تجردة ثم صارت ذات وضع  
باقتزان صور البسائط دفعة فيحصل في جميع الاخبار وقيل وفيه



انه لو كان استحالته حتموها في جميع الاخبار مبينه على ان الافلاك  
 قديمة بصورها يلزم المصادره لان قدم صورها انما يتم بعد ثبوت  
 استحالة صيرورة هيولا في مجردة **وقال** بعض المدققين  
 قدم صورها لا يتوقف على ثبوت الاستحالة بل لا يستلزمها عدم  
 التجرد وان سلم انه يتوقف على ثبوت الاستحالة لا يتوقف على العلم  
 بثبوت الاستحالة فالمدعى ليس استحالة تجرد هيولى الافلاك مطلقا  
 فلا يلزم المصادره **واقول** يمكن تقدير السؤال المستصعب من غير  
 استغناء تقدم الافلاك بالوجه المذكور وذلك بان يقال لانما استحال  
 الحصول في جميع الاحيان مستندا ابا نه يجوز ان يتجرد هيولى كل الاجزاء  
 زمانا ثم اقترنت بالصورة الجسمية دفعة فيحصل في جميع الاحيان  
 فظهر ان ما ذكره القائل بطل للنسب الاخص وهو غير نافع وفيه  
 تأمل **ثم اقول** السؤال ليس بتلك الصعوبة اذا لم يلاحظ  
 التردد في كلام المصنف ان مقصوده الحصول في كل واحد من  
 الاحيان بالتمام ولا خفا في بدايته استحالة وقوع قول الصورة المصورة  
 داخل في الشق الثالث اذ مجموع الاحيان غير معين بلا شبهة وقد تقدم  
 ان الهيولى لا يقدر لها في نفسها والصورة الجسمية لا يصلح تخصيصا حصول  
 هيولى الكل بعد اقتران الصورة في مجموع الاحيان لا بد من تخصيص الزوم  
 الترجيح بلا مرجح نعم يمكن الايراد بان المخصص ههنا الصورة النوعية المقترنة  
 ولا تعلق له باصل السؤال اذ مثل هذا متوجه على الشق الثالث كما سيذكر  
 الشارح **قوله** قيل يجوز ان الى اخره الجسم لطلق يطلب حيزا مطلقا والجسم  
 النوعي يقتضي نوعا من الاحيان والحيز الطبيعي هو ما يكون للصورة النوعية

مدخلا في اقتضائهما فاندفع ما قيل ان الصورة النوعية خارجة  
 عن الصورة الجسمية والهيولى فاذا قطع النظر عن الخارج كيف يكون المخصص  
 الصورة النوعية **قوله** ذلك ان نقول الى اخره ما يتوهم من انه لا مر الحاشي  
 ح مدخل في اقتضا الحيز والمفروض عدم دخلية الخارج في الفساد اذا  
 المقتضى للحيز الصورة النوعية الداخلة في الجسم والمخرج هو الحالة المخصصة  
 وبذلك لا يخرج عن كونه طبيعيا على انا نقول لا يمتنا في هذا المقام كون  
 الحيز طبيعيا اذ مقصود المعترض منع استحالة الثالث مستندا بان  
 المخصص يجوز ان يكون الصورة النوعية او صورة اخرى مع حاله بعين  
 بعض اجزاء المكان الكلى ولم يثبت اختصاص اجزاء الجسم في الصور  
 حتى يتوهم انه لا يجوز دخلية صورة اخرى **قوله** ولا يبعد ان يقال  
 تفصيل ذلك انه ان اريد بالاجزاء الاجزاء الموجودة في الخارج فلام ان  
 لها اجزاء كذلك بل اجزاء مفروضة فلا يقتضي مكانا موجودا وان اريد  
 بها الاجزاء مطلقا او الوهميه فاللازم ان يكون لها امكنة وهميه لا موجودة  
 في الخارج ولا تحدد ورفيه ولا بعد لما ذكره بعض الشراح من انه يجوز ان  
 تخصص الاجزاء الوهميه باجزاء المكان الاجزاء الوهميه من الصورة النوعية  
 لا بد لتفيه من دليل بل يجوز ان المخصص الاجزاء الوهميه للصورة الجسمية  
 المخصوصة واستحالة ذلك مما فلا حاجة الى التثبيت باجزاء الصورة  
 النوعية بل الى الصورة النوعية **قوله** وقد جاز الى اخره يمكن ان يكون  
 هذا جوابا عن سؤال مقدر تقدير ان الهيولى المقارنة للصورة هي  
 المتصلة وان كانت متصلة لاجزاء لها بالفعل الا ان حصول الكل  
 في المكان يتصور على اوضاع مختلفة فتخصيص الكل بوضع دون وضع



مختص بلا مختص فاجاب بانه يجوز ان يكون هناك حاله مخصوصه  
مختصه للهوى بوضع معين فلزم التخصيص بلا مختص **قوله** ولا  
يتصور ذلك الى اخره **قوله** بنى شئ هو ان الهوى اذا قارنت صورة  
تصير ذات وضع بلا شبهة فاذا تجردت عنها ما لنا وصارت مما لا وضع  
له ثم اقرنت بالصورة مرة يحصل لها وضع فيتخصص بوضع لان الوضع السابق  
يقضي الوضع اللاحق كما ذكرت في صورة الانقلاب وجواز تحقق المناسبة  
بين الوضعين وبالمجمل يجوز ان لا يتخصص وانما التاثير للتجرد زمانا  
بين الوضعين وبالمجمل يجوز ان يقضي الوضع السابق اللاحق وان  
تجردت الهوى بين الهوى الوضعين زمانا فتدبر **قوله** وبني  
التي تختلف الى اخره هي صورة جوهرية داخلية في الجسم مبدأ الآثار كالاضاءة  
والاحراق والحركة والسكون كل في جسم نوعي وهذا مما اثبتته المشاؤون  
واما الاشراقون فالمشهور ان الجسم عند هم صورة جسميه بسيطة  
والتمايز بين الاجسام بالاعراض القائمة بالجسميه فكل جسم نوعي عند  
مركب من الصورة الجسميه والعرض القاير به وقد اشرنا الى ذلك ولما  
ذكرنا مواضع يقع فانظر **قوله** ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة  
هذا اشارة الى ان الفاعل الخارجى لا يكون مبدأ الآثار لما اشتهر  
من ان شئنا الى الجميع على التوبة وهذا انما يتم على عدم القول بالقول  
المختار واما على القول به كما هو التحقيق فتساوى النسبة موحظ  
ان قول الخارج ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة محل بحث كيف  
يبدى الضم في ذلك مع تجوز الاحتمال المذكور على هذه المختار **قوله**  
لانها قابلة فلا يكون فاعله ههنا سؤال مشهور هو انها قابلة للصورة

فيجوز ان يكون فاعله للاختصاص وما تقر عند هم هو ان القابل  
لشئ لا يكون فاعله وبعض ما يتوجه على هذا الوجه يظهر على من  
تأمل فيما ذكرنا في بحث الهوى فلا حاجة الى الاعادة **قوله** وقال  
بعض المدققين لوصح هذا الدليل لزمان لا يكون الصورة النوعية  
فاعله للاختصاص لكونها قابلة للوجود فلا يكون فاعله للاختصاص الجوا  
مشترك وفيه نظر اذ كون الوجود بالمهية في نفس الامر حتى يكون  
المهية قابله له محل بحث وتفصيله يحتاج الى محل اوسع **قوله**  
وايضا هوى العناصر الى اخره يعنى ان سببا لاختصاص لا يكون  
هوى العناصر لما مر وللاشتراك المذكور ايضا بهذا التقرير  
انذفع ايراد مشهور هو ان قوله وايضا عطف على سابقه بدل على ان  
الاشتراك المذكور كسابقه وجه عام في الكل وليس كذلك  
لاختصاصه بالعناصر وجه الاندفاع **قوله** اي الصورة  
الجسميه الى اخره اشار الى انها طبيعة نوعية لتوقف الدليل عليه  
وقد مر الكلام فيه قوله فتعين الثاني لم يجوز ان يكون منشأ  
الاختصاص للصورة الجسميه المخصوصة وقد مر مثل ذلك ويتوجه على  
الدليل المذكور وجوه من النقص والمعارض كما ذكره المدقق  
السمرقندي النقض الاول لوصح الدليل المذكور لزمان نسبة القو  
اذ اختصاص الجسم بصورة نوعية لا يجوز ان يكون الجسميه العامة  
ولا الهوى فتعين ان يكون كصورة اخرى وهكذا وفي قول  
الشارح ولا يخفى عليك ايما الى هذا اقتنه الثاني ان لوصح هذا  
الدليل لزمان لا يكون الجسم خاصا في جز مخصوص لان اختصاص



كل جزء من اجزاء الجسم مجرد من ذلك الحيز ليس للجسمية العامة  
ولا للهيوولي ولا للفاعل الخارج ولا للصورة النوعية لان نسبتها  
الي جميع اجزاء الحيز على التوية. **واقول** ليس للجسم جزء مقداري  
بالفعل حتى يطلب حيزا في الخارج والجزء الوهمي للصورة النوعية  
يصلح مخصصا للجزء الوهمي من الجسم بحيث متوهم كما مر. **والثالث** انه  
لوصح هذا الدليل لزم ان يكون كل من الصورة الجسمية والهيولي  
مركبة من الصورة النوعية واما آخره واللازم ربط فالملزوم مثله بيا  
الملازمتان الصورة الجسمية لها حيز وكل جزء منها ايضا في جزء مخصوص  
فاختصاص كل جزء منها بحيث لا يكون للجسمية العامة ولا للهيوولي  
ولا للصورة النوعية ولا للفاعل الخارج فتعين ان يكون لصورة آخر  
داخله فيها فيكون الصورة الجسمية مركبة منها واما آخره **واقول**  
في الهيولي **واقول** فيه بحث لما مر من ان الصورة الجسمية العامة  
ولا الهيولي الى آخر ما ذكر فلا يوجد صورة نوعية ويمكن ان تجعل  
النقض الاول معارضة **واقول** فيه اولا ما عرفت غير مرة وثانيا  
انه ان اريد بالحيزية قوله لكان جزء الحيز بالذات فغير مبدل  
المتحيز بالذات هو الجسم وان اريد به الاعتم مما بالذات ومما هو  
بتبعية الجسم كما مر في الاعراض بقول مخصص الجسم المتحيز بالذات تحيزه  
كان ولا حاجة الي مخصص غير مخصص به المتحيز بالعرض ليس بمتحيز  
حقيقة حتى يطلب مخصصا على حدة ومثل هذا جار في النقص  
الثالث فتدبر **قوله** وقد يجاب الى آخره **اقول** فيه اولا انه  
يجوز ان يكون ما به الاختلاف عرضا داخل في حقيقة كل نوع بناء على نحو

كون الجوهر

كون الجوهر مركبا من جوهر وعرض وقايم به لا بالكل كما ذكرنا  
في تقرير كلام الاشراقيين وثانيا ان ما ذكره لو تم لكفي في اثبات  
الصورة النوعية ونفي المقدمات السابقة كما لا يخفى فهو جواب  
بتعبير الدليل ولا يندفع به الايراد على المورد السابق **قول** الاشتباه  
في كيفية الى آخره قد تقر ان التلازم بين الشئين اما بان يكون  
اخذها علة موحدة للاخر او يكونان معلولي علة اخرى اشتبه الحال في الهيولي  
والصورة بعد اثبات التلازم ان ايها علة فالمصنف ارا في هذه  
الهداية انزال هذه الاشتباه الذي بمنزلة الضلالة ولهذا عيون المقالة  
بالهداية **قول** ليست علة اي علة فاعلية بقرينة قوله والعلة الفاعلية  
لشي **قول** لانها لا تكون موجودة الى آخره ههنا نقض مشهور هو انه لو صح  
الدليل المذكور لزم ان لا يكون الواجب تعالى علة موحدة للعقل الاول  
وحذا العقل الثاني وهو الثالث وهكذا لان العلة الموحدة يجب ان  
يكون موجودة قبل المعلول والواجب لا يكون موجودا قبل الاول وكذا  
العقل الاول لا يوجد قبل الثاني وهكذا لان كلا من الواجب والعقل  
العشرة قديمة بزعمهم فلا ينفك واجد من المذكور عن الاخر في الوجود  
والجواب مشترك وقيل بل يلزم ان لا يكون الفاعل المستمع للشرائط  
المستلزم للمعلول علة له اذا الفاعل المذكور لا يكون موجودا قبل المعلول  
لاستحالة تخلف المعلول عن العلة المستلزمة **قول** لما مر  
قال بعض الشراح لا لما لان اللازم المعينة الزمانية وهي لا ينافي في التقيد  
الذاتي ولا لان الهيولي مستمدة في الوجود من الصورة كما سيأتي لان  
الاستمداد من الصورة المطلقة والكلام في المعينة بل لانها لو كانت علة



لصم وجودها مع قطع النظر عن وجودها الصورة اذ يصح وجود الفاعل مع  
قطع النظر عن وجود المعلول ولم يصح وجود الهيولى مع فرض عدم  
الصورة اللهم الا ان يكون الفاعل تاما في العلة اذ لا يمكن تقبل صورها  
لانها يات لها فلا يكون علة للمعينة لكنه يجوز ذلك باختلاف الشرايط اولها  
لو كانت علة لتقدمت بالوجود وقد تبين انها مفتقرة في الوجود الى  
الصورة انتهى **واقول** اولها ان ما ذكره في رد الوجه الثاني محل بحث  
لظهور ان التلازم بين الصورة المطلقة والهيولى لا الصورة المعينة اذ تنزل  
وتحصل اخرى كما في صورة الانقلاب وقد مر في كلامنا شارح ايضا  
ان المقصود مما في الهداية ازالة الاشتباه في كيفية التلازم بان  
احد ما علة موحدة لا اخرى ام لا فلا يصح قوله ههنا ان الكلام في العلة  
المعينة وثانيا ان قوله ولم يصح وجود الهيولى مع فرض عدم الصورة  
ليس على ما ينبغي بل المناسب ان يقول لم يصح وجود الهيولى مع قطع النظر  
عن الصورة كما لا يخفى فهو ممتد بر وثالثا ان قوله فلا يكون علة للمعينة  
لو سلم لا ينفع لما مر من ان الكلام في صورة ما لا المعينة بخصوصها وثالثا  
ان قوله لتقدمت عليها زاد به القدر على الصورة المعينة لما ذكر  
ان الكلام في المعينة وهذا لا يثبت في ما بين انها مفتقرة في الوجود الى  
الصورة لظهور ان المحتاج اليها هو الصورة المطلقة لا المعينة كما يظهر على  
المتأمل في كلامهم اذ يجوز ان يتقدم الهيولى على الصورة المعينة وثالثا  
عن المطلقة وهذا الوجه الذي لا يحققه والحق ان توجيه كلامهم  
بالاخير تمام فافهم وحاصل ما ذكر في الشرح القديم في بيان ان  
الهيولى لا يكون موجودة قبل الصورة هو ان الهيولى لو تقدمت

لتقدمت متشخصة ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد و ما لم  
يوجد لم يؤثر في وجود الشيء والثاني بط لما تبين من ان الصورة علة  
فاعلية لتشخص الهيولى فلا يكون الهيولى المتشخصة موحدة للصورة وفيه  
بحث اما اولها فلا تقدم الشخص على الوجود غير بين ولا مبين  
كيف وقد ذهب كثير من الى تقدم الوجود على الشخص واما ثانيا  
فلا بد من جواز ان يكون الصورة المطلقة علة فاعلية لتشخص الهيولى والتشخص  
لما لم يكن موجودا خارجيا لم يجب ان يكون فاعلية موجودا اثر يكون الهيولى  
المتشخصة موجودة للصورة ولا حدس فيه وما قيل من انه لو صح هذا  
لزمن ان يكون علة فاعلية لتشخص الهيولى تعين هذا الدليل لكنه يقول به  
متصلا بهذا الكلام ففيه نظرا في المؤثر في الوجود بحيث ان يكون موجودا  
والا يلزم اسداد اثبات الصانع فيكون متشخصا اما المؤثر في الشخص  
فوجب كونه موجودا غير متم اذ الشخص من الاعتبارات العقلية ولا  
استحالة في كون المؤثر فيه اعتباريا فلم يلزم ان يكون الصورة علة فاعلية  
لتشخص الهيولى **قول** انما يجب وجودها الى اخره قيل وجود الصورة  
متاخر عن الشكل لان الشيء ما لم يتشخص لم يوجه والشكل من الشخصيات  
فوجود الصورة متاخر عن الشكل وفيه ما عرفت من ان تقدم  
الشخص على الوجود غير ثابت بل حقق ان الشخص يجوز وجوده واختصاصه  
الوجود الى الشكل مما يجوز ان يكون الشكل متاخرا **قول** وقد اختلف  
هذا الاعتراض المذكور في شرح الاشارات للامام الرازي وكلام  
الشيخ في الشفا مؤيد لما ذكره المحقق في جواب الايراد حيث قال في الهيا  
الشفا بعد بجواز ان يكون الصورة التي لا يفارق المادة وحدها علة



لما ذهبها كصور العناصر بل الصور شريكه للعللة هذه العبارة ولقايل  
ان يقول انه اذا كان تعلق المادة بذلك الشيء اي العلة والصورة فيكون  
مجموعهما كالعللة فاذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع الذي هو العلة  
فوجب ان يبطل المعلول فنقول انه ليس تعلق المادة بذلك الشيء بالصورة  
من حيث هي صورة معينة النوع بل من حيث هي صورة وهذا المجموع  
ليس ينطلي لانه فانه يكون دائما موجودا ذلك الشيء والصورة من حيث  
هي صورة انتهى . واقول قد انكشف لك من كلامه فوائد الاولي  
ان الصورة المفارقة للمادة كالصور الشخص الفلكية يجوز ان يكون فاعله  
للمادة فلا يصح ما ذكره المصنف ان الصورة ليست فاعله للمادة الا ان  
يخصر الكلام بالصورة المفارقة مع ان ما ذكره في الاستدلال لو تم افا  
فاعلية مطلق الصورة الثانية ان الفاعل هو الفارق القديم فانه يكون دائما  
موجودا ذلك الشيء والصورة من حيث هي فاعله عن الفارق بالشيء والصورة  
شريكه له الثالثة ان الصورة المعينة النوعية في العناصر ليست شريكه  
العلل بل الصور المطلقة وهذا مؤيد لما ذكره المحقق لطوس في جواب اعراض  
الامام **قوله** والاسباب ان يقول يعني ان الاسباب قد ذكرنا لترديد  
الذي ذكره المصنف بقوله مع الشكل او بالشكل بل لاكتفاء بان يقول لان الصورة  
انما يجب وجودها بالشكل لا احتياج الصورة الشخص الى الشكل هذا خلاصة  
كلامه الشارح واقول فيه تحت لما مر من ان الكلام في الصورة المطلقة  
لا المعينة اذ لا يلزم بين المطلقة والمادة في العنصريات واما الصورة المعينة  
الفلكية فيجوز ان يكون فاعله للمادة كما ظهر من كلام الشيخ **قوله** الى الجزئي  
منها الى اخره يتوجه عليه ما ذكره بعض الشراح من لا احتياج الى الجزئي منها لكن

لا لخصوصية بل جزئي ما ولم يلزم من وال الشخص بزوال الجزئي المعين منها  
بل يبقى يتعاقب جزئها كبقا السقف بتعاقب الاعم **قوله** فذلك بط قطعاً  
فيه او لا ان الاحتياج اليها لا ينافي الاحتياج الى شيء فيجوز ان يحتاج الصورة  
في الشخص اليها مع امر آخر يحصل بالمجموع الشخص والاحتياج الى الشيء لا  
ان يكون ذلك الشيء عللة تامه وثانيا ان قولهم انضمام الكل الى الكل لا يفيد  
الجزئية معناه على ما قررنا انه لا يستلزم الجزئية ولا توجيهها فانهم ينفون  
تلك المقدمة مستندا بان انضمام الكل الى الكل يقلل الاشتراك بلا شبهة  
فلم لا يجوز ان يبلغ التقليل في بعض المراتب الى الجزئية ولهذا قررنا ان  
المراد بالمقدمة المذكورة ما ذكرنا فافهم **قوله** لا يوجد قبل الهيولى  
لما سيجي من ان الحق الشكل بمشاركه الهيولى وفيه ما سيجي **قوله** فلو  
كانت الصورة على الى اخره لو تم الدليل المذكور لزم ان لا يكون الصورة  
شريكه للعللة الهيولى ايضا اذ على هذا التقدير ايضا يلزم تقدم الصورة على  
الهيولى بالذات مع انهم قد ردوا انها شريكه للعلتها وسيجي في كلام المصنف  
ان الهيولى لا يتقوم بالفعل بدون الصورة فهي متقدمة الى الصورة في الوجود  
والبقا وما هو جوابكم فهو جوابنا فالحق ان يقال لو كانت الصورة عللة  
اي فاعله لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى في الوجود وحي  
نقول يجوز ان يكون الصورة شريكه للعلل بان لا يكون فاعلا ولا جزء فاعل بل  
يكون من شرايط تاثير الفاعل وتقدم الشرطية الوجود على المعلول غير لازم  
وما في المحالجات من ان الصورة جزء لفاعل الهيولى محل بحث اذ جزء  
الفاعل كالفاعل لا بد ان يتقدم في الوجود على المعلول بلا شبهة ولا مجال  
للقول بانها جزء عقلي وهو **قوله** لا يظهر صحة الى اخره يعني ان المتقدم



بالزمان علي ما مع الشيء بالزمان متقدم على ذلك الشيء قطعاً  
واما ان المتقدم بالذات علي ما مع الشيء بالذات او بالزمان متقدم  
على ذلك الشيء فتعريف العلة بل بطلانها اذ لو صح ما ذكره لم تقدم العقل  
الاول على الواجب اذا العقل الاول متقدم على العقل الثاني وهو مع الواجب  
بالزمان وايضا يلزم ان يكون العقل الثامن مثلاً مقدماً بالذات على  
العقل الثاني اذا العقل الثامن مقدم بالذات على التاسع عندهم وله  
معينه بالذات بالنسبة الى العقل الثاني اذ ليس بينهما احتياج فلو كان  
المتقدم بالذات على المعلول بالذات متقدماً على الآخر بالذات  
لكان العقل الثامن متقدماً بالذات على العقل الثاني وليس كذلك  
اذ لا يحتاج العقل الثاني الى العقل الثامن **قوله** انما هو مشترك  
الهيولي غير مسلم الي ان يتقدم به ان فتدبر **قوله** هذا على ما ذكرنا  
الى اخره **قوله** بعض الشراح التلازم يتصور بان يكون احدهما معلول  
لعلة والاخرى لاخرى لكن علة احدهما معلول للاخرى **قوله** واقول  
يتصور ايضا بان يكون احدهما معلول لعلة موجه والاخرى لاخرى لكن يكون  
العلتان معلولتان لعلة موجه ثالثه ويكن ارتكاب متسامحة بان يعمم  
بالعلة الموجبة الواقعة في عبارة الشارح بحيث يشتمل ما هو بلا واسطة  
او بواسطة فلا يكون الاحتمال المذكور ان حارجاً عما ذكره الشارح  
فتدبر **قوله** وبالعكس انت خبير بان الاحدية في العبارة عام ولا حاشاً  
الي قوله وبالعكس كما لا يخفى بل لا وجه له **قوله** وان لم يعتبر له الى اخره  
**قوله** تختار هذا الشق ونفي العلة الفاعلية سابقاً بنا علي ان العلة الموجبة  
وان كانت اعم من الفاعل لكن يمكن ان يسبق الذهن منها الي الفاعلية

فقد فع هذا التوهم نفي الفاعلية سابقاً وبهذا القدر من المنشأ يكون وصف  
العله بالفاعلية سابقاً سبباً للمقام ولا حاجة الي ان يلزم كونها فاعلية على  
تقدير كونها موجهة فانهم **قوله** لما بينا الى اخره قد مر ما فيه مفصلاً فله  
تفعل **قوله** لتفقط المادة الى اخره ذكر الشيخ في الهيات الشفا سؤالا وجوابا  
ينفع في هذا المقام محصل السؤال ان الصورة المستحفظه للمادة واحدة  
بالعموم لا واحدة بالعدد وقد تقررت ان الواحد بالعموم لا يكون علة للواحد  
بالعدد والمادة واحدة بالعدد ومحصل الجواب ان العلة هو المفارق  
وهو واحد بالعدد والصورة وان كانت واحدة بالعموم لكنها ليست علة موجبة  
بل الموجب هو المفارق ولا يتم ايجابه الا باحدى الصور فالواحد بالعموم  
الحقيقة شرط ايجاب الواحد بالعدد ولا استحالة في ان يكون الواحد  
بالعموم متمماً لا ايجاب الواحد بالعدد فتدبر **قوله** المفتقر الى الهيولي  
**قوله** ما مر من ان الشكل لا يوجد قبل الهيولي ولم يلزم من ذلك افتقار  
الشكل الى الهيولي كيف وقال الشارح سابقاً في اي الهيولي متقدمة على الشكل  
**قوله** في بحث الى اخره حاصله ان المذكور سابقاً هو عدم انفكاك  
كل من الهيولي والصورة عن الاخرين ما ناهو لو كان مستلزماً لا افتقار الهيولي  
الى الصورة في البقاء كان مستلزماً لا افتقار الصورة الى الهيولي ايضا فلا وجه  
لخصيص افتقار احدهما الى الاخر في البقاء ان المذكور لو توافق افتقار  
كل منهما الى الاخر في البقاء وايضا يلزم الدور لا يقال لزوم الدور لم يجوز احتيا  
كل منهما في البقاء الي ذات الاخر ولا دوراً **قوله** انقول الكلام مبني على ان علة اصل  
الوجود هي علة البقاء فلزم احتياج كل منهما الى الاخر في اصل الوجود وهو دور  
بط ولعل الشارح لم يصرح بالمحذور للارزمية ذهب من المتعلم الي كل ما يخلو



من الدارين قد بر **قوله** والجواب الى اخره لقابل ان يقول  
الهيولى اذا كانت ممتزجة الى طبيعة الصورة لا تقترن الى الصورة المشخصة  
ايضا اذ طبيعة الصورة لا يوجد الخارج ما لم يتشخص اذ الشيء ما لم يتشخص  
لم يوجد فلا يصح قوله لا الى الصورة المشخصة فالمنافاة بحالها هذا ما نسخ  
لي سافا والآن اقول في جوابه شيان **الاول** ان كون الشخص  
مقدما على الوجود ما اختلف فيه فذهب كثيرا الى ان الوجود مقدم على  
الشخص فلعل المجيب ذاهب اليه فلم يلزم لا فتقار الى الصورة المشخصة  
الثاني اناس لما كون الشخص مقدما على الوجود الخارجى لكن نقول  
يجوز ان يكون الصورة في وجودها الذهني شريكة لعل الهيولى الخارجى  
حتى يحتاج الى الشخص فهنا فيصح قول المجيب لا الى الصورة المشخصة  
ولزم المناقاة ثم قد اجيب عن السؤال بوجه آخر هو ان المراد من طبيعة  
الصورة في قول الكارح فرد ما منها ومن الصورة المشخصة المشخصة  
لا شخص ما ويؤيد قوله يجوز اذا انتفاها مع بقا الهيولى اذ لا يجوز  
انتفا افراد الصورة مع بقا الهيولى والحاصل ان المذكور سابقا هو  
ان الصورة المشخصة مخصوصها ليست علة للهيولى والمقصود ههنا  
ان الهيولى ممتزجة الى شخص ما من الصورة ولا منافاة بينهما **واقول**  
فيه مناقشات ومواخذات اذ جعل طبيعة الصورة على ما حمل مستبعد وكذا  
حمل الصورة فيما سبق من قول المصنف والصورة ايضا ليست علة على الصورة  
المشخصة مخصوصها بعيد اذ الكلام ليس في الصورة الشخصية ولو حملت  
عليها لكان المناسب حملها في قول المصنف الهيولى ليست علة للصورة  
على الصورة الشخصية مخصوصها ايضا وحج يتوجه عليه بعد الاغماض

عن كونه بخلاف الواقع كما هو الظاهر من تقريرات الشارح والمصنف  
ان التخصيص ليس على ما ينبغي اذ كما انها ليست علة للصورة الشخصية ليست علة  
للصورة الكلية ايضا فلا وجه للتخصيص وايضا على هذا التقدير يتوجه المنع على قول  
المصنف لا يمكن ان يكون موجوده بالفعل الى اخره مستندا بانه يجوز ان يكون الهيولى  
مقدمة على الصورة الشخصية وان كانت متأخرة عن طبيعة الصورة **قوله**  
والمدكور سابقا الى اخره اقول فيه نظرا الى المذكور سابقا هو اني لعله من  
الهيولى والصورة الغير المنفكة عنها ازاله للاشتباه الناشئ من التلازم  
كما مر في كلام الشارح ولا شك ان التلازم بين طبيعة الصورة وصورة ما بين  
الهيولى لا بين الصورة المشخصة بخصوصها وبينها لجواز انتفاها مع بقا الهيولى  
كما ذكره فانهم **قوله** اذ يحتاج الى اخره في الشرح المتقدم ان لزوم الدور  
يتأ على ان يكون الهيولى علة قابلية للصورة علة فاعليه لتشكل الهيولى ومرد  
عليه بعض الشارحين بان يكون الهيولى علة قابلية بمرض قايم بشئ اخر غير  
معقول **واقول** فيه نظر اما اولا فلا يمكن ان يكون غير معقول اذ لم يكن الهيولى  
والصورة متشخصتان بتشخص واحد وليس كذلك لما تقدم من انها متشخصتان  
بتشخص واحد ومتحدتان في الاشارة الحسية والواقع خلافه واما ثانيا فلا  
لو تم لكان ابطالا للسند الاخص لا للنع سند آخر ذكره الشارح **قوله**  
وقد يجاب الى اخره اقول فيه اولا ان وجود تقدم احدهما من حيث هي  
متشخصه على تشكل الاخرى على تقدير ان يكون ذات هذه علة لتشكل الاخر  
غيرهم لجواز ان يكون علة التشكل بنفس الذات بشرط الوجود الذهني مع قطع  
النظر عن التشخص وبشرط الوجود الخارجى وتقدم التشخص على الوجود  
لجواز ان يكون متأخرا او يكونان في مرتبة واحدة لا يتقدم احدهما على الاخر كما



مر ولو فرض ان الشكل من المتخضات وثا نيا انه ابطال للشك والاضر  
لمعرفت فتدكر ويكن الجواب **ع** عن الاول بان كون الذات من غير  
مدخلية الشخص على متكرمة لتفرض شي آخر غير معقول اذا الذات بلا اعتبار  
الشخص كلي فلوا فاد لتفرض شي لكان ذلك الشيء منحصرا في شخص فهناك  
ليس كذلك فلا يفيده شخصاً وفيه نظر **قوله** اراد به البعد المجرد الى اخره  
يعني ان الخلا مطلق كثيرا على المكان الحالي عن الشاغل بمعنى الاشياء المحض  
وهو غير مراد بعد مرجح بان التريد فيه فالمراد به البعد المجرد عن المادة  
اذ يتاتي التريد فيه بانه اما بعد موهوم وهو المكان الحالي بزعم المتكلمين  
واما بعد موجود في الخارج كما ذهب اليه الاشراقيون (والسطح الباطن  
الى اخره هذا التزديد بالنظر الى المذاهب المشهورة المعتمدة التي هي  
اليها كثير من العلماء والافا لمذاهب لغير المشهورة كثير من ماذكر شارح  
حكمة العين من انه السطح مطلقا سواء كان حاديا او محويا وهذا القائل  
لم يجوز ان يكون لجسم مكانان في جهة واحدة واما في الجسمين كما في غير ذلك  
الا تلاحظ ان عند ورد عليه بان من امارات المكان ان ينسب اليه  
الجسم بلفظه في ولا شك ان الجسم لا ينسب الى المحوى بكلمة في بل ينسب الى  
الحاوي بها ومنها ما ذكر في الموافق وهو انه الصورة الجسمية ومنها  
انه الهويولي وذكر في الموافق ان هذا ينسب الى افلاطون ولعله  
اطلق لفظ الهويولي على المكان لوجود المناسبة بين الهويولي والمكان  
وهو البعد المجرد الموجود المنقول عنه ووجه المناسبة توارد الاشياء  
عليها اولا فاستناع كون الهويولي التي جزء الجسم مكانا مما لا شبيه على  
عقل فضلا عن هو مثله كذا ذكر السيد في شرحه **قوله** لان الجسم

الى اخره يعني من الاما رات المشهورة للمكان كون الجسم بتمامه مال  
له ولوبا لثوبهم ليشمل البعد الموهوم فيجب ان يكون المكان منقسما وهما  
انما في الجهتين او في الجهات حتى يكون بعدا موهوما او موجودا  
**قوله** والا لا تنقل بانتقاله الى اخره يعني ان بقاء المكان مع انتقال  
المتكلم لا يزم وهو امانة مشهورة ولو كان حاديا في المتكلم لم يكن باقيا حاله  
من غير انتقال مع انتقال المتكلم وهذا يبطل كون المكان هو الصورة او  
الهويولي ولا يخفى ان المناسب ان يذكر الامارات او لا كما ذكرها ثم تردد في  
ان حقيقة ما له تلك الارادة اما هذا واما ذاك ليتعين حقيقة ومحصل الا  
الثانية صحة انتقال الجسم عنه مع بقاء المتنقل عنه واليه حالها بالخص  
بالمكان ولا يتوهم جريانها في الحركة الكيفية مثلا وورد عليه انه لا يستقيم  
في السطح اذ قد يلتقي مع بقاء المتكلم كالطير المتحرك في الهواء والحوت المتحرك  
في الماء فان السطح الباطن من المحيط لا يبقى مع بقاء الطير والحوت بشخصهما  
**واجيب** بان المراد صحة الانتقال مع البقاء المذكور بمعنى ان نفس  
المتكلم لم يكن مانعا من البقاء المذكور في الصورة المذكورة المانع هو  
الامر الخارج لا نفس المتكلم وايفدان جعل هذا امانة محل نظر وفيه  
ما فيه **قوله** فهو السطح الباطن الى اخره فهنا سؤال مشهور هو انه  
يتحقق بالكرم المسوية المحوفة المتفرقة في الماء او الهواء فان مكانها سطح الماء  
او الهواء المماس بظاهرها وباطنها لا السطح الباطن من الهواء المماس للسطح  
الظمنه واصل السؤال منسوب الى ابن الهيثم المصري **واقول** لا يبعد  
ان يلتزم ان مكانها سطح الباطن من الهواء المماس للسطح الظمنه  
الى البقية ويكون سطح باطن الكرة مكانا للهواء الداخل فيه والسطح



وان كان متصلا واحدا الا انه يتميز بعضه عن بعض في الواقع وان لم  
يتميز في الخارج فكان الكرم السطح الباطن من المحيط المماس للسطح الظ  
منها **قوله** ولا يلزم الى اخره عرضه تحرير مذهب الاشراقين وهذا  
الذي ذكره في تحرير المذاهب عبارة السيد في المواقف واما الشارح  
فيدعي استحالة تداخل الجواهر كما في بحث ابطال الجزء الذي لا يتجزى فلا  
يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه هنا استحالة تداخل الاجسام لا تداخل  
الجواهر مطلقا مع انه صرح سابقا باستحالة تداخل الجواهر مطلقا **قوله**  
ويجوز ان يكون الى اخره مساق الكلام في انه ايراد على ما هو المشهور فيه نظير  
اذا اشراقيتون القايلون البعد المجرد الموجود اقتسام الجواهر عندهم  
اربعة العقل والنفس والجسم بمعنى الصورة الجنسية حيث يتكون الهيولى  
وتركب الجسم منها ومن الصورة فالهيولى والصورة والجسم عندهم واحد  
والرابع البعد المجرد والمشاون يتكون البعد المجرد واقتسام الجواهر  
عندهم خمسة العقل والنفس والهيولى والصورة والجسم المركب منها فلم  
يلزم على شئ من المذهبين كون الاقسام الاوليه للجواهر ستة فليحمل على  
انه ليس بايراد حقي لا يقوم النظر وان كان مخالفا للفظ **قوله** لا سبيل  
الي الاول قيل في بيان بطلان كون المكان بعدا موهوما خاليا عن  
الشغل انه لو كان خلا بالمعنى المذكور لا يمنع حصول الجسم فيه لان  
اختصاصه بتجزؤ دون جبر ترجيع بلامر حجاج ليس فيه اختلاف اصلا واقول  
هذا الوجه لو تم لا فاذ انه لا يكون الخلا حيزا طبيعيا لا انه يتمتع حصول الجسم  
فيه اذ حصول الجسم فيه لا يلزم ان يكون لسبب الاختلاف فيه فيجوز ان يكون  
من خارج ويرد عليه ايضا ما قيل ان هذا متوجه على المكان بمعنى البعد

الموجود ايضا فما هو جوا بكم فهو جوا بنا وهذا الايراد انما يتوجه  
على قول من زعم ان المكان هو البعد المجرد لا الموهوم يعني جعل الوجه  
المذكور دليلا على انه موجودا موهوما كما لا يخفى ثم اقول **قوله** لك ان تقول  
لا يجوز ان يكون المكان سطحيا ولا بعدا موهوما او موجودا لعدم الاختلاف  
فيها فلم يتصور مكان طبيعي مع انهم قرروا ان المكان يكون طبيعيا ويؤيد  
ما ذكرنا ما نقل عن ثابت ابن مرزبان انه ليس لشي من الامكنة حالة بخص  
دون غير حقي يتصور ان جسمنا يطلبه دون ما عداه ومن الامارات  
الذالة على بطلان الخلا اي قاع اللحم في الجحود دخول الماء بعد المصل القوي  
في الرشاشه الصيغة السفة والانبويه وارتفاع الماء الراكد بانطباق  
طبق مسطح عند رفته ومثل ذلك كثير من كونه محله **قوله** باننا  
نعلم بالضرورة في اخره دعوى ابداة فيه غير مسبوقة لما ذكره السيد في  
حاشية شرح الطوالع من ان التفاوت في بعد ما بين الاجسام معناه  
انه لو كان هناك بعد موجود كان متفاوتا اذ لا يعقل حاطة الشئ  
بالنقي الصروف بل لا حاطة بحسب لقوم لا غير بل ادعاه هذا وان ليس  
غير بعيد على من انصف من نفسه **قوله** اقول ان الى اخره ذكر بعض الاشرا  
ان المراد الشق الاول اذ المقصود ابطال مذهبي المتكلمين والاشراقين  
والخلا عند المتكلمين لاشي في الخارج ولما يقولوا بالوجود الذهني  
يكون الوجود عندهم منحصر في الخارج فكل ما يكون لاشي في الخارج  
يكون لاشي محضا بزعمهم هذا الدليل الزايم لهم وخاصه ان الخلا قابل  
للزيادة والتقصان وما كان قابلا لهما لا يكون لاشي محضا بدية فلو  
كان الخلا معدوما في الخارج يكون لاشي محضا عندهم انتهى وفيه ما ينبغي



في الحاشية المنقولة عن الشارع **وقال** الشارع في حاشية على قوله  
 العادة حادية الى اخره مذهب لا شرايين ان المكان موجود في الخارج وهذا  
 المتكلمين انه لا شيء بمعنى انه معدوم في الخارج لا بمعنى انه معدوم في نفس الامر  
**فازقلت** الظاهر كلامهم انه لا يثبت للمكان الازمجرد ان لو لم يكن معدوما  
 في نفس الامر فمن اين علم ان مرادهم باللاشيء في الخارج دون نفس الامر  
 قلت من انهم لا يطلعون الموجود والمعدوم الا على ما شئ به موجودا خارجيا  
 انتهى ولا يخفى ما فيه اذ المتكلمون لما لم يقولوا بالوجود الذهني لم يكن فرق عندهم  
 بين اللاشيء في الخارج واللاشيء في نفس الامر فيكون المعدوم الخارج معدوما  
 في نفس الامر يعني شي هو ان اللاشيء ابطال مذهب المتكلمين تحقيقا لا الزائرا  
 اذ المناسب تحقيق حقيقة المكان لا المجادله **قوله** لانه لو وجد الي  
 اخره **قال** بعض المدققين دليلكم وان دل على ان المكان ليس بعدا  
 مجردا موجودا كان اما خلا او سطحا لان المكان مخصص في الانقسام للثالثة  
 والثاني بط لانه لو كان خلا لكان معدوما لكنه موجود ولو كان سطحا لكان  
 قابلا بحسب مخصوص في نقول هذا السطح اما ان يكون غنيا بذاته عن هذا  
 المحل او محتاج اليه لذاته وان كان الاول لزم ان لا يكون السطح حالاه  
 الجسم المخصوص الذي محله وان كان الثاني لزم ان لا يوجد السطح بدون  
 هذا المحل لان ما بالذات لا يزول بالعرض واللازم ربط وهو طر اذا بطل  
 القسمات تعين الثالث ولا يخفى انه يمكن ان ينقض الدليل بانه لو صح لزم  
 ان لا يكون المكان سطحا انتهى **واقول** ادلا ان المعارضة منظور  
 فيها بان يقال المراد بالسطح الذي هو حقيقة المكان سطح يوصف كونه حاديا  
 لا السطح المخصوص بخصوصه القابل بحسب كذلك فان اريد بالجسم المخصوص

قوله لكان قابلا بحسب مخصوص الجسم المخصوص بخصوصه يختار ان السطح الذي  
 هو المكان المطلق عن هذا الجسم المخصوص وهو محتاج الي الجسم المخصوص  
 وان اريد الجسم المخصوص بخصوصه **فأقول** لزم ان لا يوجد السطح  
 بدون هذا المحل من ان اريد به المحل المخصوص بخصوصه كما هو الظاهر  
 ان يكون غنيا عن هذا المحل المخصوص ولربك غنيا عن الجسم المطلق وان  
 اريد به محل مخصوص ما فم دلا محذور والحاصل ان جسم ما بازاء سطح ما  
 والجسم المخصوص بازاء السطح المخصوص وقدم مثل ذلك وثانيا ان النقطة  
 مجاب بمثل ما مر ولعل المتقطن به يتقطن به بعد ملاحظة ما ذكرنا فلا حاجة  
 الى التطويل وبه يندفع النقضان اللذان ذكرهما هذا المدقق الاول  
 انه لو صح الدليل لزم ان يكون المكان خلايا بعدا وهو ما لانه لو لم يكن خلا  
 لكان بعدا موجودا او سطحا وكل منهما باطل بالدليل الذي ذكرته ان  
 المكان احده من الامور الثلاثة اما السطح او البعد فهذا الدليل واما الخلا  
 فلو جوب كون المكان موجودا والخلا معدوم وقد يقال هذا الدليل  
 يبطل كونه خلا ايضا وفيه تأمل ووجه الدفع ظ مما سلف ومدار الكل  
 على الخلط بين الخاص بالمخصوص والخاص مطلقا فافهم **قوله** فينتج  
 دأيرة المناقشة الي اخره **قال** في الحاشية لان البعد المجرد الموجود  
 في نفس الامر مخالف بالمهية للبعد الموجود في الخارج في يجوز ان يكون الاول  
 غنيا لذاته عن المحل والثاني مفتقر اليه انتهى **قوله** لانه موقوف على  
 تماثل الى اخره لو كانت الابعاد متماثلة لم يكن بعدا مجردا عن المادة لتحقيق  
 البعدا الغير المجرد بلا شبهة فاحتياجه الى المادة لذاته على ما قد وافيكون  
 الكل ماديا ولا يتوهم قلب هذا الوجه اذ تحقق البعد مما ينطرق اليه الشبهة



**قوله** مع ان المادة اعراضا لا تتبدل ليس علي ما ينبغي بل المناسب ان  
يقول المادة بعضها اعراض وبعضها جوهرية ويجوز ان يكون الابعاد  
الجوهرية المادية مخالفة بالمهية للابعاد المحركة بل يكفي ان يقول الابعاد  
الجوهرية المادية مخالفة بالمهية للمجردة وهذا **قالت** الشارح في الحاشية  
يلزم من تمام كلام المصنف سلب لتقيضين عن البعد **فأقول**  
ملذه ان المكان ليس بعدا معدوما ولا بعدا موجودا والمحذوف  
بالكراس المستقلين من بلد الى اخر وكذا الحوت الواقع في الماء  
الجاري اذ الحركة حركة مساوية لحركة الماء بحيث لا يفارق سطح الماء  
ضيقه ساكنا لتبدل السطوح في الصور الاول دون الثانية وليست كذلك  
**واجب** عن الصورة الاولى بمنع لزوم كونها محركة وانما يكون كذلك اذا كان  
استبدال الامكنة ناشيا من متحرك فيها وليس كذلك وعن الصورة الثانية  
بانها متحركة فيها فيه التبدل لا فيما لم يتبدل فلا يتم كونها ساكنة **وهذه**  
الفلاطون ومتابعوه الى ان المكان هو البعد الموجود المجرد واورده عليه  
اولا انه لو كان كذلك لزم من حصول الجسم فيه تداخل الابعاد وهو محال **واجب**  
يمنع استحالة تداخل البعد المجرد مع المادي انما لم تداخل المادي مع مثله  
اذ يجوز ان يؤدي الى جواز دخول اجسام العالم في حين خروجه واما تداخل المادي  
مع المجرد فلا يؤدي اليه وثانيا بان لو كان المكان هو البعد فان كان قابلا  
للحركة الابدية التي هي الانتقال من مكان الى آخر يلزم ترتيب الامكنة الى غير  
النهاية وهو محال **لست** خاله الله ولان جميع الامكنة الغير المتناهية  
لكونها من جنس البعد يكون قابلا للحركة الابدية فيلزم ان لا يكون الجسم  
ايضا قابلا لها لانه يلزم من البعد المتناهي لقبول الحركة **ولزم** من ثانيا

الشي من ان ذلك الشيء **واقول** فيه وجوه من البحث الاول  
ان لزوم ان لا يكون الجسم المجرد طبيعة جنسية مثلا  
ويكون الابعاد المجردة مخالفة الحقايق فيجوز ان يكون بعضها قابلا للحركة  
وبعضها غير قابلا الا ان ينقل الكلام الى غير القابل ويتشبه بما ذكره اخرا  
بانه يلزم ان يكون البعد القابل غير قابلا لانه ملزم من البعد المتناهي الى  
اخره فيتوجه عليه ما سيذكره الثاني انا لا نعلم كون جميع الامكنة  
وان كان من جنس البعد قابلا للحركة لجواز ان يكون قابلية الحركة مخصوصة  
بالمتناهي وما لا يتناهي لا ينصف بالقابلية **الثالث** انه لو تم **الذي**  
لزم عدم وجود الجسم التعليمي وكذا الوازم الجسم الطبيعي اذ لو  
وجد فاما ان يكون قابلا للحركة في المكان بمعنى البعد والا والاول  
بطل لو كان قابلا وجب ان يكون مكانا ايضا قابلا لا لزم عدم قبول  
الجسم الطبيعي لها ايضا لما ذكر بعينه فلو صح ما ذكر لا يتفق لوازم الجسم الطبيعي  
فانبغي للجسم الطبيعي وجوبا ان يختار وجود الجسم التعليمي وكونه قابلا للحركة  
في المكان بمعنى غير البعد كالحركة ولزوم عدم قبول الجسم التعليمي ثم اذ  
كونه فلزوم السطح غير قائل **الرابع** ما تفتن به بعض الاصحاب وهو  
انه لو صح لزم ان لا يكون المكان سطحا اذ لو كان سطحا فان كان قابلا  
للحركة الابدية يلزم ان لا يكون قابلا يلزم ان لا يكون  
غير المحدود قابلا للحركة الابدية لانه ملزم من السطح المتناهي الى ما ذكر  
الحائس انا لا نعلم لزوم كون الجسم غير قابل للحركة علي تقدير قبول البعد  
للحركة وما ذكره لبيان مقدوح اذ من افاة البعد للحركة ثم بل المفروض  
عدم قابلية الحركة وهذا لا يقتضي كونه منافيا للحركة ملزومة فتدبر



**واجيب** ايضا بان البعد القايم بالجسم مخالفاً بالمهية للبعد المجرد  
 فيجوز ان يكون الاول قابلاً للحركة دون الثاني ولا يخفى انه لا يتم الا  
 بضم ما ذكرنا فافهم **وثالث** بانه لو كان المكان هو البعد لم من تمكن  
 الجسم فيه اجتماع المثليين **واجيب** بان المثلثة منه لما مروراً بها بانه لو كان  
 بعد الزمان ستكون المتحرك اذ فرض حركته على حسيه من راسها الى نهايتها  
 ويتحرك الحسيه على خلاف جهة الهل حركتين متساويتين قد راساى قد را  
 فله لعله اذ ترتب الحسيه فلا يتبدل البعد فلم يكن متحركاً مع انه متحرك  
 ضرورة وفيه اولاً ان المرص المذكور لعله مع والمج قد يستلزم محلاً وثانياً  
 انه معارض بما ذكر من الحوت بالماء الجاري المتحرك حركة متساوية بحركة  
 الماء بحيث لا يفارق سطح الماء فتذكر وثالثاً اختياريته ساكن فيما لم يتبدل  
 ومتحرك فيما يتبدل كما سبق فلا تعقل من جملة دليله ان يكون المكان سطحاً ثابتاً  
 بشئ وذهب بعض الحكماء بجمع المتكئين الى ان المكان بعد موهوم مجرد  
 عن الماء مساو للممكن واستدل على انه لو كان موجوداً فان لم يكن ذات  
 وضع فلا يقارنه ذو وضع ثم لجواز ان يكون بعد مجرداً متوسطاً بين الجوانه  
 المجردة والاجسام المكشفة لما مر تقلا عن الاشترايين وثانياً ان قوله  
 كل ذي وضع له مكان ثم اذا المحدد لا مكان له كما هو رأي المشائين على ان  
 الامارات التي ذكرنا يفتقن ان يكون المكان موجوداً **وقد بر** **واقول**  
 يرد على الكل انه ليس شئ منها طبيعياً لشئ من الاجسام لا يستواء الابعاد  
 المجردة الموهومة والموجودة والسطوح في الطبيعة كما مر فالقرب ما افيد  
 انه الجسم المحيط من جهة الاحاطة من غير ملاحظة جانب آخر وهو قريب  
 من معناه اللغوي وهو ما يمكن وسبق فيه الجسم هذا ومن اقوي دلائل

اصحاب الخلا الزمانا للحكما انه يجوز ان يكون صفته ملساً ماسة بمثلها وذلك  
 طبعاً للحكما ولا شك انه يجوز رفعها عنها ففي ان وقوع الارتفاع يقع الخلا  
 بينهما ضرورة ان الهوا او جسم آخر انما ينتقل اليه من الاطراف بالندرج ففي  
 ان كون الهوا مثلاً في الطرف لم يكن في الوسط شئ اصلاً وانما الزمان اما له  
 لانه يجوز عند المتكلمين ان يخلق الله تعالى دفعه شاغل بينهما بحيث لا يكون  
 بينهما خال فيه ان اصلاً ومحصل الجواب ان الرفع حركه والحركة تدريج  
 لا آتي وحاصله ان اللاماسة انما يحصل بعد الحركة وما بين ابتداء حركة  
 اللاماسة الى وقوع اللاماسة زمان لما تقرر من عدم جواربها الى الايات  
 ففي ذلك الزمان يتحرك الجسم من طرف الى الوسط بحيث لا يبقى بين  
 الصفيين في ان من الايات بلا شاغل وبالجمله لان جواز الرفع بان يتحرك  
 احدهما الى الجانب المقابل للآخر بل متقياً انفصال احدهما عن الآخر بتحرك  
 احدهما الى اخدي الجانبين كالقير واشتمال لا غير فلم يلزم على الحكماء وقوع  
 الخلا والامارات المذكورة ساً بقا ما يقوى المنع وقد يقال لك ان يستند  
 على امتناع الخلا بانه لو وجد الخلا بان يوجد جسمان غير متلاقيين ولا  
 يوجد بينهما شئ اصلاً وفرضنا ان يتحرك فيه متحرك فلا يقطع مسافة  
 في آن ضرورة بل شياً فشيئاً فيقبل المتحرك الى احد منهما ثم يتجاوز الى  
 الى حد آخر فيوجد فيه حدود مختلفة منكراً بالنسبة الى الحركة الموجودة في  
 الخارج مع قطع النظر عن فرض فارض وكل ما هدا شانه فهو موجود في الخارج  
 فلا يكون لاشياء محضاً وهو المطلوب لكن لم يثبت به امتناع الخلا بان يوجد  
 جسمان غير متلاقيين ولا يوجد جسم بينهما بل يوجد بينهما بعد مجرد  
 عن المادة كما اسما فلا طون انتهى **واقول** فيه بحث اما اولاً فلا بد



ان اراد بقطع المسافة قطعها في الخارج كما يدل عليه **قوله** بالنسبة  
الى الحركة الموجودة الى اخره فنقول هذا الفرض لعله محتمل  
محالا وان اراد قطعها توها ونجود الفرض فلا يجد به نقضا وموظظ لظهور ان  
اللازم محتمل توهم وجود حدود بالنسبة الى الحركة المتوهم وكل ما هكذا  
مشا نه لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج بل للارمان يكون موجودا بحسب  
التوهم فيجوز ان يكون لاشيا محضا في نفس الامر ولزيد التوضيح نقول  
لو فرضنا حدارين غير متلاقيين معلقين بان لا يكونا على ارض ولا يكون بينهما  
جسم لا يكون مسافة عنهما في نفس الامر حتى يتصور قطعها فيها بل المسافة  
والقطع والحدود كلها مفروضة صرفه فلا يلزم وجود الحدود والمتعلقة  
بالنسبة الى الحركة الموجودة الى اخره فنقول **س** هذا الفرض لعله محتمل  
والمحتمل قد يستلزم محالا وان اراد قطعها توها ونجود الفرض فلا يجد به  
نقضا وموظظ لظهور ان اللازم محتمل توهم وجود حدود بالنسبة الى الحركة  
المتوهم وكل هذا مشا نه لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج بل للارمان يكون  
موجودا بحسب التوهم فيجوز ان يكون لاشيا محضا في نفس الامر ولا يلزم المط  
وان فرضنا حدارين غير متصلين على وجه الارض ولا يكون بينهما جسم فيجوز  
ان يتحرك شئ على سطح الارض الواقع بينهما فيوجد حدود في السطح المفروض في  
موجود في الخارج فقط ولم يلزم كون الخلا موجودا وهو واضح واما ثانيا فلا  
لو ثم ما ذكر لك في ان يقول قطع ما بينهما غير متصور سواء كان زمانيا او انبيا قصة  
تطويل بلا طائل فتدبر ثم ان هذا الكلام مأخوذ مما ذكره في ابطال كون المكان  
لاشيا محضا من ان الخلا قابل للزيادة الى اخر ما ذكره الشارح وقد اطلت الكلام فيه  
ووضعه في غير موضعه كما مشا نه حيث قال لكن لم يثبت الى اخره الا انه لم يثبت

بانتساب فلا الى خلاه آخر واما ثانيا فلا نه لوجاز وقوع الخلا بالمعنى  
المذكور في الدعوى فيجوز ان يكون الحركة فيه مستحيلة بان يكون مشروط بقوام ثنائي  
المسافة كما هو المشهور ودعوى لبداهية في انه لوجاز ذلك كانت الحركة فيه سهل  
غير مشبوهة فتدبر **قوله** على تفسيره الى اخره الظ من عبارة المصنف ان  
المكان غير الحيز حيث ذكر كلا منهما في فصل آخر ولما كان المكان عند  
السطح لم يقل كل جسم له مكان لئلا ينتقض بالمحدد فقول القائل ليس له حيز  
على تفسيره الى اخره غيرم والظ من كلام الشيخ وغيره ان الحيز اعم من المكان  
والوضع كما سيبي في الشرح فالمكان فرد من افراد الحيز على ما هو الظ من  
كلام الشيخ فمعنى الكليية ان كل جسم اما له مكان طبيعي او وضع طبيعي وبعنى  
المناقشة في كون المكان طبيعيا كما مر وما ذكره الشارح من ان الحيز به  
يتمايز لاجسام الى اخره فارد عليه بعض الشراح انه يصدق على الاعراض  
المحمولة كالالوان والاشكال والاطلاق الحيز على اكثرها غير  
معلوم ويمكن دفعه بان عرض الشارح من ذكر هذا الكلام مر بيا ان كون  
الحيز اعم من المكان وهذا الفرض تحصيل من المذكور فلا باس بكونه  
اعم **قوله** ولا بعد في ان يكون الى اخره غرضه تطبيق الجواب على  
عبارة المصنف حيث قال له حيز طبيعي وذكر بعض الشراح ان كون تلك  
الحالة التي يتبادر بها المحدود عن غير طبيعيا له غير معلوم وفيه نظرتا مثل  
**قوله** وان لم يكن شئ الى اخره لا بعد في ان يكون وضعه بالقياس الى  
ما حيزه طبيعيا له ولعله ذكره بطريق الفرض والتمثل **قوله** فان قلت  
هذا مناف الى اخره حاصل السؤال ان المغايرة بين الحيز والمكان  
صحيحة على مذهب القائلين بالحيز يعني المتكلمين واما على راي الحكماء



المشايين من ان المكان هو السطح تابعهم المصنف فغير صحيحة  
لما ذكره المحقق الطوسي من انهما عندهم واحد **وقول** يمكن ان يكون مراد  
المحقق بكونهما واحد صدقهما على شيء واحد وهذا الايناف في عموم الحيز وتوضيح  
الكلام انه محتمل ان يراد بالمعاصرة بين المكان والحيز عند المتكلمين المبنا  
وهذا الايناف في العموم المذكور في الجواب وبما ذكرنا التذرع التذافع  
بين كلام المحقق وكلام الشيخ فافهم وتفصيله ان المحقق ذكر هذا الكلام  
في شرح قول الشيخ في الاشارات في بحث ابطال الحيز انه لو جاز يجوز  
فيه مدخله الواسط حتى يكون مكانا واحدا وما ثبت فيه واحدات  
المحقق بهذا القول المذكور في الشرح الى ان المكان والحيز يصدقان  
على شيء واحد عند المشايين ولهذا قال الشيخ مكانا واحدا الى اوجه  
يعني ان المراد بهذه العبارات ظاهرنا واحد والمعايرة بين المكان  
والحيز انما هو عند القائلين بالحيز اي المتكلمين والشيخ اطلقها على  
واحد في هذا المقام على مذهب المشايين لا المتكلمين وهو البعد  
الموهوم كما ذكره الشارح وهو عبارة السيد المحقق في شرح المواقف  
واما الذي ذكره المحقق الطوسي من ان المكان عند المتكلم قريب  
من معناه اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتكلم والاعتماد عندهم ما يشبه  
الحكيم مثلا فقد نسب السيد المحقق في شرح المواقف هذا الرأي الى  
العامّة حيث قال بعد تفصيل المذاهب الثلاثة هذا ما عليه أهل  
العلم والتحقيق واما العامة فانهم يطلقون المكان على ما يمنع الشيء من  
النزول فيجعلون الارض مكانا للحيوان دون الهواء المحيط برأيتي عبارة ولم  
يجد اطلاق المكان على ما يعتمد عليه المتكلم في غير ما نقله الشارح

عن المحقق في شرح الاشارات **قوله** عدم تأثير القواصر  
اشارة باضافة التأثير الى عدم لزوم فرض عدم العاشر في الاستدلال  
بل يكفي فرض عدم التأثير وهو واضح **قوله** اذ لا يمكن الى آخره اقول  
لما كان الظاهر ان الطبيعة هي الصورة النوعية وبإبطال كون الحيز مستندا  
الى العاشر لا ينفي استناده الى الطبيعة اصناف الشارح في استناده  
الى الجسميه والهيوولي حتى ينفي استناده الى الطبيعة لكن يبقى ههنا شيئا  
الاول انه يجوز ان يستند الى حصة من الجسميه المتحققة في جسم  
لغوي بعد جسم تسليم ان الجسميه طبيعية نوعيه وما ذكرنا من مقدور  
اذ تساوى نسبة الحصة المعينه الى الاختيار ثم وتساوى اصل الجسميه  
اليها ولا يجدي نفعا فتأمل **الثاني** انما ذكرنا في الاستناد الى الهيوولي  
لوقد انما يتم في هيوولي العناصر واما في هيوولي الاقل لا فلا لا هنا  
انواع متخالفة فيجوز ان هيوولي لكل منشا اختصاصه بحيز دون آخر  
على طبق ما ذكره الشارح في بيان استناد اختصاص الاثار الى الهيوولي  
من غير حاجة الى الصورة النوعية على انه لا يتم في العناصر ايضا  
بمثل ما ذكره في بحث الصورة النوعية لجواز ان يكون الاستناد  
الحيز في كل عنصر بواسطة كيفية حاصلة فيه لا جملها اسعد  
المادة لحصول العنصر في حين معين لا بد لغيره من دليل الثالث  
انه يجوز ان يراد بقول المصنف انما تشخصه لطبيعة انه تشخصه لا امر  
خارج لا يستند الى الطبيعة ويؤيده ذلك ما صرح به السيد المدقق  
في حاشية الحديدة على شرح التبريد من ان الحيز الطبيعي ما كان لا من ما  
غير مستندا الى ما يفارق الطبيعة ونقل في عموم ذلك كلاما من الشيخ



لا نطول الكلام بذكره ولهذا لم يذكر المصنف في الاستناد  
 الى الهيولي والجسميه و به يندفع كثير من الارادات **قوله** فان  
 قلت تاثير الفاعل الى اخره قد تفرد اصل الايراد بطريقتين  
 المعارضة بان يقال دليكم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما يدل  
 على خلافه هو انه لو جاز ان يكون لجسم حيز طبيعي كانت الطبيعة  
 مستقلة في حصول الحيز واستقلالها فيه نظر لان الطبيعة بدون تاثير  
 الفاعل معدومة فلا يكون مقتضية للمحصل فيه واذا كان بدلية  
 الفاعل لا يكون مستقلة والجواب منع الشرطية لجواز ان يكون الطبيعة  
 علة مستلزمة للمحصل لا مستقلة بل الظان الطبيعة بعد وجوده تحقق  
 الحيز مستلزمة للمحصل فيه على القول بالحيز الطبيعي وقد تفردا المعارضة بوجه  
 آخر هو ان الحيز لا يستند الى غير الفاعل اذ هو من لوازم وجود الجسم  
 ولا يمكن تحقق التاثير في الشيء بدون التاثير في لازمه والجواب  
 منع المقدمة الثانية كما سيذكره **قوله** فان الابن الى اخره هكذا  
 زيادة على السند وليس على ما ينبغي بل يكفي ان يقول ان الابن من  
 لوازم وجود غير المحدود ويجوز التاثير في وجود الشيء مع التاثير في لازمه  
 فيجوز ان يكون موجد الجسم موجد له في حيز معين ولا حاجة الى ما التزم  
 من عدم ما كان تحقق التاثير في الشيء بدون التاثير في اللازم اذ  
 هو خلاف الواقع بزعمهم لما تقدرا ان الواجب تعالى يؤثر في العقل  
 الاول الملزوم له تعالى مع انه تعالى غير مؤثر في نفسه **قوله** قلت  
 هذا واراد الى اخره فيه ان الايراد المذكور مع منع كما صرح به فليس للعاقل  
 بانه السطح ان يمنع كون الابن من لوازم وجود الجسم لكونه منعا على السند

وهو غير موجه وعلى ما حررنا لا يوجه للمنع وان فرض كونه موجه  
 فافهم **قوله** واورد عليها الى اخره هذا انما يوجه على ما حذره  
 كلام المصنف واما على ما حققه السيد الموفق من ان الحيز الطبيعي مالم يكن  
 للامور المنفكة مدخل في الحصول فيه فلا يوجه له وهو **قوله** لا يجوز  
 ان يكون لجسم حيز ان الى اخره يوجه عليه ان الجسم المتمكن مكانه حيزه وله  
 وضع وحاله بها ممتاز عن الغير فينتقض بغير المحدود من الاجسام وهو انه  
 ان المراد انه لا يمكن ان يكون لجسم حيز ان بمعنى المكانين ويؤيد قوله اذا  
 حصل في احدها فافهم على ان قول الشيخ له حيزا ما كان واما منع  
 يدل على ان الوضع حيز فيما لم يكن له مكان وكذا قوله تعالى فان  
 كان ذا مكان كان حيزه مكانا فتدبر **قوله** اورد عليه ان عدم الطلب  
 الى اخره هذا الايراد للفاضل القوشى **والجواب** عن السيد الموفق  
 بان تفسير المكان الطبيعي يقتضي ان لا يكون العنصر المطلقا طبيعيا اذ هو  
 ما يكون مطلوب الحصول عند الخروج واقول فيه نظراذ المسئلة  
 مع يكون بدئية والقول بان ما ذكره من الاستدلال بانه في غاية  
 البعد **قوله** اقول لا حاجة لانما الى اخره اقول حاصل كلام القائل  
 تخدير الدليل وتوضيحه لو كان لجسم حيز ان طبيعيا فاذا اخلي <sup>طبيع</sup>  
 لا بد ان يحصل في احدها اذ الحصول في كل منهما في ان واحد مع بدئية وعدم  
 الحصول في شي منهما مناف لكونهما طبيعيتين فتعين الحصول في احدهما و قد  
 يلزم ان لا يكون الثاني طبيعيا كما ذكره المصنف اذ الجسم فرض مع عدم تاثير  
 القواسم فرض القائل بيان ان مقدر الشرطية متعين وهو الحصول  
 في احدهما فتعين ما امله المصنف فلا يرد عليه وذكر بعض الشراح



ان هذا التظويل لاحاطة الاحتمالات لان تمام كلام المصنف  
عليه انه يمكن منع الملازمة بل امكان ابطالها لو كان له حيزان لم يكن  
حصوله في احدهما والا لزم الخلف **واقول** فيه او لا ما عرفت  
من انه لا تمام لكلام لا المجرد احاطة الاحتمالات وثانيا ان المنع مكابرة  
لظهور ان المفروض كونهما طبيعيتين فلو لم يكن الحصول في احدهما يلزم  
خلاف المفروض وثالثا ان ما ذكرنا لابطالها مقتدوح بان لزوم  
المح انما نشأ من تعدد الحيز الطبيعي لا من امكان الحصول في احدهما  
لظهور انه ممكنا علي الفرض المذكور كما ذكرنا فافهم **قوله** فصل في  
الشكل قد مر تغيير الشكل في بحث تناسلي الصورة فلا حاجة الى  
الاعادة والمناسب الخواله في بيان المقدمتين الى السابق بان  
يقول قد مر بيان المقدمتين والخواله في احدهما دون الاخرى من نقصان  
بيان الاخرى ليس على ما ينبغي **قوله** فاذن هو غير طبيعة فيه  
اولا ما مر من تناسلي الصورة من انه يجوز ان يكون الشكل المطلق مستندا  
الي الجسم المطلق والشكل المعين الي الحصة المعينة منها وان كانت  
الجسمية طبيعته نوعيه فلم يثبت كونه طبيعيا اي مستندا الي الصورة النوعية  
وثانيا مثل ما مر في بحث الصورة النوعية من الاختصاص بالادار  
في العناصر **واقول** منها الشكل لان المادة كانت متصفة بكيفية لا جلتها استعد  
لقبول الشكل المعين وفي الفديكات لان المادة فيها لا يقبل الا الشكل  
المعين **والجواب** المذكور مع كونه تغييرا لدليل لو تراه جزي ههنا  
كما لا يخفى **قوله** اورد عليه ان تشكل الجسم يتوقف على تناسلي ابعاد  
الجسم وهو لا يزم لطبيعة الجسم فيكون الشكل مستندا الي الطبيعة بواسطة

التناسلي الذي ليس لازما للطبيعة من حيث هي وما يكون كذلك لا يكون  
من الاعراض الذاتية ويمكن حمل الايراد على المعارضة بان يقال دليكم وان  
دل على مطلوبكم لكن عندنا ما سعه وهو انه لو كان الشكل طبيعيا لكان من  
الاعراض الذاتية لكنه ليس كذلك اذ يشكل الجسم بتوقفه الخروج يمكن الجواب  
عنه او لا يمنع قوله ان طبيعة الجسم لا يقتضي تناسلي ابعاده وثانيا يمنع عدم  
استندام الطبيعة مستندا بما ذكره الشيخ في المقالة الثانية من الهيئات  
الشفاف بقوله التناسلي لا يزم له اي للجسم وبدلائل ابطال عدم تناسلي الابعاد  
حيث يدل على عدم جواز عدم التناسلي في نفس الامر فيكون التناسلي لازما  
للجسم غاية الامر ان يكون لازما غير بين محتاجا الى الواسطة في الاثبات  
وهذا لا ينافي في كونه عرضا ذاتيا اذا اعتبر في العرض الاول الذي هو اخص  
من العرض الذاتي في الواسطة في العروض الا الاثبات وبما ذكرنا يتدفع السوء  
على التقرير الاول لما ظهر من ان التناسلي عرضا ذاتيا للجسم فيكون طبيعيا  
وقيل كلام الشارع يدل على ان ما يكون عرضا ذاتيا للشيء يكون طبيعيا  
له سواء كان مستندا الي الطبيعة ام لا وكانه سابقا في الخبر يدل على ان الطبيعي  
ما يكون مستندا الي الطبيعة حيث قال فنعين استناده الي امر داخل فيه مختص  
به بمعنى الطبيعة وبينهما تناسل **واقول** فيه او لا ان المناقاة محل كلامه اذ  
الطبيعي هو العرض الذاتي وما كان مستندا الي الطبيعة يكون عرضا ذاتيا بلا شبهة  
فكانه سابقا لاينا في المذكور منا اذ الخاص لاينا في العام وانما المناقاة  
اذا فسرا الطبيعي مرة بما يستند الي الطبيعة ومرة اخرى بما يكون عرضا ذاتيا  
سواء استند الي الطبيعة ام لا واين هكذا من ذلك وثانيا انه يجوز ان يكون  
الطبيعي ما استند الي الطبيعة ويكون حاصل الايراد ان الشكل ليس عرضا



ذاتيا للجسم فضلا عن كونه طبيعيا له وقيل ان كلام الشارح هنا يدل  
 على ان الواسطة اذا كانت لازمة يكون العارض بتلك الواسطة  
 عرضا ذاتيا وليس كذلك بل يجب ان يكون الواسطة مساويا  
 اعم اذا التماهي عرضا للسطح والخط **وقول** فيه نظرا ليس كلام  
 الشارح دالة على ما ذكره اذ محصله ان العارض بالواسطة الغير اللازمة  
 لا يكون عرضا ذاتيا فضلا عن كونه طبيعيا ولم يلزم من ذلك ان يكون  
 العارض بالواسطة اللازمة عرضا ذاتيا فضلا عن كونه طبيعيا ولم يلزم  
 من ذلك ان يكون العارض بالواسطة اللازمة عرضا ذاتيا لجواز ان يحتاج  
 صيوره عرضا ذاتيا الى مساواة الواسطة فهذه المناقشة انما نشأت  
 من ايهام العكس **الكي قوله** هذا محضه واراد الى اخره انما يتوجه ذلك  
 في المكان بمعنى السطح نظرا الى الجسم المطلق ولم يقل احد بالمكان الطبيعي  
 بمعنى السطح للجسم من حيث هو جسم بل صرحوا بان المحدود ليس له مكان طبيعي  
 المذكور فضلا عن الطبيعي وهم قائلون بان كل جسم متحرك له مكان طبيعي  
 بالمعنى المذكور ولا محذور اذا المتحرك على رغبهم هو غير المحدود من الاجزاء  
 وله مكان طبيعي ووجوه الخارج الى غير المحدود لا رمة قطعاً فلا يكون غريباً  
**قوله** في الخروج من القوة الى اخره هذا التعريف للقوة ما وورد عليه  
 المعلم الاول بان فيه دورا لان معرفة التدريج يتوقف على الزمان اذ التدريج  
 هو الحصول لا دفعه والدفعه الان والآن عبارة عن ظرف الزمان والزمان  
 مقدار الحركة **والجواب** المشهور عنه منع توقف معرفة التدريج على الزمان  
 مستندا بان التدريج بديهي وقال السيد المحقق في حاشيته على الشرح المتقدم  
 يمكن تقديرا له ووجه اخر وهو انه لا يمكن بفعل التدريج بدون تعقل

الزمان سؤا قلنا ان تصور التدريج بديهي او لا وحيى بجانب  
 يمنع توقف تعقله على تعقل الزمان وخاصة ان توقف تصور التدريج  
 على تصور الزمان مما وان كان التدريج نظريا اذ غاية ما لزم من ذلك  
 ان يكون تصور التدريج متوقفا على الان وتوقف معرفة الان على معرفة  
 الزمان مما وان توقف ثبوت التدريج على ثبوت الزمان او الثاني  
 لا يستلزم الاول **والجواب** الشارح بان اللازم توقف هبة الحركة  
 على وجه الزمان لا على كنهه وان توقف كنه الزمان على ماهية الحركة  
 ولا محذور على ان المعرفة مطلق الحركة وما يتوقف عليه الزمان  
 حركة مخصوصة هي حركة الفلك الاعظم وهي لا تتوقف على مطلق الحركة  
 الا اذا كانت جزءا لها وهو مما انتهى وانت خبير بما ذكره العلاءه بكارة  
 صريحة اذ ليست حركة الفلك الا حركة مضافة الى الفلك المخصوص فالمنع  
 كما ترى وفيه نظرا فاهم **قوله** على سبيل التدريج قيل ينتقض  
 التعريف بالقوة اذ لها خروج من القوة الى الفعل تدريجاً وليست  
 الحركة وجوابه ان التعريف كما ذكرنا للقوة ما وهم لا يشترطون المساواة  
 بين المعرف والمعرف فلا محذور فيه يندفع ما قيل انه ينتقض بخروج المفعول  
 التي يقع فيها الحركة لانها خارجة من القوة الى الفعل تدريجاً وباللغة  
 والانتقال لما صرحوا بان الاول باثر غير قادر والثاني باثر كذا فينتقل  
 فيها الخروج من القوة الى الفعل تدريجاً كما سيذكرهما الشارح والتحقيق  
 ان الحركة خروج صفة من صفة الشيء من القوة الى الفعل او خروج الشيء في  
 صفة من صفة من القوة الى وجع لا يوجب لما ذكر من النقوض **ثم اعلم** ان حقيقة  
 الحركة الانتقال التدريجى وهو المراد بالخروج المذكور فلا يتوهم ان خروج



الخروج تدبر في ايضا وهكذا فيتم علي انه اعتباري ولا استحالة فيه  
وايضا يجوز ان يقال ان خروج الخرج نفس الخروج كما يقال ان  
وجود الوجود نفس الوجود فتدبر **قوله** الموجود الى اخره الذا ان المراد  
من الموجود ما هو اعم من الخارج واللا لم يصب عند الحركة بمعنى القطع من  
اشتماله للقطع بعدم وجودها في الاعيان واما على ما هو التحقيق كما عرفت  
فيجوز حمل الموجود على الخارج كما هو المتبادر **قوله** والالكان وجوده  
بالقوة الى اخره وكان كونه بالقوة ايضا بالقوة فيكون القوة حاصلا وغير  
حاصلا على ما ذكره الكايتي في حكمة العين وحاصلا على ما حققه السيد  
قدس سره في حاشيته ان كونه بالقوة عبارة عن الاستعداد الموجود فيه  
فاذا كان هكذا الاستعداد بالقوة لم يكن حاصلا فيكون حاصلا وغير  
حاصل **قوله** فاما ما بالفعل الى اخره اورد عليه العلامة الشيرازي في  
حواشيه على حكمة العين انه لو كان الشئ بالفعل من كل الوجوه لكان  
كونه بالفعل ايضا بالفعل ويتم وايضا لا بد لكل شئ من صفات اصنافه  
لم يكن متصفا بها فبذلك فلا يكون الشئ بالفعل من كل الوجوه واجيب  
عن الاول بان النظم المذكور في الاحوال الاعتبارية ولا استحالة فيه وفي كلام  
يظهر على المتأمل وعن الثاني بان الكلام في الامور الحقيقية لا الاعتبارية  
واقول في هذا ينبغي الاول ايضا بان كونه بالفعل من الامور الاعتبارية واما  
كونه بالقوة فالمراد به الاستعداد الموجود فيه كما نقلنا عن السيد قدس سره  
في بيته ما نقلنا عن حكمة العين من انه يلزم ان يكون كونه بالقوة ايضا بالقوة  
لكن يبقى شئ هو ان الوجود من الامور الاعتبارية فلم يلزم على الشق الاول كون  
وجوده بالقوة كما لا يخفى وذلك ان يخيب عن الثاني بان الكلام في الامور الحقيقية

لا الاصناف في الاعتبارية فتدبر **قوله** من حيث انه بالقوة الى اخره  
اي بالقوة في بعض الصفات لما عرفت **قوله** وهو الكون والفساد  
فيه مسامحة **قوله** او على سبيل التدريج يتوجه عليه منع الانحصار  
لجواز الواسطة بين الدفئ والتدريج كما حقق الشيخ في الشفا من ان عدم  
الان في الزمان لا دفي ولا تدريج اذ لم يحصل في آن فلا يكون انبأ ولو  
كان تدريجا لا نقسم الان محضوله في الزمان لا بمعنى الانطباق عليه  
بل بمعنى انه يتحقق في تمامه وفي كل آن يفرض فيه ذلك ان يستدل على ثبوت  
الواسطة بان الحركة في الموهلة على ما قررنا لا يتحقق الا بان يكون الموضوع  
في كل آن مفروض زمان الحركة موضوعا تقدر من الموهلة حقيق او اعتباري  
لا ينصف في الالة السابق واللاحق فيقول مرؤال الانصاف بفرد منها لا يكون  
في ان الانصاف به وهو ظاهر بل في غيره فاما ان يكون في زمان بعد معنى الانطباق  
عليه فلا يكون في ذلك الزمان منقسما بفرد آخر منها ضرورة امتناع الانصاف بآخر قبل  
زوال الاول او في آن آخر والثاني في حينها زمان فاذا كان الزوال في الآن  
الثاني كان الموضوع منقسما به قبل هذا الان تمامه فلا يكون متحركا فيها  
لوقت مرؤاله في الزمان بالمعنى المذكور وهو المطر ثم اقول في  
فيه نظرا ذا الزوال اذا كان في الزمان بالمعنى المذكور لكان الانصاف  
باقيا فلا يكون الموضوع متحركا فتأمل فيه هذا اجمال الكلام  
فيه وسيجي تفصيله في بحث الفلكيات ان شاء الله تعالى **قوله** اقول  
فيه بحث الى اخره **اقول** واما ثانيا فلان الحركة بمعنى المتوسط  
امر دفي كما سيصرح به المشرح في الفلكيات بان الكون يطبق على حدوث صورة  
نومه والفساد على زوالها ويطلقان على الحدوث بعد العدم والعدم

منها لا يتبين انما هو  
سبيل التدريج



بعد الوجود والمراد بالكون ههنا هو المعنى الاخير فاندفع الانتقاضات  
كما لا يخفى وقيل في دفع الاول ان المراد خروج الجسم والمنفى ليست بجسم  
وفيه تطراد المقسم هو الشيء الموجود ولا يخص فلا يندفع الايراد ببيان  
المراد وقال الشارح في حاشيته على هذا المقام توضيحه ان الكون في غيره  
فهم حدوث صورة نوعية والفساد نه والها وقد اتفقوا على انهما لا يكونان  
الا دفعة فكل كون وفساد دفعة واما ان كل دفعة في فعله التزاع وانما لم يذكر الاضام  
لانهم متفقون على وقوع الانتقال التدريجي فيها بالتتابع كما سنبينه انتهى ولا  
يجوز ما فيه اذ كل دفعة كون وفساد بمعنى الحدوث بعد العدم والعدم  
بعد الوجود بلا تزاع نعم ليس كل دفعة كون وفساد بمعنى حدوث الصور  
وزوالها وابن هذابن ذلك وقال بعض السراخ حصول الصفات  
للنفس حركتها من باب الكيف وعدم التسمية من معلوم والانتقال في  
جميع المقولات دفعة لكن اطلاق الحركة عليها باعتبار المبدأ والمنتهى  
المفروضين كما سيجي ولما كان هذا الانتقال غير معتبر لم يطابق  
عليها الكون والفساد مع امكان التسمية انتهى واقول في نظريها  
تقرر من ان الحركة من خواص الاجسام كما صرح به السيد المحقق في خواص  
على شرح المطالع فكيف يكون حصول الصفات حركتها لها ثم دعوى كون  
الانتقال بين جميع المقولات دفعة مخالفا لما تقرر واشتهر من وقوع  
الحركة في اربعة مقوله فتذكر **قوله** حاصلا فيه الى اخره فيكون ان  
كل ان في جهة آخر **قوله** موجوده الى اخره لظهور ان الجسم يتوقف  
بحاله اذا انتقل من موضع مثلا لم يتوقف بها قبل الانتقال وهو **قوله**  
لان المتحرك الى اخره ههنا بحث مشهور هو انه ان اريد بقوله انه يحصل

انه لم يحصل شيء ذو مقدار منها فغير بل الظاهر تحقق ذي مقدار منها  
وان اراد انه لم يحصل بما المقدار المتصور بين المبدأ والمنتهى كعشر  
اذرع فم ولا يجدي كالا يخفى وتاما الكلام فيه مذكور وخواص شرع  
التحريم **قوله** فالمجردات غير متحركة هذا موافق لما اشتهر  
بما ان الحركة من خواص الاجسام **قوله** على الدوام اشارة  
الى دليل آخر تحريمه ان الجسم لو تحرك بما هو جسم اي لو كانت الجسمانية  
علة مستلزما للحركة لكان الجسم متحركا دائما وليس كذلك لما يشاهد  
من سكون بعض الاجسام في بعض الاوقات وتحريم الدليل الاول انه لو كانت  
الجسمانية علة مستلزما للحركة لكان كل جسم متحركا وليس كذلك لسكون  
الارض مثلا فاذا كانت الجسمانية طبيعة نوعية لا كلاً فبمعنى هذه  
الدليل وعلى تقدير جنسيتها يتم الدليل ايضا واما على تقدير كونها عرضا  
عاما لم تكن اتمامها بان يقال **قوله** المبدأ ان ما يطلق عليه الجسمانية باي معنى  
كان ليس علة مستلزما للحركة لتحقق الجسمانية في كل جسم فيلزم تحقق لازمها  
وهو الحركة فتذكر **قوله** ثم الحركة باعتبار مقوله الى اخره ههنا  
شبهان مشهور بان الاولى مذكورة في خواص السيد علي حكمة العين  
وتحريمها ان الحركة دنانيه بلا شبهة فلو كانت موجودة فاما ان  
يكون في الماضي او المستقبل اذ الحال ليست بزمان حتى يكون موجودة  
فيها والماضي معدوم والمستقبل لم يوجد بعد فلا يكون موجوده  
وخلاصة الجواب انها ليست موجودة في الخارج بل هي موجودة  
في الجهل كما مر نقلا عن ارسطو والحركة الموجودة متحققة دفعة كما مر  
ايضا الثانية مذكورة في خواص السيد علي شرح التجريد وحكمة



العين نقديرها انه لا حركة في مقوله اصلا لانها لا يتصور الا  
 بزوال فرد من تلك المقولة وحصول آخرتها فلا يكون المتحرك من  
 المبدأ الى المنتهى فرد واحد من تلك المقولة فكان له افراد منها فان  
 استقر على واحد منها من مآنا فانقطعت الحركة وان لم يستقر وكان له في  
 كل آن فرد منها فتلك الافراد ان كانت متعاقبة بلافصل يلزم ساقى الاشياء  
 وهو لا يستلزمه لتحقيق الجزاء الذي لا يتجزى وان كان متفاصلا فيكون  
 بينها من مان لا حركة فيه فلا حركة في مقوله اصلا وحاصل ما ذكره من الجواب  
 ان المتحرك من المبدأ الى المنتهى فرد واحد مستمر مختلف نسبتة الى الحدود  
 المفروضة فكما ان تعدد حدود المسافة بحسب الفرض كذلك تعدد الالوان  
 والكيفيات والكميات والاضاع فكما لا يمكن ان نفرص في المسافة  
 حدان ليست بينهما مسافة كذلك لا يمكن ان نفرص في المقولة فردان  
 متصلا **•** واقول خلاصة الجواب ان المتحرك متصف بفرد  
 واحد منها من المبدأ الى المنتهى والتعدد بحسب الفرض واعتبار  
 اختلاف النسب ولا يخفى ان الشبهة ما فيها من الجاهل ونقول لا يجوز  
 بقا نسبة تنقسم من المبدأ الى المنتهى والاما يكن المتحرك متحركا فلا بد  
 من زوال نسبة وحدوث اخرى مكان المتحرك في كل آن من زمان الحركة  
 فرد من النسب فتلك النسب ان كانت متعاقبة بلافصل فيلزم التتابع  
 فيكون بين الالوان زمان ويسوق الكلام الى اخره **قوله** معني وقول  
 الحركة في مقوله الى اخره قد سئح لي سائل فاشبهه هو انه يلزم بنا على هذا ان لا  
 يلحق التسريع البطي اذ كل منهما متحرك في الالوان وعلى ما قرر من معني الحركة في المقولة  
 يكون البطي كالسريع في كل آن من زمان الحركة متصفا بفرد لا يكون متصفا

به في الالوان السابق واللاحق فكيف يتصور الحق فلا يتحقق حركة  
 سرعية وجوابه ان عدد الحق انما يتم على تقدير مساواة عدد الالوان  
 وهي تامة كما ان الحس والجمل قابلون للتقسيم بلا نهاية مع عدم مساوات  
 اجزائها فتدبر هذا وقيل ما حاصله انهم حصروا انقسام الحركة في اربعة  
 والكمية منها اربعة اقسام هي الالوان والبول والسم والزال والتحلل  
 والتكاثف الحقيقيين مع انه في امور الاول خروج حركة الفلك من  
 القوق الى الفعل في مقداره الذي هو الزمان اذ الزمان مقدار  
 حركة ملك الاعظم على زعمهم كما صرح به المصنف الثاني خدوج  
 الحركة من القوة الى الفعل في السرعة والبطء ندرجها **الثالث**  
 خروج السطح والخط والجسم القليلي ندرجها اذا حرفيا حسابا بحسب  
 آخره متحرك بالحركة الالائية فان الزمان المذكورات ليست بحركة  
 لعدم بقا الموضوع فيها والمعتبر في الحركة في مقولة بقاء الموضوع **ج**  
 بعينها ولا شك ان الحركة في الصورتين الاولين هي الموضوع في  
 غير ما فيه وفي الثالثة الموضوع هو الجسم وهو غير باق اذا انقضى  
 موجب للاعداد وانقضى التعريف بها لصدقه عليها الرابع ان الهيولى لها  
 خروج من القوة الى الفعل في الكم ندرجها كيف والشئ المحقق صرح  
 في حواشيه على شرح التجريد بان المتحرك بالذات في الكيف من الهيولى  
 ولا يخفى ان حركتها ليست داخلية في شئ من الاقسام الستة المذكورة  
 الحامس انه يصدق التعريف على استبدال الامكنة التي يحصل الشئ لواقف  
 في الزمان الهاية اذ لا شك ان هذا الشئ خارج في الوجود على سبيل التدرج على  
 القول بان المكان هو السطح مع انه صرحوا بان هذا ليس من قبيل الحركة



اذ لا بد فيها من ان يكون منشأها هو الشيء المنصف بها وفيه هـ  
 الصورة ليست كذلك فاما ان يلزم اختلال التعريف واختلال المحصر  
 السادس ان التعريف صادق على استبدال اوضاع الجسم معه  
 حركة جسم آخر في الابن او الوضع وليس تداخل شيء من اقسام الحركة  
 في المقول فاختل المحصر والتعريف السابع ان التعريف صادق على  
 خروج الفلك في الزمان القائم به وان كان بالواسطة على سبيل  
 التدريج انتهى **واقول** ايجاب الاول ان التعريف للقدما وهم  
 يجوزون ان يكون اعلم كما عرفت ونقول لاهل في صدقه على المواد  
 المذكورة **الثاني** ان المقسم هو الموجود الخارجي وحركة الفلك غير  
 مودة في الخارج والحركة الموجودة وتكون في فاندفع الاولان بهذا  
 ايضا **الثالث** ان المراد من التعريف كما ذكرنا خروج الموجود في صفة  
 من صفاته الى القوة الى الفعل فاندفع الثالث **والسابع** بهذا ايضا  
 اذ الجسم غير موجود والسطح مثلا في الصورة المصورة يوجد تدريجاً  
 لا انه خارج في صفة من القوة الى الفعل والزمان لو كان صفة لكان صفة  
 للحركة لكونه مقداراً لها لا للفلك وهو ظ الرابع بعد تسليم ان الهيولى  
 بمحركة بالذات في الكم نقول ان حركتها داخلية في الحركة الكمية باقسام  
 الاربعة فاندفع بهذا ايضا الرابع على الوجه المذكور **الخامس** ان المقسم  
 هو الحركة بالذات واستبدال الامكنة والاضاع ليس حركة بالذات  
 فلا يورث قدحاً المحصر **والثاني** التعريف لجوان ان يكون التعريف للحركة  
 المطلقة وان يكون المراد مما صرحوا به من انه ليس من قبيل الحركة بالذات  
 وقد جوز المحقق الدواني في حاشيته على شرح التبريد ان يكون مثل هذه الحالة

حركة اصطلاحاً وان لم يكن حركة بحسب اطلاق العرف العام **وقال**  
 السيد المحقق قدس سره في حاشيته على شرح حكمه العين وجه المحصر الحركة  
 الكمية في الاقسام الاربعة هو انه لا ان يكون من وال كمية وحدوث  
 اخرى فاما ان يكون الاول اصغراً والكبر وعلى الاول اما ان  
 يكون حصول الاكبر بالنضمام شيء اولاً وعلى الثاني اما ان يكون  
 انفصال شيء اولاً فانحصرت في اربعة ثم اعترض بان السبع  
 والنزال ايضا من الحركة الكمية مع ان المحصر المذكور دل على الاختصاص  
 في الاربعة **فاجاب** بان الاربعة المذكورة شاملة لهما ايضا  
 فان اردت التفرع قلت حصول الاكثر بالنضمام شيء اما في جميع  
 الاقطار فهو السواء في بعضها فهو السبع وكذا في الانفصال  
 وقيل لا لم ان كل شيء فيها الحركة يكون متصفاً بالاكبرية والاصغرية  
 فان السبعة سر من جسم تعليمي الى آخر على سبيل التدريج مع بقائها  
 بعينها كما اذا امتد في طوله او عرضة ولو سلم انه متصف بالاصغرية  
 والاكبرية فيلزم عدم صحة حصراً بما في التداخل والتكاثف لان هذه  
 المادة ليست بداخلية في شيء منها **واقول** في نظر لان السبعة  
 المذكورة متصفة بالاصغرية والاعظمية باعتبار مساحة ظاهرها  
 والمراد من الاصغرية والاعظمية ما هو الاعظم ولولم يتبدل  
 الاصغرية والاعظمية كيف يقال ان السبعة بقرب من جسم تعليمي الى  
 آخر مع بقائها بعينها ان تغير الشكل مع تغير العظم والصغر بوجه بالمعنى  
 المذكور في تغير المذكور داخل في احد الاقسام المذكورة ولا يلزم عدم  
 صحة حصراً بالاصغرية والاعظمية في التداخل والتكاثف الحقيقيين



اذا المراد بمحصنها فيها هو حصر الانتقال من العظم الى الاصغر  
 وبالعكس فيها لا مجرد مسافة الظ فقط وح نقول المادة المذكورة  
 داخلية في النمو والذبول بان يكون المراد منها ما هو لا عم من الحقيقي والحكي  
 اوسية السمن والزال بان يعنى فيها **قوله** او من فرد الى فرد الى آخر  
 منها اشكال مشهور سيصعب حله وهو ان المتحرك في كل آن مفرد من  
 من زمان الحركة فرد من المقول غير السابق والانات المفروضة عنده  
 متناهية لاستحالة الجزء متحقق في الزمان افراد من المقول غير  
 متناهية مرتبة خارجا مع كونها محصورة بين الحاصرين هفت فلا حركة  
 في مقوله **احتمالا** وزعم بعض الناس انه يلزم اخصار ما لا يتناهي بين الخاص  
 في الزمان باعتبار الانات فان اراد له ومذلك باعتبار افراد المقول  
 الاربعة الغير المتقاصلة وهو ما خوذ في كلام المستشكل والانات لا تحقق  
 لها خارجا ستقف على فساد زعمه ان شاء الله تعالى **قوله** والزم العلامة الدواني  
 سبب لزوم الاخصار انه لو كان المتحرك حال الحركة غير متوقف بفرد من  
 المقوله بالفعل بل له حاله لو سكت لا نصف بفرد ما منها ولا مانع من الا  
 الحركة وتفضيل الكلام فيه موكل الى محله **قوله** مما ينضم الى آخر  
 احتراز به عن التخلخل المصغى اذ هو من زيادة المقدار بلا انضمام شئ كذا سيذكر  
 الشارح **قوله** ويدخل في جميع الاقطار احتراز عن الزيادة الصغرى  
**قوله** بنسبة طبيعته احتراز به عن الزوم ومثل صب الماء على الماء  
 تدريج **قوله** وههنا بحث الى آخره اصل الاعتراض المذكور في شرح  
 الاشارات للامام الرازي وكرم الشيخ المقبول في المطارحات  
 وذهبوا الى ان النمو حركة مكانية لا ممكنة واجاب عن الكايتي في

شرح الملخص بانه لا شك ان الاجزا الاصلية زادت عند النمو على  
 ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة دخول الاجزا الزائدة في منافذها  
 وشبهاتها وفي الذبول نقصت عما كانت عليه قبل ذلك **قوله** وقال  
 السيد المحقق في حاشيته على شرح حكمة العين **قوله** في شرح الموافقة  
 ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاجزا الاصلية بحيث يصير  
 المجموع متصلا واجدا في نفسه فالامر كما قاله الكايتي ولا فالامر  
 كما قاله الامام ورد عليه العلامة القوشجي بان الحركة في المقوله لا يتحقق  
 الا بان يتوارد افراد مقوله على شئ واحد بعينه قط ان افراد المقدار  
 في النمو والذبول لا يتوارد على شئ واحد لان المقدار لا يكثر لم يعرض  
 لما كان له المقدار الصغير بل انما عرض لما كان له المقدار الصغير مع امر  
 آخر منضم اليه والمقدار الصغير انما عرض لجزء ما كان له المقدار الكسوف فلم  
 يتوارد المقدار على شئ واحد بعينه فلا اثر لاضال الزائدة بعد المداخلة  
 بالاجزا الاصلية كما لا يخفى قول الشارح سواء صا ومتصلا او لا اشار  
 الى كلام العلامة القوشجي في رد الجواب السيد المحقق وقد يقال في رد  
 جواب السيد انه يلزم على هذا ان يكون لما نوا عند صب ماء آخر عليه تدريج  
 ولا يخفى فساد هذا لظهور عدم صدق تعريف النمو على الماء المذكور كما  
 نبهناك فتنبه ثم قال العلامة القوشجي الحق ان النمو والذبول في السن  
 والزال من قبيل الحركة الكمية والمقادير المختلفة في الصور الاربعة يتوارد  
 على شئ واحد بعينه فان الجسم الباقي من مبدأ نمو الى منتهاه شخص  
 واحد بعينه لا يتبدل شخصه بانضمام ما ينضم اليه وكذا الجسم الذابل  
 من مبدأ ذهوله الى منتهاه شخص واحد بعينه لا يتبدل شخصه بانقضاء



ما ينتقص عنه فان زيدا الطفل هو بعينه زيد الشباب وان  
 عظمت حسنة وصارت اصغارا مضاعفة لما كانت في حال  
 الطفولية وكذا زيد الشباب هو زيد الشيخ وان نقصت حسنة  
 وصارت عشرا لما كانت في حال الشباب وذلك لان العظم والصعد  
 ليسا من المشعات وكذا الحال في التين والهنال انتهى وفيه ما لا يخفى  
 اذ انعدا امر الكل باعدا امر الجزء مما لا ينكر عاقل فالجسم حال الذبول لا يبقى  
 بحاله لا بعدا ام جزئية وكذا حال النول لا بعدا ام بعض اجزائه بالجرارة  
 الغريزية لما اشتهر من ان بدن الانسان مثالي في التحلل ويحصل بالعدا  
 بدل ما يتحلل على تفصيل مذكور في فصل الانسان من الطبيعي وقوله زيد  
 الطفل الي اخره محل بحث لظهور ان بدنه في التحلل كما عرفت وبعبارة الناطقة  
 غير تام فالباقي بعينه غير تام ولا ذابل والناسي والذابل غير باق  
 بعينه فلا حركة في النمو والذبول وما ذكر من ان العظم والصعد ليسا من  
 المستقصات لا يتجدي لظهور ان الجزء له دخل في تنقص الكل في الواقع  
 وباعدا امر الجزء ينعدم الشخص سواء فرض كون العظم والصغر مستحصلا  
 او لا وما يناسب المقام ان القرشي في شرح كليات القانون اورد مادة الاشكا  
 المذكور لا بطل النمو حيث قال ان الزيادة في النمو ليست في الجسم الاصيلي  
 فان ذلك باق على حاله ولا يمتد الجسم الوارد لا ايضا على حاله فاذن كل  
 واحد منها كما كان وانما انضاف جسم الي جسم فصارا بالمجموع اعظم من كل واحد  
 منها وهذا المجموع لم يكن قبل ذلك صغيرا ثم عظم فاذن ليس ههنا تجميع تام <sup>ستصير</sup>  
 ذلك وقال العلامة الشيرازي في شرح الكليات فيه نظرا اذ اردنا بالظهور  
 الجسم الاصيلي اعظم مما كان ههنا جسم تام وهو الجسم الاصيلي الذي صار عظمها

بهذا الوجه ثم هذا المجموع يصير ناميا والحاصل انه دفع من القرشي خلط  
 فذكرنا يفيد نفي الحد كنه هذا المجموع في النمو ولعله تسامح في العبارة  
 فاراد مقوله ليس ههنا جسم تام انه ليس ههنا جسم يتحرك في الكم متى يتحقق  
 النمو **قوله** واحدث في الهوا الى اخره يظهر ذلك كمال الظهور اذ ابيض  
 بيضا قويا جسم مستحكم فخوف له معية صغره واجرة فلا يدخل الهوا من جانب  
 آخر بعد ما لمسامر فيحدث في الهوا الباقي تخطلا **قوله** اقول الظا الي  
 اخره اقول ان الظان المراد القايل ان الرد سبب التكاثر على احتمال لا  
 ان السبب متعصر فيه بان يكون الواو في قوله وعاد بمعنى او ويؤيد قوله  
 لطبعه اذ لو كان مراده ان الرد سبب التكاثر لا غير بلفظ قوله بطبعه وعلى  
 ما يوجد في بعض النسخ اذ مكان الواو لا يراد اصلا وحاصل الكلام ان  
 سبب التكاثر اما الرد الذي في الماء او طلب الهوا الثاني مقدار الذي  
 قبل المص بطبعه اذ كان له مقدار معين قبل المعرفه مقدار معين  
 بواسطة المص ثم رد زال المانع عاد بطبعه الى مقداره الاول فيصنق  
 عليه انه تكاثف وانقص مقدار من غير انقصال جزء منه وقيل المراد  
 بالرد الكامن في الماء وان كان في غاية الحرارة فنسب التكاثر هو البرد  
 في جميع المواد وفيه نظري **قوله** كشتن الماء وتبرده الى اخره ينقل عن الاما  
 الرازي انه قال لا اعتما وعليه ذلك لجواز ان يكون ههنا ككيفيات متحدة  
 في ايات بينها ازمة فتصير فلا شوا الجسم بتفاصيل تلك الكيفيات بل يدرك  
 عليها متواصلة فلا يكون ههنا ككيفيات متحدة بل مغيرات دقيقية متعاقبة فلا يكون  
 حركة وقيل يمكن اثبات هذه الحركة بالصور الحادث على سطوح الاجسام التي  
 تقع مقابل الشمس فانه يقع شعاع الشمس تدن بجواركها عليها وكذا



الاجسام الملقاة بالمقابل للابواب المسدودة اذا فيجب تدريجها فانها تنقل من  
الظلمة الى النور تدريجاً وكذا انتقال الجسم من الاستقامة الى الانحناء  
وبالعكس تتحرك به بحركة اينية وكذا حدوث الصوت القايم بالهوا  
ولا يجزى في تلك الصور الاحتمال الذي اوردناه الاما من انتقال  
الماء **قول** بقا صورة النوعية **قول** بعض الشراح ان كان هذا  
متعلقا بقوله حركه في الكيف فزاد عليه انه معتبر في كل حركه فتصريحه في  
هذه الحركه دون غيرها ترجيح بلا مرجح وان كان متعلقا بنسخ الماء  
وتبدده ففساده ظا اذ لا يتصور نسخ الماء وتبدده مع الاختلاف  
في الصورة النوعية **قول** اختيار كل من الشقين متصور وعرضه  
من المنفعة الاستعار بان الحركه في الكيف والانتقال من التغير والنبر  
ليس بتبعية الكون والفساد كما يتوهم **قول** بل من اين الى آخره آخر  
عن الاول لان الاين ليس عين المكان حتى يكون الحركه في الاين الانتقال  
من مكان الى اخر والاين هو النسبة الى المكان والهيبة الحاصلة للمكان من  
حصوله في المكان او الحصول في المكان **قول** لو كان له مكان انما  
قال ذلك ليلا يتفق بالحركه الوصفية القايم بالمحدد **قوله** وذلك  
كله مكانه اي لم يخرج عن مكانه هذه الحركه فلا يتقضى بما له حركه مكانية ايضا  
لعدم انتقاله من مكانه بالحركه الوصفية بل الانتقال انما هو لغيرها **قول**  
فقد اختلف نسبة **قول** في اشارة الى ان الحركه الوصفية انتقال من نسبة  
الاجزاء الى اجزاء المكان الى نسبة اخرى في الاجسام الممكنة فقد اشار الى  
المساحة في قوله ذي ان يكون الى اخره حيث ظهر منه ان الحركه الوصفية ليست  
كون الجسم متحركا على الاستدارة كما بينهم من قوله الى اخره **قول** اقول

ههنا بحث الى اخره **قول** في بحثه بحث اما اولا فلا نعلم من  
كلامه كما ذكرنا ان الوصفية هي الانتقال من نسبة الى اخرى على تفصيل ذكرنا  
ونع قوله وهي ان يكون للجسم الى اخره مساحة والمقصود هو الحركه من وضع  
الى وضع فتأمل **قول** اما ثانيا فلانه لم يلزم عليه ادعاء الاختصاص حتى يتوجه  
المنع غاية الامر انه خصص الحركه على الاستدارة بالذكر ليتضح كمال الوضوح للحركه  
الوصفية حيث لم يقارنها بحركه مكانية بخلاف القايم اذا قد فانه وان تحققت  
ههنا الحركه الوصفية لكنها مقارنة مع الحركه المكانية فلم يظهر الوصفية عند  
المقالم كمال الظهور والحاصل ان مقصص المصبيان انقسام الحركه لا يتفرق  
كل قسم كيف وقوله حركه في الكيف كالتفاوت في التمثيل لا التعريف وكذا  
قوله كسختن الماء وتبدده **قول** اما الاضافة هي النسبة المتكورة كالاشد  
والاضعف **قول** واما المثلثا الى اخره هي ان الهيبة الحاصلة للجسم  
بسبب احاطة جسم اخر به كالهية الحاصلة للشئ الانساني بسبب التعظيم  
والانقضاء **قول** واما الفعل والانتقال الى اخره الفعل هو الهيبة  
الحاصلة بسبب تاثير الشئ في اخر والانتقال هو الهيبة الحاصلة بسبب  
تاثير الشئ عن غيره واعلم ان الوضع الذي هو المقوله فيه تعرض للجسم  
باعتبار نسبة بعض اجزائه الى بعض ونسبة الاجزاء الى الامور الخارجة وبالمجمل  
هو الهيبة الحاصلة باعتبار النسبتين واما الوضع بمعنى جزء المقوله فهو الهيبة  
الحاصلة للجسم باعتبار نسبة اجزائه الى الامور الخارجة **قول** الانتقال  
في معنى هو نسبة الشئ الى الزمان بوقوعه فيه او في ظرفه وهو الان  
**قول** والفصل المشترك الى اخره هو ما يكون نسبة الى الجزئين  
على الشئيه كالنقطة بالقياس الى جزئي الخط فانها كما يكون بذاته لاحدهما



كذلك بذاته لا آخر وليس لها اختصاص باحدهما وكذا الان المفروض  
في الزمان والخط الواقع بين السطحين والسطح الواقع بين الجسمين  
وقد تقرر ان عندهم ان الفصل المشترك يجب ان يكون مخالفا للواقع  
لما هو حده والالكان الحد المشترك جزا آخر من الشئ المنقسم  
فيكون التقسيم اى قسمين تقسيما الى ثلاثة والتقسيم الى ثلاثة تقسيما  
اي خمسة وهكذا فالنقطة ليست جزا من الخط بل هي عرض حال فيه  
وكذا الخط ليس جزا من السطح والسطح ليس جزا من الجسم التعليمي وكذا  
الان بالنسبة الى الزمان ولا يوجد الفصل المشترك في الكم المنفصل  
وهو عند النام **قوله** ويرد عليه الى اخره هذا الايراد للثبوت  
المحقق في حواشي على شرح حكمة العين ولا يخفى عن قوة **قوله** <sup>بوصف</sup>  
الى اخره اي يطلق عليه انه متحرك ليصح التقسيم **قوله** اي امر متغير الى  
اخره قال في الحاشية انما خصص الخارج لان الفعل الناطقة بهذا المبدأ  
في بعض الحركات الارادية وهو خارج عن المتحركة لكنه ليس بمتغير عنه في  
الاشارة التحسية فلو لا هذا التخصيص لدخل بعض من الحركات الارادية  
في الشق الاول من الترديد انتهى وانما قال بعض الحركات الارادية لانها  
ليست مبدئية في حركات الحيوانات التي ليست لها نفس ناطقة **قوله**  
فلا يلزم قوله اما ان يكون الى اخره ذكر وجه عدم المأ في الحاشية لقوله  
لان مبدئ الميل في الحركة العنصرية هو طبيعة النفس بمقوثة القاسد  
كما سيبي ولا شك ان طبيعة المقسور غير مستفاد من الخارج وانما  
المستفاد منه التحريك الصادر منها انتهى ولا يظهر الاصرار يقال  
فلا يلزم الترديد لان مبدأ الميل غير مستفاد من الخارج البتة

**قوله** اقول هذا مدفع الى اخره هذا المدفع المذكور  
في حاشية العلامة القوسية على الشرح المتقدم حيث قال هذا لان  
الضمير في قوله ان كان لها شعور راجع الى القوة المحركة فمنه الكلام  
ان القوة المحركة ان كان لها شعور بالمحركة فهي الحركة الارادية  
والساقط من السطح ليس لقوة المحركة شعور فانه يسقط بعينه  
الطبيعي فالقوة المحركة له طبيعة العنصرية ولا شعور لها انما الشعور  
لقوة المدركة وليست هي الحركة وفيل عليه انه يجوز ان يكون غرضه  
بيان حال وامارة الى رد ما وقع فيه كلام بعضهم من ان الحركة  
ان كانت مع الشعور فهي ارادية لا يراد ولا اعتراض وفيه ان اصل  
الكلام للثبوت المحقق وهو صريح في الايراد حيث كتب على قوله الشارح  
المتقدم فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية ان مجرد الشعور لا يكفي  
الى اخره وهذا صريح في الايراد لظهور انه ليس في كلام الشارح ان الحركة  
ان كانت مع الشعور حق يرد عليه بل قال ان كان لها شعور فهو اراد  
عنه الشارح قطعا **قوله** فيه اشارة الى ان الى اخره وذلك لان  
معنى العبارة انه ان لم يكن للقوة المحركة شعور فالمحركة الفاعلة  
عنها حركة فتسري فظهر من ذلك ان فاعل الحركة النفسية اي ما يصد  
فيها طبيعة المقسور اذا الحركة صادرة في صورتين عن الطبيعة فكما  
ان الفاعل في الحركة الطبيعية طبيعة المتحرك كذلك في النفسية وفي الشارح  
بل هو بعد مسامحة اذا القا سر فاعل المبدء وهو **قوله** في الزمان  
اختلف فيه احتلا فاعطيا فذهب المتكلمون الى انه لا وجود له **قوله** <sup>ان</sup>  
لوجهين • الاول انه لو كان موجودا يلزم ان يكون



لهنا كازمنة غير متناهية منطبق بعضها على بعض بيان الزوم  
انه علي تقدير وجوده يكون أمه مقدما على يومه تقدم ما بالزمانات  
لا متناهي ان يكون مقدما بالعلم وبالطبيعي وبالشرع وبالربيه لان  
المتقدم بهذه الوجوه مجامع المتأخرية الوجود وليس الا من يمكن  
اجتماعه مع اليوم والتقدم من متغير عند الحكم في الخمسة فاذا بقي الاربعة  
تحقق الخامس فيكون امس في الزمان المتقدم واليوم في الزمان  
المتأخر وينقل الكلام الى ذلك الزمان ويتم **واجب** بان التقدم  
الزمانى لا يقتضي ان يكون المتقدم من زمان والمتأخر من زمان  
آخر فلزموا التمس ويحيى تفصيل ذلك الثاني انه لو كان موجودا  
يجب ان يكون الزمان الحاضر موجودا لانه منحصري المباحث  
والمستقبل والحاضر والماضي معدوم لا نقضايه والمستقبل لم  
يوجد فلو لم يكن الحاضر ايضا موجودا لم يكن الزمان موجودا وقد  
فرض وجوده واذا كان الحاضر موجودا يلزم ما الجزء الذي لا يتجزى  
اذا الحاضر غير منقسم اذ لو انقسم لم يكن اجزاه محبة ضرورة فيكون مرتبة  
فيتمتع ببعض الاجزاء على بعض فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا اذ الجزء  
المتقدم من منقضى فهو معدوم وينقل الكلام الى البعض الحاضر فيجب  
ان لا يسم مركب الزمان من اناات متناهية فيلزم تركيب الحركة من اجزا  
غير منقسمة لان الزمان مقدارها وينطبق عليها فيكون المسافة ايضا  
مركبة من اجزا كذلك لانطبقا الحركة على المسافة والحاصل ان الزمان  
لو كان موجودا لكان الموجود اما الماضي او الحاضر والمستقبل والكل  
باطل ولا وجود له هذا خلاصة ما ذكرته الموافق • وقد نقل عن الشيخ

الرئيس جوابا عن ذلك وعن الامام الرازي كلاما في رد جواب  
الشيخ لا يطول الكلام بهما واصل الدليل المذكور في شرح الجديد  
لا ثبات الجزء الذي لا يتجزى مع الجواب المنقول عن الشيخ ومع ذلك  
كله قد انحله بعض اهل الزمان وعدم من خواصه الا انه ذكره لا بطل  
اتصال الزمان وقال فيلزم ان يكون الزمان مركبة من اناات متفصلة  
لا متناهي التناهي اما متناهية كما هو مذهب المتكلمين او غير متناهية  
كما هو مذهب المعتزلة فبطل ما ذهبوا اليه من ان الزمان متصل واحد  
وعد هذا من اصعب الاشكالات • **واقول** اول ان الدليل لما استدل  
نفي وجود الزمان لزم منه عدم اتصال تطورا والاتصال فرع الوجود  
وكذا يستلزم نفي جميع الصفات المتفرقة فنفي الاتصال لا يكون من  
خواصه وثانيا ان ما نسب الى المتكلمين والنظاما فترا عليهم بل  
بل القول تناهيا لاجزا وعدمه انا هو في الجسم الا ان يتكلف ويقا  
غرضه من قوله كما هو الى اخرج التشبيه بقول المتكلمين او النظام في اجزا  
الجسم يعني مثل ما ذهب اليه المتكلمون في الجسم وهكذا في قوله كما هو مذهب  
النظام وثالثا انه يمكن ان يقال ان الموجود هو الآن والاتصال وهي سبيل  
ما نقله الشارع عن الامام الرازي ان الزمان امر وهمي تمتد بمثل من سبيل الان  
وحل الاشكال وظهر حقيقة ما قال من انه لاراد كلاما من القديما  
والمؤخرين وجهنا تاما به يمكن دفعه وبما ذكرنا اندفع ايضا ما قال من  
ان الزمان غير قابل الوجود منها الا امر غير منقسم وبالجمله لا يوجد  
جزآن دفعه فاذا قيل القسمة لا الى النهاية يجب بوجود جملته من الزمان  
ان ينقضي ولا نصفه وهو لا ينقضي الا بعد انقضا نصفه وهكذا الى غير



النهاية ولما تقابلت الانصاف مع عدم تناهيها يجب ان لا ينقطع  
 فلا يوجد زمان لبته ومنع هذه الملازمة مكابرة ولا يجوز هذا  
 الاشكال في الحركة لان المود منها امر واحد شخصي بسيط هو كون المتحرك  
 بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون له في كل آن فرد من المعوله غير ما كان  
 قبله او بعده باق من المبدأ الى المنتهى فليس هناك اجزاء وانصاف ومما لئ  
 هذه الانصاف هو الحركة القطة المتوهمه المتخيلة انتهى ووجه الدفع ان الزمان  
 كالحركة امر متصل وبني فيصح انقضاؤه كالحركة فافهم انه اقول لعزل مراد  
 من قال ان الحكماء ان الزمان انه موجود في نفس الامر وليس وجوده  
 بمحض الاختراع لظهور ان دليلهم المذكور في المتن لا يدل الا على انه  
 ليس بمجرد الاختراع لانه موجود في الخارج كما اشتهر من ان الحكماء ذهبوا  
 الى وجوده في الخارج كيف ولوا يدر بوجود الزمان الوجود الخارجي لزم  
 ان يكون المقدار العام من الشيء المعدوم في الخارج موجودا في الخارج  
 ثم اقول من ذهب من المتكلمين الباقيين للوجود الذهني ان الزمان  
 ليس بوجوده لزمه القول بعدم تحققه لا بمجرد العرض والاختراع وهو مخالف  
 لما يجده كل احد لظهور ان التقاوت بين اليوم والسنة مثلا ليس بمجرد العرض  
 والاختراع حتى لو لم يفرض له بظهور التقاوت اصلا كما سينقل الشارح عن الاما  
 الرازي من ان الزمان في الوجود والعلم حاصل فيلزم على القول بسنني  
 الوجود الذهني وجود الزمان في الخارج وذهب الحكماء الى انه موجود  
 فذهب بعض القدماء الى انه جوهر مجرد لا يقبل العدم لانه فيكون واجبا  
 بالذات لانه لو عدم لكان عدمه بعد وجوده بعد زمانيه فيكون  
 الزمان موجودا حال كونه معدوما وورد عليه ولا بان هذا على تقدير

التمام انما يفيد عدم طر يان العدم عليه بعد وجوده ولا يفيد استحالة  
 عدمه ابتداء بان لا يوجد اصلا فلم يلزم كونه واجبا لذا وثانيا لنقص  
 بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض كما عرفت فلا تقبل وذهب بعضهم  
 الى انه الفلك الاعظم لانه يحيط بالاجسام المتحركة المحتاجة الى مقاربة  
 الزمان كما ان الزمان محيط بها ورد عليه بانه استدلال بالموجبتين من  
 الشكل الثاني وهو غير منتج وذهب بعض آخر الى انه حركة الفلك الاعظم  
 لكونه غير قاره كما ان الزمان كذلك وهو ايضا استدلال بالموجبتين غير  
 الشكل الثاني وذهب ارسطو ومنايعوه الى انه امر موجود وهو مقدار الحركة  
 الفلك الاعظم واختاروا لمصنف كما سيحى فالمذاهب المشهورة في حقيقة الزمان  
 خمسة **قوله** اذ فرضنا الى اخره هذا احد وجهي الاستدلال على وجود  
 الزمان وحاصله انه لو اتفق حركتان في مسافة معينة احدهما سريعة والاخرى بطيئة  
 كانت مسافة البطيئة اقل من مسافة السريعة اذ المفروض ان تقاوتها في اخذ  
 والترك فيكون بين اخذ السريعة وتركها أمر ممتد يسع فيها الحركتان وهو  
 غير المسافتيه لاختلاف المسافتين بالقلة والكثرة مع اتحاد الامر للبعد كونه  
 غير الحركتين فاجب وهذا الامر قابل للزيادة والنقصان لانه اذا اختلفت الحركتان  
 في اخذ اونه الترك او فيما معا لتفاوت هذا الامر الممتد وكل ما يقبل الزيادة  
 والنقصان فهو موجود فمن هذا الامر الممتد موجود وهو المعنى من الزمان ورد عليه  
 بان هذا التقاوت حاصل لما لا يكون موجودا بظهور ان ما بين هذه الساعة وبعث  
 النبي صلى الله عليه وسلم اقل من بينها وبين الطوفان مع انها معدومان  
 لانقضائهما فلم يلزم ما ذكر وجود الزمان **قوله** والمسافتين  
 لما عرفت من اختلاف المسافة مع اتحاد كونه غير الحركتين فاجب لما ذكرنا



بعينه ولكون المركبتين واقعتين فيه **قوله** واجاب بان الزمان الى  
اخره انت جدير بان هذا الجواب لا يمتشي من جانب المص لا كلامه  
صريح في الاستدلال على وجود الزمان وكونه مقدارا للحركة مقصود  
اخره كلامه حيث قال بعد الفراغ من الاستدلال المذكور وهو مقدار الحركة  
الى اخره **قوله** فان الاعم قد رده بالساعات الى اخره هذا لا يدل  
على وجوده الخارج بل يدل على انه ليس اختراعا صرفا لظهور ان التفاوت  
في الاسمان ليس بمحرك الاختراع وهذا ايضا مؤيد لما ذكرنا من ان المراد  
من وجود الزمان هو الوجود في الواقع لا الوجود الخارج كما هو المشهور  
**قوله** ولا شك ان العلم بوجود الزمان الى اخره حاصل الجواب ان المقصود  
ليثبت ان الزمان مسبب بان الزمان في الوجود والعلم به حاصل لكل احد  
من غير حاجة الى اثبات والمقصود ببيان كونه **قوله** ومقدار الحركة  
وهو يتوقف على ثبوت المعينة وثبوت المعينة يتوقف على ثبوت الزمان وهو  
هو حاصل فلزوم الدور **قوله** اقول يمكن ان يجاب ايضا الى اخره  
حاصله بعد الترتيب عن المنع السابق منع ان العلم بثبوت المعينة يتوقف على  
العلم بثبوت الزمان حتى يلزم الدور بل ثبوت المعينة يتوقف على ثبوت  
الزمان ولا محذور فيه وثبوت الزمان لا يتوقف على ثبوت المعينة وقال بعض  
المشايخ ان العلم بالمعينة مطلقا لا يتوقف على العلم بثبوت الزمان واما العلم بالمعينة  
الزمانية فينتوقف على العلم بثبوت الزمان فالحق في الجواب ان حقيقة الزمان يتوقف  
على المعينة والسرعة والبطء على حقيقة العلم بالزمان بوجه لا بالحقيقة على ان  
الكلام في الوجود لا في الحقيقة فعلى هذا العلم بوجوده يتوقف على المعينة الزمانية  
المتوقف بعقلها على الوجود الذهني فلا دور انتهى وما ذكر من الجواب الحق خلاصة

جواب الامام وحاصل ما ذكر في العلوه ان المقصود اثبات وجود الزمان  
لا بيان حقيقة كما ذكره الامام فيكون العلم بوجود الزمان موقوفا  
على ثبوت المعينة الزمانية وتعلق المعينة الزمانية متوقف على العلم بوجود الزمان  
ذهنا لا خارجا حتى يلزم الدور **قوله** احدها موجود في الخارج الى اخره وهو  
الآن في الخارج مما يعم عليه دليل قاطع وكلام الشيخ في الشفاظ في ان الان مفروض لا  
كالنقطة في الخط ثم كون الان مطابقا للحركة بمعنى التوسط محل بحث اذ الحركة بمعنى  
التوسط غير منقطة في امتداد المسافة لا غير والان كالنقطة لا انقسام له اصلا  
على ما صرحوا به ولا ينطبق ما ليس له انقسام في امتداد بما لا انقسام له اصلا **قوله**  
لانه كم لقبوله الى اخره لما كان اثبات مقداريته متوقفا على كونه كما متصلا اثباتا ولا  
كسبته لقبوله الزيادة والنقصان وهو من خواص الكم والاضالة ثانيا لعدم تركبه  
من الانات المتتالية لاستلزامه تركيب المسافة من الاجزا التي لا يتجزأ لثبات  
الزمان على الحركة المنطقية على المسافة ولا شك ان ما ذكر في اثبات كونه كما جاز  
في الحركة لكونها قابلة لهما مع انهم قدروا ان الكم المتصل منحصري في الجسم الثقليل والسطح  
والخط والزمان ومنه كونه قابلة بالذات لهما مشترك كما يظهر مما نقله ان ارجح لكن لا يبعد  
ان يقال ان الزمان اذ اجرد العقل النظر اليه وقطع عن كل ما هو خارج عنه محض قابلا  
لها وهذا يدل على قبوله لهما بالذات بخلاف الحركة فانه اذ اجرد العقل النظر اليها  
لا يجحد قابلا لهما فلا يكون قبولها لهما بالذات وهذا اظهر على المتأمل المتصف  
وان قرر الكلام هكذا الحركة مقدار الزمان لكونه قابلا لهما وليست مركبة من  
(مور غير منقصة متتالية لكونها منقطعة على المسافة ولو تركبت المسافة مما لا يتجزأ  
فيكون الحركة مقدارا فاما ان يكون مقدارا لا مقارا ولا مرغرا قارا ولسوق الكلام  
على طبق ما ذكره المص فاجابه ما عرفت فلا تغفل **قوله** وليس مركبا من انات



متتالية لانه الى اخره ذهب الحكماء الى استحالة سالى الالات لاستلزامه  
 الجزء الذي لا يتجزى على ما فصله الشارح ويمكن ان يعارض بوجوده الاول انهم  
 قرروا ان الكرم الحقيقية موجودة وكذلك السطح المتوي فلو وصفا كره حقيقيه  
 على سطح مستو فلا شك ان الكرم ملاقيه له موضع الملاقاه اما ان يكون منقسما ولا  
 يكون والا اول مح لان ذلك الموضع منطبق على السطح المستوي والمنطبق على المستقيم  
 حال التكون مستقيم البته فاذن ذلك الموضع من الكرم مستقيم ثم اذا ارادت  
 الملاقاه عن ذلك الموضع وحصلت على موضع اخر يتلوه فذلك الموضع ايضا  
 مستقيم لما ذكره فيكون الكرم مضلع ههنا فيكون موضع الملاقاه غير منقسمه ههنا  
 فنخلص ما نريد الشفا والمباحث المشرفيه ولو قررا الكلام على طبق ما في المواقف  
 من انه اذا وضع راس مخروط او طرف خط من مضلع على سطح مستو فوضع الملاقاه  
 من السطح غير منقسمه بلا شبهه لان احضر واسهل **فقول** على التقدير الاول  
 اذا ادركنا الكرم على السطح المذكور حتى يتم الدايه مثلا فلا شك انه متى ما لاقى الملاقاه  
 الحاصله بنقطه حصلت الملاقاه بنقطه اخرى وليس بين النقطتين شئ فيكونان  
 متساويتين فيكون الملاقاه بالنقطه الثالثه في آن آخر وهكذا نقول فيلزم تتالي  
 النقاط والانات وهكذا نقول في التفسير الثاني وهذا الكلام مذكور في الشفا  
 المباحث لثبوت الجزء الذي لا يتجزى وتركب الخطوط من الاجزاء الغير المتجزيه  
 وما ذكرنا لاثبات تتالي الالات ما هو من المباحث ولا يطول الكلام بذكر ما ذكره  
 الشيخ في الجواب وما ذكره الامام في رد كلام الشيخ ومحصل الجواب من شبهه ان زوال الملاقاه  
 لا يكون الا بالحركه وهي تدريجيه لانه فلزم تتالي النقاط والانات ثم اذ زوال الانطباق  
 في الزمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على النقطه اخرى يكون في آن بينهما زمان  
 فلما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون كره فان زوال الانطباق اول فلم يلزم

محذور **وقول** سيبقي شئ هو ان الحركه بمعنى المتوسط حادثه عندهم في آن  
 فلزم ما تتالي بحاله قنامل جدا **البثاني** ان حركه الجسم في الكيف يتحقق  
 مثال الزواحيه الانيه الوجود لان المتحرك لا بد ان يصف في كل آن مفروض في زمان  
 الحركه بكيف لا يمتنع سابقا ولاحقا وعدا لا نقصان بين الاثنين موجب  
 لا تقطاع الحركه وكذا ان بقا الجسم على الكيف السابق في آنين موجب سكونه وذلك  
 بموجب تتالي الالات وجوابه ان المتحقق ليس آن واحد فلزم ما تتالي لم يل  
 ينعدم وان يتحقق آن اخر والكلام في عدمه الآن قد مر بملاحق تفصيلا ان شاء الله  
 يبقى شئ هو لزوم فعله غير المتساوي بين الخاصين وهو مح بديه وان لم يكن مجتمعا  
 وقد مر ذلك **قول** وهو موقوف على كونه قابلا الى اخره **اقول** قد مر  
 ان العقل اذا نظر الى الامر الممتد وقطع عن كل ما هو خارج عنه تجده قابلا لهما  
 وهذا يدل على قبوله لهما بالذات عند الاتصاف واعلم ان القول يكون الزمان  
 مقدارا للحركه يستلزم ان لا يزيد الكل على جزئه فيها فرضنا مح كسبتين مختلفتين  
 وبطوئ متعقبتين في الاحد والترك كائنه اثبات وجود الزمان وذلك لان الزمان  
 لما كان مقدارا للحركه فهو لا يزيد على الحركه السريعه ولا على البطيئه لامتناع ان يكون مقدرا  
 الشئ من ايداعليه ولا شك ان الحركه البطيئه منطبقه على المسافه المعينه فلا يزيد عليها  
 وكذا السريعه منطبقه على مسافتها المعينه بالاتفاق فلا يكون مسافه السريعه  
 من ايداعليه على مسافه البطيئه لان مقدار الحركتين واحد وهو الزمان فاذا انطبق كل  
 منهما على المسافه كان مسافه كل منهما منطبقا على مسافه الاخرى بالاتفاق مع  
 ان مسافه البطيئه اقل من مسافه السريعه فالكل لا يزيد على جزئه وتقرير الاشكال  
 على ما حررنا ادق واخصر مما اشهر من انه من العلوم المتعارفه ان الاشياء المسافه  
 لشيء واحد متساويه مع ان كلام الحركتين متساو به للزمان وليس بمساويتين



لا تطابق الشريعة على المسافة الطولية والبطيئة على المسافة القصيرة وإنما قلنا  
 ان ما ذكرنا احسن اذ الزمان مقدار الحركة والقول بان الحركة مساوية  
 للزمان وقعت فيه لا يخفى عن سماجة اذا المساواة بين الاتفاقي في الكمية لا اتحاد  
 الكمية وكونه ادق ظاهرا ثم اقول على التقريرين لحل الاشكال بتمهيد مقدمة  
 هي ان للحركة مقدارين احدهما الزمان والثاني المقدار الذي ينسب اليها من جانب  
 المسافة كما يقال حركة فرسخ او فرسخين وهو المقدار العرضي لها كما يستفاد من كلام  
 الشيخ في المقالة الرابعة من الفصل الثاني من منطق الشفا وبه صرح العلامة الشيرازي  
 في شرح حكمه الاشراف وبعد تمهيد هذا فنقول الزمان منطبق على الحركتين  
 المذكورتين وهذا لا ينافي في زيادة احداهما على الاخرى في المقدار العرضي الذي  
 جانب المسافة علي اننا نقول ان ما تقرر هو الزمان مقدار الحركة فلك الاعظم لكل  
 حركة فتأمل **قوله** اذ تعاريفينها الى اخر هذا ما وعدنا انه سيذكر ان الفرق  
 بين الهيئة والعرض وهو المذكور في شرح الاشراف للعلامة الشيرازي **قوله**  
 لان الزمان غير قار غير القار علي ما يفهم من كلام الشيخ في الفصل الرابع من  
 المقالة الثالثة من الهيئة الشفا هو ان لا يكون موجودا بجميع اجزائه بل مخلو  
 شيئا حيث قال في الكم المتصل ما ان يكون قارا حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا يكون  
 فان لم يكن بل كان يتجدد الوجود شيئا بعد شي فهو الزمان وان كان قارا فهو  
 المقدار وهذا عبارة ثم قسم المقدار الى الثلاثة وهي الخط والسطح او بحسب  
 التعليق وقال فالمقادير ثلثة والكميات المتصلة لذاته اربعة وعنى بالاربعة الزما  
 فانه كم بالذات عند الحكماء ويتخلص من كلامه ان الكم الغير القار هو الكم لا يكون  
 الموجود منه مقدارا بالفعل بل يكون امرا غير منقسم يتجدد شيئا فشيئا حيث جعل  
 المقدار متما له فعلي هذا لا يكون المقدار المتجدد شيئا فشيئا في الحركة الكمية

غير قار لصدقه على كل متجدد في اثباتك الحركة فاحفظه فانه به تحقيق  
**قوله** وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا الى اخره قال العلامة القوي في  
 حواشيه علي شرح المتقدم استدرك بعضهم على تلك المقدمة بلزوم تحقيق الشيء بدون  
 مقداره وبعضهم ادعى الضرورة فيهما وكلاهما فاسد لان الجسم اذا تجرد بالحدثة  
 الكمية يكون الكم الغير القار مقدارا للجسم القار ولا يبقى الجسم ذو المقار بدون  
 مقداره ورد عليه بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قارا لاجتماع اجزائه بعم  
 افراد كمية هذا الجسم غير مجزئ وهذا لا يقتضي غير قار به فرد من افراد الكم في  
 تلك الصورة هذا ما ذكرنا من تحقيق معني غير القار يؤيد هذا الرد قيل غاي  
 ما يلزم من الدليل المذكور تحقيق الشيء بدون الكم المتصل الغير القار القايه  
 به لا يحقق الشيء بدون مقدار لان الكم كون الزمان مقدار حقيقة واستحالة تحقيق  
 الشيء بدون الكم المذكور غير مسلمه اذ هو خواحدوث الخط الغير القار في السطح والحركة  
 الكم المدحرجه عليه وايضا الحركة كم متصل غير قار بالعرض ولم يلزم من قيامها بالجسم  
 محذور فلم لا يجوز ان يكون الحال في قيام الكم المتصل الغير القار بالذات بالامر القار  
 بالذات كذلك واقول فيه بحث لان معني كلام المتقدم ان الزمان غير قار ولو كان  
 مقدارا بالذات لامر قار لم يتحقق الشيء بدون مقدار فاللازم من الدليل تحقيق الشيء  
 بدون مقدار فالمنع مما لا وجه له لان منع مقدمة الشرطية غير معقول والسالى من دفع اذ  
 الامر القار يكون مقدارا اليه فاذا كان مقداره غير قار لتحقيق بدون مقداره **قوله**  
 الا ان يلزم له مقداران واما ان الزمان كم فامر آخر اورد عليه المنع المذكور وهو مشهور  
 المذكور في الكتب لا خصوصية له بالقابل **قوله** وكل هيئة غير قاره الى اخره لعله  
 اراد بالهيئة الغيا القارة غير الزمان والا لزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا  
 لنفسه ومع هذا لا يتم لا تقاضيه بالصوت للقطع بكونها هيئة غير قارة مع انها ليست



بحركة في قيل هذه الكلية مسند على ما ذهب اليه البعض من ان الحركة  
 في كل مقوله يكون من جنس تلك المقوله والا لا تنقض بالمقولات التي يقع  
 الحركة فيها وتحدد السطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار فيما اذا  
 قطع الجسم للشيء بالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي وتحدث  
 الهيئة الغير القار التي تحصل للشيء في النزح الهاية واقول لما كانت الحركة تدرج  
 لا هيئه لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع الجسم بشي اذا القطع تدرج في الحاصل  
 في كل ان من زمان القطع امر منقسم لاستحالة الجز فالحاصل في كل ان مجتمع الاجزاء  
 لا غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على السطح مما عرفت من ان زواها غير  
 موضع الملاقاة لا يكون في ان بل لا يحصل الا بالحركة وفي زمان الحركة غير ملاقيه  
 للسطح كما ذكر الشيخ في الشفا والهيئة الغير القار الحاصلة للشيء الساكن في النزح  
 الهاية حركة كما نقلنا عن المحقق الدواني في تحت الحركة فلا تغفل **قوله**  
 فالزمان مقدار الحركة قال العلامة الشيرازي في شرح كلام صاحب الاشراف علم  
 ان الزمان مقدار الحركة اذا جمع مقدار متقدمها اي متقدم الحركة ومتأخرها هذه  
 العبارة واما انه مقدار الحركة فلان كل مقدار فهو مقدار الشئ واذا لم يكن مقدار الشئ  
 ثابت والا اثبت فهو مقدار الشئ غير ثابت وهو الحركة ولكن لا مطلقا بل من حيث  
 اذا جمع في العقل دون الخارج وكذا اجزاء الزمان وهو اجزاء غير المسافة فانها  
 ايضا مقدار الحركة ولكن لا من هذه الحيثية بل من حيث يجمع اجزائها معا انفق  
 وهذا صريح في ان الزمان مقدار ذهني لا خارجي كما ذكرنا وانه الحركة لها  
 مقدار وان كما عرفت فلا تغفل وقال ابو البركات البغدادي الزمان مقدار  
 الوجود لان الباقي لا يتصور بقاؤه الا في زمان وما لا يكون حصوله في زمان  
 ويكون باقيا لا بد ان يكون لبقائه مقدار من الزمان وهذا مردود لان الماور

الناس التي لا يغير فيها اصلا مسند في حد ذاتها عن الزمان وموجودة  
 ملائمة مان فلم يلزم كون الزمان مقدارا للوجود **قوله** وسيجي زيادة  
 اي آخر لعلة مساوي ان المسمى ههنا ان الزمان مقدارا للحركة واما كونه  
 مقدارا لحركة فذلك الا عظم فيسمى في الفلكيات بتقدم اجزاء الزمان الى اخر المتكلمين  
 ذهبوا الى للتقدم فتساخر سوى الخمسة المشهورة وسموه بالتقدم الذاتي وهو  
 تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض **قوله** بل يقتضي ان يكون السابق الي  
 اخر التقدم الزمان هو ان يكون المتقدم قبل المتأخر مله لا بما مع  
 معك القيد بعد واورد عليه انه يصدق على سبق العلة المعدة على معلولها اذ لها  
 قبله بالنسبة اليه لا بما مع معك القيد البعد واجاب عنه المحقق الدواني بان  
 لها تقدم ما زمانيا ايضا فان اردت ان التعريف يصدق على تقدم الزمان  
 فهو حق ولا محذور وان اردت ان يصدق على تقدمها الغير الزمان في **قوله**  
 واعتر من عليه بان انقطع السؤال الى آخره قال المحقق الدواني ان هذا الاعتراض  
 مناقشة لفظية لانا اذا تخيلنا قطعة من الزمان كيومين مثلا يحزمر يتقدم  
 بعضها على بعض حتى لو قيل كان تلك الحادثة في ذلك اليوم والاخرى  
 في ذلك الاخر انقطع السؤال وعلم ان ذلك امس بالنسبة الى الآخر والآخر عليه وهذا  
 لا ينافي الحزمر بالتقدم اذ لاحظ العقل بوجه آخر ولم يرد بتقدم الامر على اليوم  
 اسنادا للتقدم الي وصف الامر شيه بل الى ذات الامر المنفرد بخصوصه بالنسبة  
 الى العدة المتصورة له ذلك مع قطع النظر عن وصف الامر شيه والغدير **قوله**  
 لا يثبت الثبوت الظاهر ان اراد بالثبوت العروص لما حققه السيد المحقق في حاشيته  
 شرح المطالع من ان الاعتبار في العروص الاولى عدم الواسطة في العروص لا الثبوت  
 الا ان يقال انه اجري الكلام على طبق ما في حاشية السيد على شرح الرسالة



الفن الثالث في الفلكيات

حيث يدل كلامه هناك بزعم المحققين على ان المعتبر في العرض لا ولى  
عدم الواسطة بين الثبوت والحيثية تامل **قوله** بعده لا يوجد الى اخره  
فيه ما مر سؤالا وجوابا فنذكر واعلم ان الزمان يسمى زمانا بالنسبة الى مقارن  
المتغيرات واما بالنسبة الى الامور الثابتة فيسمى زمنا والى ما قبل المتغيرات  
يسمى زمنا **قوله** في الفلكيات اي الاجسام المنسوبة الى الفلك بان يكون  
جزء منه او جزئيا له فمثل الكواكب المذكورة في المسميات ايضا والفلك  
جسم كروي ذو نفس متحرك بالذات على الاستدارة وغير ملون والقيد الاخير اخراج  
الكوكب عن القول بكونه متحركا بالذات **قوله** لا يتبدل ان لم يتبدل احدهما بالآخر  
**قوله** فان القايم اذا كان الى اخره قد عرفت ان المدعى نفي تبدل احدهما بالآخر  
لا نفي التبدل مطلقا فانطبق الدليل على المدعى وسقط ما يتوهم من ان الارز  
من الدليل عدم تبدل احدهما بالآخر لعدم التبدل مطلقا واذا كان غايته  
ما ائتم من الدليل عدم التبدل بالوجه الخاص لا عدم التبدل المستلزم  
لتغيرهما بالطبع مع انه المطر فالمط غير لازم **قوله** ان يقال المط  
كما ذكرنا ليس لعدم تبدل احدهما بالآخر والدليل يتم واما انها متغيرتان  
بالطبع فله وجه آخر هو ان بعض الاجسام يطلب احدهما والبعض الآخر المتغير  
بالمهية يطلب الآخر فدل ذلك على تغيرهما بالطبع والحاصل ان الدليل المذكور  
مستلزم لما ذكر من الدعوى وتعيينهما بالطبع دعوى اخرى له دليل آخر نراه له يتم  
هذا وارد على الدليل المذكور انه انما يدل على عدم التبدل بالسبب المذكور ولا يدل على  
عدم التبدل بسبب آخر **قوله** مقص المستدل ما يعلم قطعا ان القايم المذكور  
لا يتبدل فوجه البحث وان صار منكوسا والحاصل ان تبدل احدهما بالآخر  
بالنسبة اليه لا يتصور الا بان يصير القايم منكوسا وظانه لم يتبدل بالنكس

المذكور

المذكور فوجه البحث ولعل المنع مكابرة للعلم الصواب وحيث  
بان ما يلي مما سألنا لانسان عين القياس فوق بلا شبهة واعلم ان  
المناسب او لا تحقيق معني الجهة ثريان عدم تبدل الجهتين **قوله**  
والشمال بكسر الشين مقابل اليمين والشمال المقابل الجنوب بفتح الين  
**قوله** ثم اذا توجه الى المغرب الى اخره افيدانه ان اريد تبدل حقايق  
غير الجهتين فهو م وما اورده لبيان مقدوم وان اريد تبدل الاسم  
فمنه انه لم يكن المط غير لازم اذا اليمين مثلا يث من المحدد واقع في جانب  
اقوى الجانين فهو اسم باعتبار اضافة وعند تبدل الاضافة بتغير الاسم  
دون الحقيقة والجهة حقيقة وانما هي حقيقة المسمى وتبدل لا يستلزم تبدل الحقيقة  
انتهى وانت تعلم ان حقيقة اليمين ليست قطعة من سطح المحدد وكذا حقيقة الشمال  
على اليمين تلك القطعة باعتبار اضافة والحاصل ان اليمين والشمال ايضا  
اعتباري بخلاف الفوق والتحت ولا شك في تبدل حقيقة الاضافتين  
في الصور المصونة والبيان المذكور يفيد تبدل حقايق غير الجهتين **قوله**  
الحقيقيين فليتأمل **قوله** والجهة يطابق على منتهى الاشارات افيد  
ان هذا منقوض لجهة التحت حيث يتجاوز الاشارة عنها والتخصيص بان  
هذا تعريف للفوق بعيد غاية البعد **قوله** وبالنظر الى الاول الى اخره  
اقول حمل الاشارة على ما يعبر التحقيق والتقدير اذ لو اريد التحقيق  
يكون الفوق غير محدد بالفلك الاعظم اذ لا يتجاوز الاشارة الحسية  
تحقيقا عن ابعاد الثوابت عن الارض وح يقول لو حمل الحركة على ما يعبر  
تحقيقا او تقديرا يكون الفوق بالنظر الى الثاني محدد بالفلك الاعظم لا معبر  
فلك القمر والمعروف بان يحمل الاول على ما يعبر الاشارة تحقيقا او تقديرا



ويختص الثاني بالحركة الحقيقية بحكم **قوله** والاول هو الصحيح الى  
 اخره يعني ان الثاني غير صحيح والصحيح هو الاول لما ذكره وقد عرفت انه يمكن تطبيق  
 المعنيين بان **قوله** وسبب الشهرة امران الى اخره يعني ان هذا امر مشهور  
 الى اخره لا تحقيق والتحقيق ان الجهات غير متناهية كما سيذكره **قوله** هو الاول  
 في الغالب قيد بما ذكره اذ قد يكون الشمال اقوى في بعض الناس **قوله**  
 ومقابلته تحت لا بد من التقييد بما لم يتجاوز عن المركز كما ذكره المحقق الدواني فقوله  
 ومقابلته تحت ليس بتحقيق على اطلاقه **قوله** ثم عموما اعتبارها في سائر  
 الجهات ينتقض بكرة الارض بل بكل فلك من الافلاك الستة وبكرة الماء في  
 الارض وكرة الهواء وكرة النار اذ تحت داخل في المذكورات لا خارج **قوله**  
 فلكل جسم جهات سبب يتوجه عليه البعض بكرة الارض على ما هو المشهور وبالكثرة  
 المذكورة كما يقول وقال العلامة الدواني ان الفرض بيان الامر المشهور الذي  
 ليس بتحقيق **قوله** سمى الانسان الى اخره افيد انكم سميت ما يلي راس الانسان  
 حتى هو قايما فوقا ولوسمي ما يلي قوي جانبيه حال كونه متوجها الى المشرق مثلا  
 يمينا لم يتبدل كما لم يتبدل الفوق وانت خير بان الفوق والتحت هما طرفا الامتداد  
 المعين في الواقع مع قطع النظر عن التسمية والاعتبار والمقص ههنا ان التسمية على  
 طبق الواقع لا تحصى الاعتبار حتى يتوجه انه يمكن اعتبار مثل ذلك في اليمين والشمال  
 والحاصل ان التسمية انما وقعت باعتبار طول الفقامة حتى هو قايما ليظهر  
 ان ما هو فوقه في الواقع ما ذا والمذكور **قوله** وانت تعلم الى اخره يعني  
 ان الجهة منتهى لاشارة الجسم كما ذكره بقوله والاول هو الصحيح وقيام بعض الامتداد  
 على بعض لا دخل له في انهاء الاشارة فاذا لم يتبدل كانت الجهات غير متناهية لا متناهية فقط  
 فظهر ان كون الجهات ستا مشهورا لا تحقيق واعلم ان الابعاد لما كانت متناهية

لا بد ان ينتهي لاشارة الجسم فلا يتوهم ان الاشارة الجسم لا ينتهي عند حد  
 وافيد ما حاصله ان الجهة المطلقة هو الجانب اما حقيقية وهي التي لا يكون  
 وزاها شي من تلك الجهة فالعقود الحقيقي ما لا يكون وراه فوق والتحت الحقيقي  
 ما لا يكون وراه تحت واما غير حقيقية ولما كانت الابعاد متناهية وجب تحقق  
 العقود الحقيقي وكذا تحت وهما متعینان وضعاسوا كانتا موجودتين في الخارج  
 ام لا ومتغيرتان لتوجه بعض الاجسام الى احدهما وان لم يكن جرم فيها كذرات  
 الارض والسفن وكذا الاجزاء الماهية وكما هو اذ اريد في العاية والجهات الباقية  
 راجعة اليها اذ اليمين فوق او تحت وكذا الشمال والمعاد خلاف الجهتين بالطبع  
 انها مختلفان في الواقع وليست مختلفا منها بمجرد الاعتبار والاختراع لما مر من ان ذرات  
 الارض والسفن قد يصعد جرم طبيعي وبغيره ان المتحرك قد يصعد غير الجرم وهذا الذي  
 افيد وان كان اصناعيا كما افيد لا انه اقرب بالعقول عما ذكره العقول وهو  
 سائر غير كثير من الشبهات المذكورة **قوله** اقول كانهم الى اخره قال  
 المحقق الدواني ان الجهة اما موجودة او في وجود ونقطة تحت تحيل في  
 موجود فلا يراد ويترتب منه ما ذكره السيد المحقق ونحو اشياء على شرح التجديد من ان  
 الارض اما وجود المشار اليه او وجود محله كما سينقله الشارح وذهب السيد  
 المدقق موافقا في شرح الاشارة الى ان الاطراف ليست موجودات براسها  
 فالشطح الجسم غير مأخوذة مع شيء ما وراه الظ عند انتهائها احدا لا امتدادا  
 الثلاثة للجسم وبقا امتداداته والخط الجسم كذلك عند انتهائها امتدادا فيه  
 وبقا واحد والنقطة الجسم كذلك عند انتهائها امتدادا الثلاثة وبعد تهمة هذا  
 قال ان الجسم امر واحد لا ينقسم في نفسه الى ط وغير ط اي لم يتكزبا اعتبار  
 الط وغير الط ولم يكن ههنا شيان ما لم يتميز احدهما عن الاخر بمميز كحاشية او محاذ



وإشارة فإذا تميز بالماهية مثلا كان المتماثل كثيرا والجسم واحد على  
 ما كان قبل المماسية في ذاته كناية الشئ الواحد الذي صار محلا للوات  
 المختلفة فهذه الكثرة لا ينافي وحدته في نفسه لا خلاف موضوعها ولا يكون حدوث الكثرة  
 حدوث ذات غير حاصل بل حدوثا بصيرورة الامر الحاصل منقسمها إلى قسمين متميزين  
 ما لم يكن كذلك فلا يكون للاطراف ذوات خارجة عن الجسم عارضة له بل ذواتها ظ  
 الجسم متميزة عن باطنه متميز هذا بخلاف وجود الاطراف ومرجع ذلك إلى تعيين  
 في الجسم بكونه طرفا ولما كان كذلك صحت الاشارة الجسمية اليها اشارة إلى شئ من  
 الجسم متميز عما سواه متميز لا إلى ذات آخر حتى يتوقف الاشارة إلى حدوثها ثم النقطة  
 تتغير في الجسم لوجه كثير منها انما الابعاد الثلاثة معا كناية راس المخروط ومنه وصول  
 راس المخروط إلى سطح اذ بوضو له اليه بتغير في السطح نقطة منطبقه على نقطة راس المخروط  
 ومنها ان المنتهى خط واحد وان كان متواليا إلى جسم اذ يذ لك بتغير في الجسم المتغير  
 اليه نقطة منطبقه على طرف الخط ومن هذا القليل مركز العالم اذ انما الخط النازل  
 إلى غاية السفل يتغير نقطة في شئ الجسم الواقع ههنا منطبقه على طرف هذا الخط ولا  
 يمنع من ذلك اتصال الجسم لان اتصاله لا يمنع الخط المتوهم وهو لا يحصل بالخط  
 المتوهم ذات غير حاصل ههنا كحقي يكون متكررا بل يتغير به شئ من الامور الخارجة  
 ويعينه به ظ اذ لا يتصور في الجسم المذكور شئ آخر صالح لانظما في طرف الخط  
 المذكور عليه فاذا كان مركز العالم كسائر النقاط غير منقسم من الجسم بتغير بتغير معرفة  
 فالحكم بان نقطة راس المخروط حاصل بالفعل دون مركز العالم بحيث يحكم اذ اذ  
 كل واحد شئ متغير ولا يلزم من كون المتغير خطا متوهم او اشارة او امرا آخر ان يكون  
 في التغير قصورا تنق مقلته ولا يخفى ان ما ذكره في تحقيق الاطراف ونحو وجودها متما  
 لما هو المقر المشهور بين جمهور المشاهير ونقل باعثة على ذلك ما ذكرنا في مبحث

ابطال الجزء ان الشئ عرض قائم بالجسم فهو ملاق له ولا يلا في الامثلة  
 منه وهكذا فيلزم تركيب الجسم من الشئ كلفصلنا ولم يجوز منع الملاقة  
 بان يكون الحول غير شرياني بل لترتقي الاطراف العرضية بل هي ظاهر الجسم  
 كما عرفت ثم القول بان الجسم واحد وكثير في نفس الامر بل في الخارج كما  
 صرح به في الجسم الابلق والموضوع مختلف لا يخالو عن اشكال ثم تعيين النقطة  
 التحتم بما بينهما محل كلام اذ لا يتوهم في نحو الجسم شئ غير منقسم أصلا بخلاف  
 المخروط فلا يحكم فافهم **قوله** بل يلزم أحد الأمرين إلى آخره قد عرفت في  
 دفعه ما نقلنا عن كلام المحقق الدواني من ان المراد من الموجود الاعم من الموجود  
 بذاته او المراد من الموجود بذاته باريكات يجوز ويدفعه ايضا ما ذكره الشارح  
 من ان المراد الموجود في نفس الامر **قوله** ولما اتجه إلى آخره ههنا ايراد  
 هو ان المقدمة الاسباب منه اعني قولنا لكن اتجه المتحرك اليها ممكن بل واقع ثم اذ المتحرك  
 متوجه إلى المكان اذا كانت حركته اينية والوضع اذا كانت وضعيه والكيف وانكم اذا كانت  
 كيفية وكمية ولا فيد في دفعه ان المتحرك قد يتوجه إلى غير المذكورات كالذوات المسحة  
 المنتصفه من مكانها الطين كما نقلنا في **قوله** لا مكان اتجه إلى آخره  
 اقول لا حاجة إلى التقييد المذكور اذ ليس المراد بالموجود الموجود في وقت توجه المتحرك  
 بل ما يعم ذلك أي الموجود في وقت ولا شك في تحقق ذلك في الحركة الكمية وفي اندفع  
 البحث الا في اذ السطح موجود حال حصول الجسم فيه وان لم يكن موجودا فيه وافيد  
 لما اشكل عليهم الحصول في الفوق الذي حسبوا انه محدد بالقلك الاعلى بل لو  
 الحصول بالوصول واوردوا مثل ما ورد على الحصول زاد والقرب فقأ لو  
 الجهة مقصد المتحرك بالوضع اليه او القرب منه هو غير ملام اما او لا فلان  
 قصد الحصول والوصول لا يستلزم شيئا منها فلا حاجة إلى الزيادة الاعادة



وهي ان الفصد لا يتاقي الا فيما يتيسر وفيه كلام واما ثانيا فلان الذي  
استقر عليه رايتهم انما منقوض باشياء كثيرة كنقطة وخطوط وسطوح قريبة من المركز الذي  
حسبوه تحا ومن المحيط الذي حسبوه فوقا وان كان ما ذكره حكما من احكام الجهة لا ينفذ  
فحل منع اذ لم يتبين ان الجهة مقصدا المتحرك بوجهه **قوله** ومن هنا بحث الى اخره  
قد عرفت وجه دفعه بتفهم الموجود لكن قيد الوصول ح مستدرك واعلم ان  
هذا الدليل لو تم افاد ان الجهة موجودة واما انها ذات وضع فلم يظهر منه  
لجواز توجه المتحرك الى موجود غير ذي وضع وجوابه ان المراد بوجه المتحرك  
بالحركة الاينية والظان المتحرك المذكور لا يتوجه الى ما لا وضع له وتفصيل الكلام  
في المقام ان المص ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم يكن كذلك لما امكن  
الاشارة اليها دل ما امكن اتحاه المتحرك اليها والملازمة الاولى ملازمة  
بالوصفيه واما ارتباطها بالوجود فحل كلاما كما مر في الشرح والثانية  
مرتبطة الوجود واما ارتباطها بالوصفيه فلا يخفى عن حدس ولهذا حمل بعض  
الشراح التشرع على خلاف ترتيب للف لكن بان فيه قول المص لو لم يكن كذلك لكونه  
ظاهريا لا اشارا الى الوجود والوصفيه الا ان يقال في المجموع كما يكون تنفيها  
جميعا كذلك يتصور نفي الاول فقط ويتصور نفي الثاني فقط لكن الظاهر ان التشرع  
على ترتيب للف وجعل كل واحد من الملازمين متوجها الى كل من لدعوى كما ذكره  
بعض الشراح يحتاج الى تعميم الوجود وتخصيص الحركة بالايديه على وجه فصلنا قد  
**قوله** لانها لو انقسمت الى اجزاء فيه ان يجوز ان يكون الوصول محالا فالحركة  
التي بعده يكون محالا ايضا فلا يلزم المط **قوله** فلا حاجة الى التزديد  
اقول في بحثه اذا ما ذكره المص وجه مبني على ان الجهة مقصد المتحرك  
ان الجهة مقصد المتحرك فاذا كانت منقسمة وصل المتحرك الى اقرب الجزئي

ومحرك

ومحرك فان تحرك من المقصد لم يكن الا بعد جهة ولعدم كونه مقصدا وان  
تحرك الى جهة لم يكن الا قرب جهة لما مر فهو بين امتناع المركز في الجهة  
بالترديد المذكور وما ذكره الشارح الا ان الجهة مانعة وما اليه الحركة وهو  
حاصل ترديد المص وبالجمله ما ذكره الشارح هو كلام المص الا انه غير من حمله  
بعبارة آخر وهذا لا يورث قدحا على المص واعلم ان حركة المحدود حركة مكانية تحل  
عندهم لكون الجهة متعينة به وليس له مكان عند المشايخ وح نقول لا ينتقصر  
الدليل المذكور بانه لو تم لكانت الجهة اما نقطة او خطا او سطحا لما تقر من ان  
وضعها ليس بالذات فيلزم تحرك الجهة بتحرك ما هي فيه فلا يتصور حركة الجسم  
الى الجهة وايضا يلزم تبدل الجهتين الحقيقيين ووجه عدم التوجه وعدم  
التبدل ح ظ لما عرفت من النقص مبني على جواز حركة المحدود عن موضعه وبني تحله  
عندهم فلزوم التبدل المسمى عليه **قوله** واذا ثبت هذا الى اخره اذا ان  
الجهة غير منقسمة بزيادة امتداد المذكور ثبت ان وضعها لا يكون بالذات اذ لو كان  
وضعها بالذات لكانت الجهة جوهر اخر ان كل ذي وضع بالذات جوهر فيلزم  
ان يكون خطا او سطحا او نقطة جوهرية والكل بط لما مر **قوله** لا يجب  
ان يكون الى اخره اقول يمكن ان يقال اريد بالقيام ههنا لا زمعناه وهو عدم  
التعين والتخصيد الا بالمحدد ولا شك ان تعين البعث ليس لا يسبب المحدود كما ذكره  
**قوله** مختلفتين بالطبع اي لا بحسب لفرض كما مر وهذا ينبغي كونه المحل في الخلا  
اذا الاختلاف فيه بحسب لفرض فقط لان الملا المتشابه الى اخره اقول لا خفا  
في انه لا يوجد في ثخن كرة الارض امور متخالفة الحقيقة فلا يكون نقطة المركز بنقطة  
لبعض الاجسام اذ مبني كالنقطة الا التي تعرض في ثخن الارض لان يقال لنقطة  
المركزية وان كانت كسائر النقطة المفروضة في ثخن الارض لانها متعينة بانها



غاية البعد عن المحيط فيجوز ان يكون بنقطة لبعض الاجسام وفيه تأمل لان  
 كون النقطة الموهومة مطلوبة لبعضها طبعاً متبع جداً والقياس على الاشارة فاسد  
**قوله** لان النار والهوا الى اخره فيه انه يجوز ان يكونا طابطين للحيز لا للجهة  
 وهكذا نقول في الماء والارض فالقرب ما مومن ان الذات المستحقة طابطة للغوف  
 وفيه اي طلبها بالكلية لا بالطبع فاصل **قوله** لان المتناهي الى اخره قال  
 في الحاشية المناسب ان يقول الامور والاتوجه النقض بالكم المضممة انتهى والامور  
 المختلفة في الكثرة المضممة السطح والجسم النقيض والجسم الطبيعي وفي الملا المتشابه  
 لا يوجد الا امران من ان الجسم الطبيعي والنقيض **قوله** والكلام الى اخره  
 قال في الحاشية حاصل الاول ان يحدد الجهات ليتبين عن الملا المتشابه  
 فهو بنهايات الملا المتشابه فالمتشابه غير محمول على غير المتشابه وروى عليه  
 انه لم لا يجوز ان يكون متحد الجهات بمعنى الملا المتشابه او بنهاياته وحاصل  
 الثاني ان التحدد ليس بلا غير متناه فهو بنهايات قائمة بالمتشابه فان الجهة  
 منتهى الاشارات وقول المص خارجة عن الملا المتشابه لا يلزمه والانسحاب محمل  
 كلام المص على الثاني لان التمثل فيه لفظي في الاول معنوي انتهى وجعل في التوجيه  
 الاول بمعنى الياء وارتكب حذف مضاف وهو المن مع ان الظاهر انه حذف على هذه  
 التوجيه مضافان اعني داخل تحن لكن حاصل ما ذكره لقوله بثن الملا هو  
 الاول ولعله اراد بالملا المتشابه في التوجيه الاول فلا يكون كل جزء  
 مقداري وفيه موافقا للكل في الحد وهذا لا يصدق على الفلك المحدد للجهات  
 وهو لا يتوجه هذا على الثاني وقوله والمتشابه فيه غير محمول الى اخره ناظر الى انه  
 في التوجيه الثاني محمول على غير المتشابه كما صرح به في حاشية اخرى منقول عنه  
 وليس كذلك بل المراد المتشابه في التوجيه الثاني فلا لا يوجد فيه امور متخالفة

الحقيقة كما ذكره وهذا لا يصدق الا على غير المتشابه حيث قال وهو  
 الجسم الذي لا يكون متناهياً فلم يلزم ان يكون الملا المتشابه بمعنى غير المتشابه  
 وذلك ظاهراً وقال في حاشية اخرى لا يلزم على التوجيه الاول حذف مضاف  
 بل مضافين اعني داخل تحت وعلى الثاني يلزم التقييد المعنى لان الانتقال  
 من المتشابه الى عدم التناهي بعيد جداً وقد اشرفنا الى باعث التوجيه وهو  
 البعض بالكم المضممة وايضا يرد على التوجيه الاول ان عدم كونه في داخل الى  
 لا يستلزم كونه في اطراف الملا المتشابه لجواز كونه في داخل الملا الغير المتشابه  
 او في اطراف الملا المتشابه وعلى الثاني انه لما عني بالمتشابه المعنى المتشابه  
 فكيف يحكم بانه في اطرافه لان غير المتشابه لا يكون له طرف انتهى وفيه ما عرفت  
 من انه لم يريد بالملا المتشابه الملا الغير المتشابه بل ذكر ان الملا المذكور لا يكون  
 لا غير متناه واستدل على بقوله لان المتشابه الى اخره فلم يلزم على الثاني  
 التقييد المعنوي وظمان في قوله لما عني بالمتشابه الغير المتشابه ثم قال  
 يتوجه على المص على التوجيهين انه لم يضح قوله فان يحدد الجهات في اطراف النهايات  
 لان جهة تحت وسط الارض وليس طرفاً خارجاً عن الملا المتشابه وان جهة القوف  
 هي الطرف لا الاطراف والنهايات فالظان يقول في طرف ونهاية فافهم **قوله**  
 بحيث لا يمكن الى اخره وجهان السفلى جهة حقيقية فلو تصور بعد منه كان فوقاً بالنسبة  
 الى الابد فبذلك تحت وصار فوقاً يبقى شئ هو ان امتناع هذا غير بين ولا  
 ينتهي اما المتعبد تحت الحقيقي بالفوق الحقيقي ولم يلزم فافهم **قوله**  
 سواء كان الى اخره حاصل ما افيد ان عدم تحدد غاية البعد في غير الكثرة  
 غير لجواز ان يفرض في داخل نقطة يكون البعد عن مجموع نهاياته من حيث هو  
 مجموع كما ان المركز في الكثرة غاية البعد عن مجموع السطح المحيط بها من حيث



المجموع وان لم يكن غاية البعد عن كل واحد من هاتين كما ان المركز ليس  
 غاية البعد عن كل قطعة من محيط الكرة والجواب بان الطول والخطوط  
 والنقط والزوايا في المنكب بالنقل شكل نقطة يفرض في داخل وان  
 كانت بين المتقابلين فلها قرب بالنسبة الى هاتين وبعد بالنسبة الى اخرى فلم يكن  
 غاية البعد عن كل واحد مما لا يحدي اذا المقترن غايه البعد عن المجموع لا يجوز ذلك  
 واحد هذا المحصل ما افيد وفيه ما فيه **قوله** اذ يمكن ان يفرض ما هو البعد من  
 ذلك الى آخره افيد ان وجوب كون جهة السفلى بعدا لا يعاد المنصوب من  
 الفوق غيريين ولا مبين بل الظاهر انها يجب ان يكون البعد لا يعاد المتجودة  
 لا يمكن ثم وجوب كون المحدد محدد الجهتين معام بل لا بد من تغير وضعهما  
 انما ان يكون ذلك التغير بامر واحد **قوله** فلم يلزم ما ذكره فلا يتحد به  
 الى آخره اي لا يتحد بغير الكري جهة السفلى اما المضلعات فلها مركزا اما لتعقيد  
 والقدسي فلان بعض الجوانب من كل منهما اقرب الى الوسط من البعض بخلاف  
 الكرة فان نسبة المركز الى جميع الجوانب على السوية والمناقشة بان النقطة  
 الوسطية التي في النبض والقدسي غاية البعد عن مجموع المحيط في كل منهما  
 على طبق ما ذكر في المضلعات ولتوضيح هذا نقول الشكل الجسم النبطي ما يحل  
 وارادة القطعة الصغرى من سطح دايرة مع ثبات وتر القوس الى ان يعود الى  
 الوضع الاول فالجسم الحادث من تلك الحركة نجسم يفيض والقدسي ما يتحد من  
 ارادة القطعة الكبرى الى ان يعود الى الوضع الاول وبعد تصوير ما ذكرنا يظهر  
 لك ان المناقشة فيها لا يخفى عن قوة **قوله** انت تعلم ان ما ذكرناه الى آخره  
 لك ان نقول لما ثبت كروية محد الجهات ثبت كروية الافلاك الباقية اذ الخلاء  
 مح كائنا وقد تقر ان الافلاك الباقية متحركات بحركات مخالفة للمحدد جهة

وان المحدد غير قابل للحرق والالتيام كما سيأتي فيكون الباقية  
 كروية ايضا وفيه انه يجوز ان يكون بعض الافلاك عدسيا او نبضيا فلم  
 يلزم ما ذكره كروية كل فتدبر واستدل الامام في المباحث المشرقية على كروية  
 المحدد بانه لو كان مضلعا لزم الخلا عند خروج الزوايا عن احياها وان كانت  
 نبضيا او عدسيا فلو فرض حركة النبض على القطر الاقصر وحركة القدسي على القطر  
 الاول يلزم الخلا وهو مح فيكون كرويا **قوله** يجوز ان يكون حركة القدسي على  
 القطر لا طول محالا وكذا حركة النبض على القطر الاقصر فلو فرض الخلا لا على  
 العرض المستحيل وهو غير مح **قوله** اي لم يتركب الى آخره يعني ليس المراد با  
 ما لا جزء له أصلا ولا ما لا جزء له بالفعل لما تقدروا ان لبعض الافلاك  
 الكلية جزءا بالفعل بل المراد ما ذكره فظهر ان البسيط ثلاث معان فتدبر  
**قوله** هو الرسم الى آخره عرضه تحقيق المقام ليظهر الفرق بين معاني  
 البسيط لا يراد اغراض **قوله** والاعضا المتشابهة بعد الماديا لعضو  
 المتشابهة عضو يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس مساويا للكل في الاسم  
 والمحد **قوله** اذا فرض بحركة فيه انه يجوز ان يكون المتحرك فيها مستقيلا في  
 نفس الامر وان كان ممكنا ذاتيا فالجهات متحدة الى آخره ان كانت الجهات  
 الباقية راجعة الى الجهتين الحقيقيتين كما ذكره السيد المدقق والمحقق الاول  
 في حواشي شرح التجرية لا نتيجة لما قيل من انه ان اراد من الجهة جهتي الفوق  
 وال تحت فلا يتم ان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه ممح الى واحدة منها وارك  
 للآخرى فان المتحرك على سطح المستدير من الارض حركته مستقيمة مع انه ليس  
 مستقيما الى الفوق وال تحت ولا تاركا للآخر وان اراد بها الاعم منها فلا يجدى  
 نعم اذا المحدد انما يتحد بمادون سائر الجهات ووجه الاندفاع ما عرفت



من ان الجهات الاربع الباقية راجعة اليها فيمكن اختيار كل من الشقين  
بلا لزوم محذور وهو نظا على المتأمل **قوله** وفيه نظرا الى آخره  
لا يبعد ان يكون مقوله لانه بدلا عن قبله بدل الغلط فافهم **قوله**  
والفاعل الواحد الى اخره قد عرفت ما فيه فلا تغفل **قوله** وكل شكل  
هو الكرم الى اخره ان اراد ان كل شكل سوى الكرة ففيه فعال مختلفة لذلك  
اذ لها سطحان وان اراد ان ما سوى الكرة من الاشكال ففيه افعال  
مختلفة فوفا فيوجه ان الشكل الغير المضلع القدسي والنسفي ليس فيه افعال  
مختلفة بالنوع وفيه ان الظ تحقق الخط فيها ثم اقول الدليل الذي ذكره  
فقوله فان المضلع الى اخره اخبر من المدعى اذ غير الكرسي يشبه القدس والنسفي  
ايضا وليس شي منهما مضلعا فالوجه ان يفرض لها ايضا **قوله** لا يستحال ان  
يحصل الى اخره هذا على تقدير ان لا يحيط بعضها ببعض اما لو احاط فيلزم ان  
يكون المحاط حشوا لا دخل له في التحديد كما ينبغي مثله وهكذا نقول في النسف  
والقدسي وما في الشرح المتقدم من ان المط حاصل اذا كان المحدرجين  
ماحاط احدهما بالآخر فاورد عليه ان المحيط كان في تحديد الجهتين المتغير  
بمركزه غاية البعد الداخل فالمحاط حشوا لا حاجة اليه في التحديد المذكور  
واقول فيه نظرا لما تقرر من ان الجهتين غير منقسمتين في امتداد ما خلا  
الجهتين فلا يكونان جوهرين فلا بد لهما من محد لا شك ان التعت اذا كانت  
غاية البعد الداخل تحت ان لا ينقسم في جهة فيكون نقطة فلا بد من شي يعين  
معي به فالمحاط لا يكون حشوا لتغير المركز فيه **قوله** ان يحصل من مجموعها الى اخره وجوز  
حصول كل الكرم المنضل الاجزا لتغير جهة السفلى على تقدير كون كل من الاجزا  
كرات غير محيط بعضها ببعض لا يحصل السطح المذكور اذ يلاقي الكرتين غير متصور

المجموع في افعال مختلفة  
بالسفر يتوجه عليه ان الدم

الا بالنقطة فمع بينهما فاح خالية فيلزم مع عدم حصول السطح المذكور الخلا  
ايضا كما ذكره بعض الشراح وفيه ما ينبغي فانظر **قوله** فيكون طالبا للشكل  
الطبيعي فيكون قابلا الى اخره فيه ان اللازم ان يكون ما على الشكل القسري  
طالبا للطبيعي لو حيل وطبعه ويجوز ان يكون التحلية محال في نفس الامر وان  
كانت ممكنة بالذات ولا محذور اذا اللازم على هذا العرضي مكان حركته  
المتنقبة لا القول المقارن للعقلية والمحيل هو القول المقارن للفعالية  
لا مكان الحركة المتنقبة مطلقا والقول بانه لا قامة في الافلاك  
اذ يلزم فعمل الطبيعة محل بحث هذا ويمكن تقرير الدليل المذكور في المتن بوجوه  
احسن وايند بان يقال لو كان الفلك مركبا من الاجسام المختلفة الحقيقية  
بحسب الحقيقة لكان لكل منها شكل فان كل منها كرم لزم اما حسوه المحيط او  
حصول كرم من المجموع والخلا ايضا على تقدير حركة الكل على الامتداد والالكان  
ما على الشكل البصري طالبا للطبيعي وهو مستلزم لقبول الحركة المتنقبة على  
وهو محذور لو كانت الحركة المتنقبة عليه ممكنة لم يلزم منه محذور اما لم يلزم  
من فرض وقوعه محذور كما هو المشهور مع ان فرض وقوع الحركة المتنقبة على الفلك  
مستلزم لعدم تحديد الجهة به ههنا ولا يخفى سلامة هذا التقرير عن بعض المناقشات  
وان كان محل نظر تعداد الممكن ما لم يلزم من فرض وقوعه محذور من حيث الامكان  
لانا لا نلزم من فرض وقوعه محذور من حيثية اخري وكون المح فيما نحن فيه لا رما من حيث  
الامكان محل نظر ونبحث وقال الامام في المناجاة المشرفية لو كان الفلك مركبا  
فيه اجزا بسيطا فالجز الواحد البسيط يلاقي باحد جانبيه شيئا غير ما يلاقيه  
بجانبه الاخر فاختصاص تلك الاجزا بتلك الاحتمالات على ذلك الترتيب اما  
ان اذ جازا والاول بطلان ذلك اما ان يكون لاجل ان ذلك الجزم او لاجل



ان مما سته تلك الاجسام على ذلك الترتيب واجب والاول بط والالكان  
 حين كل جزء مخالفا لجزء المجزء لا غير فلا يكون الاحياء متخالفة لاجل ذلك الجسم  
 ههنا والثاني ايضا لان طرية الجسم المتوسط واحد في النوع فكما صرح ان  
 يلاقي باحد جانبيه جسمه صرح ان يلاقيه بالجانب الاخر ذلك الجسم لان الشيء حكم  
 مثله ولما لم يكن ذلك الاختصاص واجبا نظرا الى تلك الاجياز ولا الى ترتيب  
 تلك الاجسام كان ذلك جائزا فاذن المحدول لم يكن بسيطا ليصح ان يتخيل  
 تركيبه وذلك بالحركة المستقيمة والثاني باطل فالمقدم مثله وهذا غير جائز  
 جاز في الفلك على القول ببساطته اذ الجسم البسيط واحد في نفسه كما هو  
 عند الحد والجزء انما يتغير باسباب خارجية كحاسة ومحاذاة وغيرهما وذلك  
 بعد حصول صورة الكل عن الانفصال هذا محل ما ذكره ثم قال والاشكال  
 فيه انه لو لم يكن مما سته جسم باحد طرفيه جسمه انما سته بالنظر الاحد  
 لم يكن من مما سته تلك عطارا بمقتضى تلك القهر صرح ان مما سته محدودة ويلزم منه  
 الحرق والالتيام على الفلك وهو محال انتهى واقوله ملاحظة الاستدلال  
 ان الفلك لو كان مركبا من المختلفات يصح الخلال تركبه وهو لا يكون الا بالحر  
 المستقيمة الممتدة على الفلك فلا يكون مركبا من المختلفات وفيه بحث لجواز  
 ان لا يتخلل التركيب بواسطة عرض الصورة النوعية الحافظة له وما ذكر  
 في بيان الانحلال غير مانع اما اوله فليجوز ان يكون كل جزء في حين  
 يقتضيه الحيز الا ان الحيز يقتضيه وحيز كل يكون بين البسيط وذوال  
 المماسه المخصوصة يمكن ان يحصل بالحركة الدورية على نفسه من غير ان يخرج  
 عن الحيز الطبيعي وبالجملة يختار اختصاص تلك الاجزاء بتلك الاجياز  
 مع جواز الحركة الدورية على البعض الدوري وحيز كل جزء مخالفا لجزء

الاخر كما ذكرنا من ان حيز الجزء بين البسيط ولا يتم ان يخالف الاجياز لاجل ذلك  
 الجسم فقط واما ثانيا فلان طرية الجسم المتوسط وان كان واحدا في النوع لكن  
 لما لم يحيز الحق والليان على الفلك جاز عدم صحة الملاقة بالجانب الاخر في  
 نفس الامر مانع وان جاز نظرا الى ذاته وح ظهروا في قوله ولما لم يكن ذلك  
 الاختصاص الحيز فافهم وقد يقال لو كان المحدول متوقفا من الاجسام  
 الطبيعية بساطه اما ان يكون كرية او لا فعلى الاول يلزم الخلا بين قدح تلك  
 الكرات وعلى الثاني كانت الاجزاء على اشكال حاصله لما بالقدر لان الشكل  
 الطبيعي للجسم البسيط الكرة فالاجزاء ليست شاغلة لاجازها الطبيعية اجمع  
 لان طبيعتها انما يقتضي ان يشغل جزءا مستقيما فان لم يشغل فقد بقي من اجزاء  
 اقدار شغلها جسم آخر والجزء ايضا شغلت اجيازها غير بالحركة القسرية  
 فللاجزاء سول مستقيمة الى جهات فالجهات متحدة قتلها وفيه ايضا  
 انتهى واقول فيه نظرا اما اوله فلا يلزم ان يكون بسيطا كرية ويكون بعضها  
 محيطا ببعض ولا يتحقق بين الكرات قبح فلا بد من التثبت بالقاء المحاط  
 واما ثانيا فلان لزوم الخلا المتخيل بين قبح تلك الكرات ثم اذا خلا هو المكان  
 الخالي عن الشغل وهو عند المحققين من الحكماء القائلين لوجود الشغل البعد  
 المجرد كما فصل ولا شك انه لا يفعل انبات الحاوي للمحدد فتحقق المكان بمعنى الشغل  
 الخالي عن الشغل ههنا غير متصور وتحقق البعد اذ مقدار المجرد الموجود هو  
 مقدار المحدود بما لا جوفه فلا بد من ضم حركة المجموع على الاستدانة كما ذكرنا واما  
 ثالثا فلا يلزم ان يكون بعض الاجزاء كرية وبعض غير كرية بدو الحلقة  
 ويكون المجموع كرية شاغلة يحيزها الطبيعي ولزوم الخلا انما ينصور اذا كانت الاجزاء  
 التي على شكل قري مشكلة شكل طبيعي او لا ثم حدث لها اشكال قسري وهذا غير



لجواز حصول الاجزاء بتلك الاشكال من غير سبق حركة كيف وقد اشتهر  
 ان انواع المتواليات تحتمل للعدم لا بد لتلقي ذلك من دليل فتأمل فيه والتثبت  
 بعدم دوم العسر غير تام كما عرفت مع انه لو تم يكن ان يقال وجب ان يكون كل شكل  
 كروي اذ لا فترية الا فلاك فيلزم الحلا وعدم حصول سطح كروي متصل الاجزاء  
 ولعل وجه النظر الذي ذكره هو البحث الثاني الذي سيذكره الشارح حيث  
 ذكره هذا الكلام بعد ايراد هذا البحث على الدليل المشهور **قوله** فان تغير شكل  
 الى اخر منعه بعض الشراح مستند بجواز كونه دحفاً ولعله مكابرة لا لا يخفى المصنف  
**قوله** لا يخفى الى اخر قد ذكر الشارح سابقاً ان الاحوال المنبهة في الفضول  
 الاتية لا تثبت الا بالنسبة الى المحدود فعدم جواز الحركة الا بينية لانتم الانية وقا  
 السيد المدقق لك ان تستدل على افلاك التسعة غير قابلة للحركة المتبقية  
 بان الحركة اما الى جهة الفوق او الى جهة التحت وكلاهما محالان عليها اما  
 حركة المحدود اليها فظروا اما حركة الثمانية الباقية فلان في كل واحد منها وبشيء جهة  
 الفوق بعد محدد ومعنى مساو من جميع جوانبه بحسب لوقرب منها جانب بعد عنها  
 جانب وبالعكس فيمتنع دنوه اليها وبعده عنها فكيف يكن حركتها اليها وكذا حكم جهة  
 التحت فانه لوقرب احد جوانب واحد من هذه الثمانية منها بعد عنها جانبها المقابل  
 لذلك الجانب وبالعكس ولا يمكن ان يقول جميعه عنها ولا ان يبعد جميعه عنها  
 فكيف يستقيم حركة اليها انتهى **واقول** هذا الوجه لا يتم الا بعد اثبات عدم جواز الحركة  
 على الثمانية والتحامل والتكاثف ولم يثبت بعد قد بر **قوله** اما ادلا فلان الى اخر  
 قد مر ان الجهات السارحة الى الجهتين الحقيقيتين فتذكر **قوله** واما ثانياً الى اخر  
 حاصل ما ذكره المحقق الدواني ان العرض يتجه الى ذلك اذ يلزم كون الجهة متحددة بغير  
 ما فر من بعده واما ذكره والقبيله بنا على ما قرر عندهم من ان الاجسام

المكانية يتأخر وجودها عن المحدود وفيه ما فيه **قوله** هذا مبني على اخر اقول  
 الدليل المذكور لبساطة الفلك لمرئافاد عدم تركيبه من المنقيات ايضا كما  
 يظهر على المتأمل فيه لكن ينبغي ان هو ان الفلك الكلي قد يشمل على الكوكب والنذر  
 والمنقيات فلو تقرر الدليل المذكور لزم عدم جواز ذلك وهذا ايضا وجه لاخصاً  
 الاحكام بالمحدد وعدم جريانها في الثمانية فقط **قوله** لتساوي الاجزاء قد يقال  
 لتوجه عليه انه على هذا يجوز للفلك الحركة الى جميع الجهات فيلزم ان يكون فيه مبادي  
 سول غير متناهية الى جهات لا تتناهي وهو محال **واقول** فيه بحث لانه ان اراد انه يلزم  
 ان يكون له مساوي كذلك متغيرة بالذات فالاستحالة مشبهة والذود متم ولم  
 لا يجوز ان طبيعة الفلك مبدأ للمول المذكور بالاعتبار المتعددة وان  
 اراد انه يلزم ان يكون له مبادي كذلك متغيرة بالاعتبار والاعم فاللزوم  
 والاستحالة مما عرفت **قوله** اورده عليه الى اخر هذا لا يراد من كونه  
 في المواقف واجاب عنه بعض الشراح بان المختص هو النفس المنطقية  
**واقول** فيه ان النفس المنطقية سارية في الفلك ولا يصح تخصيصها للزود والجميع  
 المذكور علياً انا نقول هذا الاحتمال على تقدير صحة مندرج فيما ذكره الشارح  
 في الجواب فليس كلاماً على جهة **قوله** وان ترجيح بلا مرجح ذكر صاحبها لهما في  
 المواد التي ذكرها الشارح بقوله وايضا الى اخر بعض على تقدير عند الحكماء من  
 استحالة ترجيح احد المتساويين على الاخر بلا مرجح لم يقل جواباً عن البعض بانا لانهم  
 ان يثبت من الصورة المذكورة ترجيح لاحد المتساويين على الاخر بلا مرجح  
 فان تعيين نقطتين للنقطتين وتعيين دائرة لان يكون منطبقه وتعيين خط  
 لا يكون محوذا دون مساير النقط والدوائر والخطوط في توافيق تعيين الحركة  
 فان الحركة المعينة للفلك يمتنع وقوعها الا ان يكون القطنان مثل النقطتين



المعينين والمنطقة الدائرة المعينة والمحور ذلك الخط المعين وتعين الحركة لأحد  
 أمور ثلاثة أما لأن مادة كل فلك من تلك الافلاك لا يقبل الحركة المخصوصة  
 الى الجهة المعينة اولاً وان كانت قابلة لتساير انواع الحركة والى ساير الجهات لكن لغنا  
 بالسافات لا تحصل الا من تلك الحركة المخصوصة ولا تشبه كل فلك بالجواهر المقارن  
 الذي هو معشوقه لا يحصل لا بتلك الحركة انتهى ولو ارد هذا المنع لدفع  
 الايراد المذكور في الشرح لنا ان نورد مثله في اصل الدليل بان نقول يجوز ان يكون  
 حصول وضع معين للاجزاء لا سيما لا لنفس الطبيعة بل لا مرأى وان لم نعلمه نخصه  
 فتدبر **قوله** وقد تجاب عنه الى اخره **قوله** جريان مثل هذا في اصل الدليل  
 غير حقيقي والايراد بعض اجمالي لا ينفذ دفعه الجواب المشترك **قوله** انما  
 الى اخره قال بعض الشراح المراد بهذا القول ان نسبة العقل لفعال وهو المعلق  
 لفلك القمر الى جميع مفاعيل لغنا صريحاً على التسوية لا نسبة كل عقل ونفس  
 واقول نسبة كل عقل ونفس الى اوضاع مفعوله وحركاته ايضا على التسوية  
 فلعل مراد الشارح من الفاعل الاعم من الفعل الفعال بان يراد به جميع الاعم من  
 مفاعيل لغنا صريحاً فتدبر **قوله** فكل جزء الى اخره قيل يجوز ان يكون الزوال المذكور  
 متمثلاً في الواقع بحسب الشخص والحاصل ان الشخص كالجوهر موقوف فلم لا يجوز  
 ان يكون الشخص المذكور مخصصاً وان كان الزوال مكنافاً الى طبيعة الاجزاء  
 ويكون الاجزاء المذكورة المفروضة للصورة النوعية مخصصة لا بد لبق ذلك من دليل **قوله**  
 ولما امتنع المتقي الى اخره انما قال ذلك لئلا ينتقض بالاعتراض وفيه ما من  
 ان الحركة المتقية ممتنعة على الفلك لا على حيزه وقد يقال لو تراءى الدليل المذكور  
 لا لزوم جواز الحرق على المحرك لان الجزء الموقوف ليس تحت ان يكون فوقاً بالنسبة  
 الى التماس في طبيعتهما فيجوز ان ينتقل كل منهما الى مكان الاخر وما ذلك الا بالحركة

المتقية في الفلك المتحركة للحرق وكل منهما مح على الفلك عندهم واقول في  
 بحث ادجواز الانتقال بالوجه المذكور اما اولاً فلان الفلك متصل واحد  
 كما مر والاجزاء المقذارية فيه مرجية والصورة النوعية القابضة على الكل مانعة  
 عن الانتقال بالحركة المتقية واما الحركة الوضعية للاجزاء المفروضة للكل ان يتبدل بسببها  
 الى مادة جوفه فغير مستحيلة واما ثانياً فلان جواز الانتقال لما كان بالحركة  
 المتقية وهي ممتنعة على الفلك وحيزه عندهم فالانتقال المتفرع عليها ممتنع ايضاً  
 فلم يلزم جواز الحرق على ان نقول لا امتنع الحرق على الفلك لانه جواز انتقال حيزه من  
 مكانه فافهم **قوله** واجيب باننا اذا فرضنا الى اخره فيه انه يجوز ان يكون سكون  
 الغير مستحيلاً فلا يتعين حركة الفلك في الواقع بل مجرد الفرض وهو غير مفيد  
 وانت خبير بان سكون الارض مقرر فالمنع مكانه **قوله** المناسب يقال ان  
 اخره اقول الانسب ان يقول لو لم يكن فيه كما لا يخفى على لسه **قوله** فلا  
 يلازم قوله الى اخره وجه عدم الملازمة انه يجوز ان يكون الشيء القديم المعاقق للطبيع  
 مفاداً للمعاقق الطباعي ولا استحالته ولا يقبل فلا يصح لما سيستدل به من  
 ولا بعد لما قال بعض الشراح من ان المراد بالطبع الحقيقة وهذا يندفع ما ذكره  
 الشارح من ان المناسب حذف في ويندفع الاضطراب ايضا وهو **قوله**  
 ويمكن تقرير الدليل الى اخره **قوله** هذا الكلام في عدم توجه التحمين المذكورين  
 على هذا التقرير مع ان يتوجه عليه خلاصة البحث الاول بان يقال التجريب  
 القسري للفلك ممكن ذائق **قوله** وما نقل الى اخره ان اراد ان ما يستعد  
 استعداداً تاماً ان يتحرك قسراً لا بد فيه من المبدء المذكور فيه ثم ولا يحديه نفعا  
 اذ كون الفلك كذلك غير معلوم مما سبق وان اراد ان ما يمكن امكاناً ذاتياً ان  
 يتحرك قسراً لا بد فيه من المبدء المذكور فغير ممكن لا بدله من دليل فالظاهر



قوله يكفي فيه مكان الحركة بحسب لذات **قوله** وأجيب باننا نفرض الى اخره  
وبالجملة نفرض اشتراك الاجسام الثلاثة فيما سوى المذكورات فتدبر  
**قوله** لان الحركة يزداد الى اخره قيل اقوله هذا خلاف الواقع لان كثيرا  
ما ينتقض المفارق من الاجسام يصير حركتها ابطا منها على تقدير وجود المفارق  
والحل ان يقال يجوز ان تكون غايصة على العرض المذكور مشروطة بموتبة من الكثر  
في الجسم لو لم يكن الجسم على تلك المرتبة لا يجعل انتقاصها الحركة سريعة بل لطيفة وايضا  
ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على انه لا بد ان ترد او سرعة الحركة بواسطة انتقاص  
المفارق واما ان يصير بحيث يكون زمانه مساويا مع زمان عدله المثل فلا  
واقول فيه بحث لان المقصود ان جسام معينة اذا فرض متحركا في مسافة معينة  
بقوة معينة فادراكا كان مع مفارق يكون حركتها بطيئة بالنسبة الى حركتها بها على تقدير  
ان لا يكون معه ذلك المفارق فاذا فرض انتقاص المفارق بردا وحركة سرعة  
لما بينه بقوله لانه لو انتقض الى اخره فاندفع النقص والمنع واما ما ذكره ثالثا  
فدفع بان الزمان الاقصر له نسبة معينة الى الزمان الاطول وقد فرض غايصة  
القائين الضعيف مقبلا الى غايصة القائين القوي بتلك النسبة فيلزم ان يكون  
زمان الحركة بواسطة انتقاص الميل المفارق مساويا للزمان الاقصر ثم يتو  
ما نقل عن ابواب البركات وما نقل عن الاما الرازي وكذا ما ذكره الرابع  
بقوله يمكن ان يقال وكل ذلك مشهور مذكور في الكتب وليس من خواص القليل  
**قوله** قال ابواب البركات وجود الحركة الى اخره الاحسن ان يقرأ لا غير  
هكذا الحركة المخصوصة التي وقعت في مسافة معينة لا بد ان يكون في زمان معين  
ثم يزداد الزمان بسبب المفارق مما خلى عن المفارق كان زمانه اقل مما كان  
مع احد المفارقين فلم يلزم ان يكون عدما المفارق وذو المفارق الضعيف

مساويين في السرعة والبطء وح لا وجه للجواب المذكور **قوله**  
وأجيب بان الى اخره هذا الجواب انما هو بناء على ظن التقرير المذكور  
صريح بان جهة الحركة من حيث هي يعقبنى ما نانا ويوقعه عليه مثل ما ذكره  
العلامة القسبي ان يمكن ان يكون المراد من قوله وجود الحركة مع قطع النظر عن  
المفارق لا يتصور الا في زمان والزمان الذي تقتضيه الحركة مع قطع النظر عن  
المفارق يكون محفوظا في جميع الحركات وهذا لا يتأيد صلاحية وقوعه مع الحركة  
المطلقة في اي جزء من الاجزاء المفروضة للزمان المسافة فلم يلزم من قول القسبي  
افتضا ممية الحركة بقدر معين من الزمان والمسافة وفيه تكلف فافهم  
**قوله** مع قطع النظر عن المفارق فيه الى اخره اشعار بما ذكرنا من التوجيه  
فتنبه **قوله** قال الامام الى اخره بخبره انه يجوز ان يكون الميل العاين على  
النسبة المذكورة بالعائين مواثب الضعف الى مرتبة لا يبيح له اثر محسوس فان اراد  
المستدل انه يلزم ان يكون الجسم القليل المثل الذي ميله عاين يظهر اثره والجسم  
الذي لا ميل عاين فيه اصلا متساويين في السرعة فاللزوم والسند ما مر وان اراد  
انه يلزم ان يكون القليل المثل الذي ليريق له اثر معاودة مساويا بعدة المعاود  
في السرعة فاللزوم والاستحالة مع وعلى هذا التقرير لا يتوجه ما ذكره بعض  
بعض السراج من ان المثل وان قل له اثر في الجملة غاية ما في الباب ان يكون اثره  
غير محسوس ووجه عدم التوجه **قوله** لا يوجد تلك السببية الى اخره منشأ ذلك  
ان العدد ينتهي الى الواحد واما المقدار فلا ينتهي في القسمة لاستحالة الجزء واما  
حكمه **قوله** فيكون محالا قيل غاية ما يلزم من الدليل المذكور وجود مبدء الميل  
فيما يتحرك فترا واما ان ذلك المبدء مبدء ميل متغير فلم يلزم اقوله لما ثبت وجوب  
مبدء الميل في الفلك القابل للحركة المستديرة واستحالة عليه الحركة المستقيمة كما مر



في الفصل السابق وذكر الشارح ههنا بقوله ولما استغنت المتقدمة الى  
 اخره ثبت ان المبدأ فيه مبدأ مثل مستدير لظهور ان الحركة المستقيمة المستقيمة عليه لا يقتضي مبدأ  
 فيه **قوله** لا يكون في طبيعة الاجزاء الا سببان يقول لا يكون فيه كما مر **قوله** مبدأ ميل  
 الى اخره اقول لما اشترطنا ان الحركة المستقيمة عليه مستقيمة فلا يكون فيه تلك المدافعة  
 المستقيمة فتدبر **قوله** والا كانت الطبيعة الى اخره يمكن بعض الدليل بانكم المدحج  
 اذ هي متحركة على الاستدارة ذاتيا وقد مر ان الشئ لو لم يكن فيه مبدأ مثل لما  
 قيل المثل من خارج فيكون فيها مبدأ للمثلين المختلفين والجواب منع كون طبيعة  
 الكرم المدحجة بسيطة بخلاف الطبيعة الفلكية **قوله** لا انه يقتضي الى اخره قد  
 يقال الميل المستدير وان لم يقتضي عرف اجزا الجسم من تلك الجهة كما يشهد به البند  
 فلما اجتمع المثلان في جنم واحد لزم ان يقتضي طبيعة الجسم وجه الاجزا الى جهة  
 وصرفها عنها بحسب طبيعة فقط وهو محتمل واقول قد فيه بحث لان الطبيعة وان  
 وان اقتضت صرف الاجزا من تلك الجهة لكنه يقتضي العود الى تلك الجهة فلو اجتمع  
 المثلان في الجسم لزم توجه الجسم الى جهة وصرفه عنها على وجه يعود اليها ولا  
 استحالة في ذلك لعدم التناقض بينهما كما في الكرم المدحجة على ان نقول على  
 تقدير المناقاة بخوزان يقتضي الطبيعة الواحدة اترين متناقضين باعتبار من  
 كما ذكر الشارح واستحالته مع كون المقصود لهما نفس الطبيعة فقط من حقيقة واحدة ثم  
 لا بد له من بيان **قوله** وعلى الوجود بعدم العدم الى اخره هذا هو المراد من الكون  
 والفساد المذكورين او ابل بمبحث الحركة واغراض الشارح هناك مبني على مرادة المعنى لا  
 منها كما ذكرنا فتدبر **قوله** لانه متحد الجهات هذا نصيح بان الحكم المذكور مخصوص بالحدود  
 والانه ينطبق الدليل على المدعي كما لا يخفى ثم اعلم ان الثابت من الاحكام ليس لا للتقدير  
 المحيط بالحدود واما ان جزء من اجزائه غير القدر المحيط غير قابل للكون والفساد والحرق

والالتيام وغير ذلك من الاحكام فغير ثابت مما مر ولعل المراد بالحدود هو الله  
 المحيط فاقدم **قوله** اما ان يحصل في حين طبيعي الى اخره الظاهر ان يقول لان للصورة  
 الكائنة اما حينها الطبيعي ولا يحمل الحيز على الاعم من المكان ويندفع البحث الا في  
**قوله** بمعنى المكان اذ المكان عند المص السطح الباطن من الحاوي ولا حاوي  
 للحدود **قوله** ولا يصح محله الى اخره اما اولا فلان قوله حصلت في حين صريح في الحيز  
 بمعنى المكان واما ثانيا فلان حصول الوضع الطبيعي للحدود بخوزان يكون بالحركة الوضعية  
 لا الاينية ويمكن دفعه بان المفروض ان للصورة الكائنة حين غير يمانع فرض كون الكلة  
 متحركة وضعا ولا شك ان حصول الحيز الطبيعي في هذه الصورة لا يمكن الا بالحركة المستقيمة  
 والميل المستقيم فامل هذا **قوله** فلا حاجة الى ما تكلفه الى اخره اقول بقي هو شئ  
 انه يمكن ان يحصل الحرق بالحركة الدورية لبعض الاجزا بان يكون مستديرا فلم يلزم من حصول  
 الحرق بالحركة الاينية لبعض الاجزا فيحتاج الى ضم ما ذكره بعضهم **قوله** فلان  
 الفلك ذو طبيعة قد مر ما فيه فتدبر **قوله** انه لا فاسر هناك هذا تم وما ذكرنا  
 من انه يستلزم تعطل الطبيعة مع انه غير تمام حار في العناصر ايضا **قوله** واما  
 الارادة فلان الفلك الى اخره هذا مخصوص بالفلك الاعظم وافلاك السيارات  
 مشتملة على فلاك جزيئية كل منها بمنزلة الة على القول بتعلق النفس بجموع الفلك  
 الكل لا لكل جزي وهذا يقول بالنسبة الى تلك القوابت على القول بتعلق النفس  
 بجموعه فيكون كل كوكب فيه بمنزلة الة وقال بعض الشراح ان بساطة الفلك بالمعنى  
 المذكور غير منافية للآلات المختلفة انتهى ووجه ما ذكرنا **قوله** ولما لم لكلامه  
 فيما بعد الى اخره حيث قال لا سبيل الى الثاني لانها لو رجعت لكانت تنتمي الى  
 طرف فيكون متضمنة بالسكون وهذا انما يتم اذا حصلت الزاوية بواسطة  
 حركة الرجوع اذ لو كانت الحركة على محيط دائرة لم يلزم السكون قطعا ولا يخفى



ان اللازم كون الحركة عند حصول الزاوية على خط مستقيم فلم يلزم  
 ان يحمل الحركة المستقيمة على ما يقع عليها الخط المستقيم بالتمام <sup>لاها</sup>  
 اما ان يذهب الي اخر يعني ان الزمان لا يجوز عليه لعدم كماله فالحركة <sup>فقط</sup>  
 له لا يتقدم والا انعدم الزمان بانعدامها لا نعدم المقدار بانعدام محله  
 فهي ما ان يذهب بلا نهاية او يرجع وكلاهما باطل فلا يكون الحركة الحافظة لمستقيمة  
 وهو المطلب وهذا انما يتم اذا كان الزمان محفوظا لشخص واحد من الحركة والما  
 على تقدير ان يكون محفوظا لشخص ما من الحركة فلا كما لا يخفى ودعوي ان بقا  
 المقدار المعين الشخص بدون شخص معين من المحل غير متصور غير بين  
 ولا مبين فتأمل جدا هو المسافة لا الحركة انت خير بان هذا  
 انما هو على اعادة الوجود الخارجي من الوجود المذكور في المتن اما اذا  
 حمل على الوجود في نفس الامر فيجوز ان البعدا لغيرا لمتناهي الحركة اذا الحركة  
 التي هي بعد موجود في نفس الامر وان لم يوجد في الخارج <sup>لاستحالة</sup>  
 اجتماع المثليين الذاتيين ايدانه ينقض بالخلقة التي يحرمها شخصان متماثلان  
 لا اجتماع المثليين القسريين فيها وفيه ما سيأتي ولعل تقييدا لشارح بالذاتين  
 يدفع الانتقاص اذ محضه ان لا يجوز ان يكون في شي مثلان متماثلين كل منهما  
 مستندا الي ذاته لكن ينبغي الكلام في انه يجوز ان يكون احد المثليين ذاتيا بالمعنى  
 المذكور والثاني مستفادا من الخارج فتنبه <sup>ولعلم ارادوا بالمثل ههنا</sup>  
 نفس المدافعة وبه يندفع الانتقاص بالخلقة المذكورة لظهور ان فيها مبتدا ينقض  
 ان يكون باعتبار جزء شخص منشأ للحركة الي جانب وباعتبار جزء شخص آخر  
 منشأ للحركة الي الجانب المضاد وليست فيها المدافعة معا بالفعل وهو  
 فالحال الذي فيه مثل الي اخر اي الوقت الذي فيه مدافعة

الوصول اي المدافعة التي بها الوصول الي الحد غير الوقت الذي فيه تدافعه  
 اللا وصول اي زوال الوصول عن الحد لظهور ان تدافعه الوصول ومدافعه الزوال عنه  
 ليست في وقت واحد وهو **قوله** بصيغتي الاتصال الي اخر اشار الي ان المثل  
 الموصوف بصيغتي الاتصال <sup>اي لا اصل المثل اي المدافعة لكونه غير ما نيا</sup>  
**قوله** لان حال الوصول الي اخر لا خفاء في ان الوصول انما  
 يتحقق بعد انتهائ الحركة الذهاب فيكون انيا لا يوجه للنظر على هذا  
 التقرير كما لا يخفى **قوله** والا لم يكن الحد بتمامه الي اخر لك ان يمنع استحالة  
 ذلك على طبق ما ذكر في الوصول فالوجه ما ذكرنا من ان الوصول انما يتحقق  
 عند انقطاع الحركة فيكون انيا **قوله** وكذا حال صيرورته الي اخره  
 يعني ان اللا وصول ايضا آتي وهذه العبارة موافقا لما ذكره سابقا من قوله  
 وكونه غير موصل بذل على ان الماد بالوصول معناها المصدر لا الحاصل  
 بالمصدر فلا يفعل وشار بقوله وكذا حال الي اخره الي جريان البيان في اللا  
 وصول وذلك بان يقال ما يحصل فيه كونه غير موصل لو كان زمانا فخير كون  
 الجسم في اصطوره لم يكن غير واصل بل يكون واصل ويتوجه عليه النظر المذكور  
**قوله** لان رفع الاقي الي اخره لان زوال ما لا انقسام له لو كان تدرجيا  
 لزم انقسامه لزايل لانه اذا تحقق شي من الزوال فلوله يزل شي من الزايل  
 لم يتحقق هناك زوال فلا بد ان يزول شي من الزايل بعد شي على تقدير كون الزوال  
 تدرجيا فيلزم انقسامه ما لا انقسام له **قوله** والحركة ما لا يحصل الا بالانقسام  
 هذا الكلام نقض على الوجه المذكور ويتوجه عليه ان الحركة بها معنيان احدهما  
 الحركة بمعنى التوسط والثاني الحركة بمعنى القطع كما نقضيله والزمان  
 هو الثاني لا الاول لما تقرر من ان الحركة بمعنى التوسط غير منقضية



في امتداد المسافة حادثة ان فقولها والحركة مما لا يحصل الي اخره  
 وجوابه ان المراد بالحركة التي يقع بها القطع وهو الثاني لا الاول فقامد **قوله**  
 ولا يلزم بقاها لانه قال الامام في شرح الاشارات هناك اشكال هو  
 ان عدمه لان يكون اما على التدرج او دفعة والاول بطر والاصار لان زمانا  
 لان الان اذا تقدم شيئا فشيئا يكون له امتداد فيكون زمانا والثاني يستلزم  
 ان يكون عدمه متصلا بان وجوده فيلزم مرصا في **الآيتين** ثم نقل عن الشيخ في  
 الشفا جوابا عن الاشكال بما مر من بحث الحركة وحاصله ان هناك قسمين  
 هو ان يكون عدمه في جميع الزمان الذي بعده فان الان قد مشترك بين  
 الزمانين فاذا انتفى الزمان الاول بطر فعدم ذلك الان في كل جزء من  
 اجزاء الزمان الثاني وابتداه هذا الزمان هو غير ذلك الان ولا استحالته  
 ان يكون الشيء معدوما في زمان وكان قبل ذلك الزمان موجودا ثم اورد اشكالا  
 على كلام الشيخ بان حصول الشيء وعدمه على التدرج غير معقول لان زمان الحصول  
 لا يتجزأ لا ينقسم ففي الجزء الاول منه مثلا ان يحصل شي لم يكن الحصول في ذلك  
 الزمان بلك في بعضه وقد فرض في كله هف وان حصل شي وكان الحال  
 هو الذي يحصل كان ذلك الشيء في الجزء الاول موجودا لان الحاصل  
 في الجزء الاول موجود فيه وكان معدوما فيه ايضا اذا الشيء الذي يحصل  
 في الجزء الثاني غير موجود في الجزء الاول فلو كان الحاصل هو الذي يحصل  
 بعينه يلزم ان يكون الشيء الاول موجودا معدوما وان كان غير  
 لم يكن ذلك حصول شي على التدرج بل يكون حصول اشياء كثيرة في اجزاء ذلك  
 الزمان فاذا كان حصول الشيء وعدمه على التدرج مفعول يكون عدمه لان  
 دفعة ثم يستمر بعد ذلك فان كل حاصل بعد ما لم يكن لا بد له في اول حصول يكون حاله

فيه ويلزم من ذلك سالي الالين **واجاب** عنه المحقق الطوسي في شرحه  
 الاشارات بان الحصول التدرجي حصوله ماله موته اتصاليه ممتنع ان يقع الا  
 في الزمان كالحركة القطعية فان تلك الهوية ينتج وجودها دفعة ولا يلزم من ذلك ان  
 يكون حصولها حصول اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هويتها ليست  
 ملتية من اشياء كثيرة كما ان الحركة ليست لها اجزا بالفعل بل هي شيء واحد يقبل القسمة  
 الى اجزاء في كل عرض القسمة لا يكون الاشياء واحدا منطبقا على زمان فيكون  
 حصول اجزاء ذلك الزمان شيئا بعد شي وهذا لا ينافي الاعتبار الاول وهذا  
 هو الحصول التدرجي واما الحصول لا على التدرج فهو اما الحصول في طرف الزمان  
 والان لا ينافي الزمان كحصول المتحرك في المسافة الى منتهى مثلا واما في الزمان  
 لا بمعنى انه اتصال منطبق عليه بل بمعنى انه لا يوجد في ذلك الزمان ان الاول يكون ذلك  
 الشيء حاصلا فيه وهذا هو القسم الثالث الذي ذكره الشيخ والحاصل ان الحصول اذا لم يكن  
 تدرجيا لم يلزم ان يكون دفعة حتى يلزم سالي الالين بل يجوز ان يكون في الزمان لا يعيق  
 الانطباق عليه فاشكال الامام انما نشأ من الغفلة عن القسم الثالث ويوجه عليه ايضا  
 ما ذكره صاحب المحاكمات من انه ان اراد بالاول في قوله فلا بد لمن اول حصول يكون  
 هو حاصلا فيه ان الحصول فلام ان كل حادث يكون بدو له اول هو ان حصوله فان الحركة  
 القطعية حادثة وليس لها اول كذلك وان اراد انه يوجد في زمان هو اول ازمته حصوله  
 ثم ولزوم السالي ثم وانت خبير بان بعد تقريرنا نقلنا عن المحقق الطوسي بظهوره ليس المراد  
 من الزمان في قول الشارع مع ان من وال كل منهما زمان الى اخره ما ينطبق على الزمان  
 اذ لا يلزم من عدم حصوله في الزمان الا بالحركة ان يكون الزمان المذكور زمانا متناهيا  
 المعنى وانما يلزم ذلك لو كان حصول الزمان متصلا على الحركة وليس كذلك اذ لو  
 انطبق على الحركة لم يكن ذلك الشيء زائلا في نصف ذلك الزمان بنصف تلك الحركة فيبقى



الشي من الانطباق والموازاة مثلا مع بقاها هفت فالمراد ان زوال كل  
منها في الزمان لا يعني الانطباق عليه بل بالمعنى الذي ذكره المحقق **قوله**  
هذا المعنى غير محدد لان الكلام في الزوال بالمعنى المصدري كما مر لا الحاصل  
بالمصدر وهو كون الشيء زائلا وظا انه ليس بوجوده تمام الزمان الذي  
انقضى الاجسام فيه بزوال تلك الاشياء **قوله** لا خفا في ان الجسم اذا انقضى  
بزوال الانطباق في وقت تحقق في الواقع كون الشيء زائلا بلا شبهة فالزوال  
بالمعنى المصدري ايضا لازم غاية الامر انه لا اول محذور كما عرفت ثم الزوال بالمعنى  
المصدري كالحاصل بالمصدر غير متحقق في الاول الذي هو مبدأ زمان الحركة  
التي يصدق على الجسم فيه انه زوال تامسة وانطباقه مثلا لظهور ان تحقق الانطباق  
وعدمه في آن واحد بط و تحقق العدم بدون الحركة غير معقول وكذا اجتماع  
كون الشيء منطباقا مع كونه غير منطبق مع وانما المتحقق كلا المعنيين في كل آن  
مفروض من زمان الحركة غير المبدء وما قبل من انه لا فساد في اجتماع الانطباق  
بمعنى الانقضاء به مع زواله بالمعنى الحاصل بالمصدر ففقيه تطرظ فتأمل **قوله**  
هي الايات يعني ليس المراد بالاجزاء التي لا يتجزى هنا معناها الاصطلاحي وهي الجواهر  
الوضعية الغير المتجزية اصلا وهو **قوله** واما انه لا يتحرك فيه الجسم لغير الاضطرار  
ان يقال لانها حركة الذهاب حال الوصول وعدم حدوث الزوال لان  
اخر الزمان الذي بين الاثنين زمان سكون **قوله** فيلزم ان لا يكون الخارج ان اراد  
انه يلزم ان لا يكون له وصول اصلا فم كما مر وان اراد عدم وصول النائم فم ولا محذور  
**قوله** وهذه الحجج الى اخر هذا النقض ورواه المحقق الطوسي شرح الاشارات حيث  
قال هذه الحجج متعينة لانها قائمة في الحدود الى آخر ما ذكره الا ان كان وافيدانه يمكن تفهيم  
الدليل المشهور بوجه لا يتوجه عليه النقض وهو ان الموجود من الحركة هو التوسيط

ومى مما يوجد في الآن والوصول على ما قرره الشيخ انى له علة حاصلة في  
ذلك الزمان وكذا اللا وصول وعليها الحركة كما لا يخفى وظ ان المثل بدون الحركة  
لا يكون علة لشي منها والحركة كائن المتضادتان كالتضاد علة والمباينة لا يجتمعان  
في آن واحد فان حدوث التوسيطية المزيلة للوصول غير ان البقاء الموجد له  
فيهما زمان السكون وعلى قدرته لا يرد النقض الذي اشير اليه اوليت هنا  
حركات متضادة ولا يخفى انه بهذا ثبت الدعوى لعمومها وهي ان بين كل حركتين  
متضادتين بل مختلفتين سكون انتهى ولعله ليس المقصود دفع النقض بالحدود المقرو  
لظهور توجهه على الدليل المشهور بل المقصود تقرير الدليل بضم مقدمات لا يتوجه  
عليه هذا النقض حيث افاض النقض الذي اشير اليه واما النقض من لائبة فتوجه  
كما سنقر بك فلا تنس **قوله** وبين ابتداء الرجوع الى اخره ونقل المحقق الطوسي عن  
الشيخ انه قال وكذلك ان اورد بدل لفظ المعايير لائبة يعني انه لا فرق بين  
الوصول والمماسه واللا وصول واللامماسه في توجه الاعتراض المذكور وما  
نقل عن الامامية توجيه الحجج المذكورة من ان الوصول لا يتحقق بدون علة  
وهو آتى وليس كالحركة فانها لا تنقضي آن واذا زال الانفصال عن القوة المحركة  
يكون ثم والوصول في آن آخر وبين الاثنين زمان السكون فاورد عليه ان الاعتراض  
بحاله يجوز ان يكون الوصول في ان هو ظرف الزمان الذي يحصل اللا وصول  
في كله وكلام الشيخ حيث قال لا فرق بين اللا وصول واللامماسه كما نقلنا هو موافق  
للاعتراض المذكور والنقض بالحدود المفروضة ايضا متوجه بلا شبهة **قوله**  
ثم اقام الحجج باعتبار المثل محصلها على ما في شرح الاشارات والمحاکمات ان الوصول  
ان هو بالحركة والحركة انما يصدر عن علة متوحد وهي باعتبار كونها مزيلة للمتحرك  
عن حد باعتبار علة للوصول باعتبار اخر والتعديرين الاعتبارين ظا ان الانقضاء



غير الاثرالة والتعريب والعله موجودة ان الوصول وهي آنية فاذا انضمت  
 المتحرك عن ذلك الحد الذي وصل اليه فلا بد من مثل آخر اذا الملل الاول  
 كان مقربا للمتحرك الي ذلك الحد وموصلا اليه ولا شك ان المثل الوصول والمثل  
 الوصول والمثل المزيد عن حد معين متساويان ولا يمكن ان يكون ان حدوث  
 المثل الثاني هو ان الوصول لا متتابع اجتماع مثلين مختلفين في آن واحد فيهما  
 زمان السكون ولا يتحقق انه لا بد من التقييد باختلاف الحركة ولا لتوجه النقض  
 بالحدود المفروضة وايضا يتوجه عليه ما اشتهر من انه يجوز ان المثل بعدا  
 فلا يكون باقيا ان الوصول ثم نقل عن الشيخ انه استنقصه بحركة كرم مستدرة  
 على د ولا بد فوقه سطح مستو تماس الكرم بنقطة في كل دورة فيلزم سكون الكرم  
 لمضول حركتين مختلفتين فيهما صاعدا الى نقطة التماس وهابطا منها واجاب  
 بالزام السكون واقول لهذا في غاية البعد لان الكرم متحركا والدولاب صاعدا  
 وهابطا على سنق واحد من غير احتباس سكون سواء كان فوقها سطح تماسه  
 الكرم او لا فالزام السكون بمجرد تماس سطح الغير العاين عن الحركة لا يجزئ شيئا  
 يمكن فرض سطوح صغارا كبيرة تماس الكرم في كل دورة مع كل منها بنقطة بان  
 يكون كل سطحين متقابلين والزام السكون يستلزم تحقق سكتات كثيرة  
 في كل دورة بحيث يدركها الجس والواقع خلافه ولعل اعتبار التماس مع  
 السطح لتحقيق حد يعتبر الوصول اليه حتى يميزا الحركة الصاعدة عن الهابطة والجملة  
 لتحقيق الحركتين المختلفتين وتميزها لاجزاء الدليل فافهم ونقل عن الامام  
 النقض بتماس الكوكب بنقطة الاوج عند كونه في ارادة التدوير على اوج حارة  
 وبنقطة الحضيض عند كونه في حضيض التدوير في حضيض حاملة فيلزم السكون  
 واقول الجواب المنقول عن الشيخ لا يجزئ هذا لعدم مجواز ان يكون على الفلكيا

عندهم فالحق في الجواب ان يقال ان لزوم السكون انما هو بين الحركتين المختلفتين  
 الذاتيتين كما صرح به الشارح وحركة الكوكب بحركة فلكه عرضة لذاته وبه  
 ينفع النقض السابق اذ حركة الكرم المستدرة على الدولاب بحركة الدولاب  
 عرضية لحركة الكوكب فلا نقض بنقطة شى هو انه لو فرض ارتفاع والحياض في كرم  
 واحد بحيث يكون المجموع متصلا واحدا لا يكون بين اجزائها سطح وظا انه لا يقبل  
 تحقق حركة قائمة بالكل من غير سرها نهاية جزء من اجزائها الكوكب فيكون الحركة سارية  
 في كل من الارتفاعات متحركة بالحركة الذاتية قائما فيه فانه تحقيق وايد  
 اراد اعلى دليل الشيخ من انه يجوز اجتماع مثلين متساويين في حالة واحدة  
 كما في الحلقة التي يحركها شخصان متقابلان قد عرفت ما فيه فلا تقفل  
**قوله** فلم الى اخره فيه نظريو ازان يكون الحركة الحافظة للزمان حركة  
 مستقيمة على محيط دائرة كما اشير اليه الشرح وهي لا تستلزم السكون  
 فلا بد من التثبت بمقدمات يبطل هذا الاحتمال فيحصل المط **قوله**  
 اقول فيه بحث الى اخره قال بعض الشراح فساد ظلماتين من ان تلك  
 الحركة لا بد ان يكون اسرع الحركات مع ان الكوكب غير ثابت فصلا عن حركته  
 واقول فيه اولا ان المص لم يذكر وجوب كون تلك الحركة اسرع الحركات  
 فالترجيح في كلامه غير تمام وثانيا انه لا يجب على الشارح في تقدير المنع  
 اثبات الكوكب وحركته بل يكفي الاحتمال مع ان الكوكب متحقق بلا شبهة  
 وحركته متفرقة عند كثير من المحققين **قوله** على انه لا يجب لسكون  
 الى اخره اعلم ان لزوم السكون بين الحركتين المذكورتين فما ذهب اليه ارسطو  
 ومتابعوه واما افلاطون والاشراقيون فلا يقولون به كذا ذكر المحقق في شرح  
 الاشارات والمذكور في الموافق وشرحه ان انا على الحاشي من المعركة وافق



المتباينين في لزوم السكون بان الحجر الصاعد ومسر القلب مثله الصاعد  
على مثله الطبيعي الهابط ويضعف المثل القسري بمصادمة الهواشيا فشيئا الى ان  
يغلب مثله الطبيعي مهبط ولا شك ان عليه المثل الطبيعي انما يكون بعد التعادل  
اذا لا يقال من المغالوية الى الغالبية دفعه غير تحليل بعادل غير مغفول وعند  
التعادل يسكن لتساوي المثلين فلو تحرك لزما الترجيح بلا مرجع ورد عليه  
بان التعادل في ان لا يفي ثمر مان حتي يسكن اذا السكون زماني ثم اعلم ان  
علة السكون بين الحركتين على القول به عدم المثل الموجب للحركة فهو قسري لا طبيعي  
ولا ارادي **قوله** لان سكونها ان فيه نظرا اذ الشبهة نقص على الدليل  
المذكور سابقا واللازم منه السكون الزماني فالجواب بان سكونها اني غير  
معتول لجريان مثاله في أصل الدليل وما نقله الشارح عن بعض الشارحين من  
التوجيه في توجهه عليه ما سيذكره وقال الشارح المتقدم السكون لا يكون انيا لانه  
انما يحدث عندهم في وقت يمكن ان يكون متحركا فيه فلا يمكن حدوثه في الان اذ الحركة  
نمائية وخالو الجسم عنهما في ان امر مقدر مشهور بين الجمهور وايضا لو كان السكون  
انيا يلزم سالي الآفات لكون الكون المفروض مخفوقا بالوصول واللاوصول الاثنيين  
واقول يمكن ان يقال ان السكون على القول ما هو ان الوصول لا غير نعم الوصول  
اذا كان انيا يلزم سالي الاثنيين وقيل لو كان السكون انيا لزم سكون الجسم ان  
الوصول اذ ليس فيه حركة الجسم فلا يحتاج في اثبات السكون بين الحركتين  
الى هذه المدامات الكثيرة واقول المقدمات لاثبات السكون الزماني حيث قال  
يجب ان يكون بين الاثنيين ثمان لا يتحرك فيه الجسم لاثبات مطلق السكون على ان المستع  
في الفلكيات السكون الزماني لا الاكي ان تحقيق **قوله** وهو المثل العرضي لعله شامخ  
فاطلق على المثل القسري الحاصل فيها من جهة الجبل المثل العرضي لظهور ان المثل العرضي لا يكون

حاصلا فيها ويؤيد قوله هو مثله العرضي الحاصل له من جهة الرفع فاندفع  
بحث الشارح لكن يتوجه على القابل ان الثاني بينهما ظ اذ كل منهما ذاتي حاص  
يع ذاتها لا في ما تجاورها غاية الاموان يكون احدهما قسريا ثم اقول المثل الصا  
للجهة قسري والمستفاد من عبارة القابل ان يكون ذاتيا على هذا التوجيه والمثل  
الهابط طبيعي بلا شبهة **قوله** صلا صاعدا هو مثله العرضي الى اخره لا يخفى ان ربي الحجر الى فوق  
مستلزم لحدوث مثل قسري فيه الى الصعود واما الحجر المرفوع الى فوق بان يوضع على يد  
صلا ويرفع اليد لم يحصل له مثل من جهة الرفع بل المثل ليد الرفع المجاوز له في الكلام مضطرا  
**قوله** اذ المراد بالمثل الى اخره لعله شامخ كما عرفت فاراد بالمثل العرضي المثل القسري  
عارض غير طبيعي ويؤيد قوله الحاصل له والحاصل فيه كما ذكرنا **قوله** بان الحصة لا تناس  
الى اخره اورد عليه ان الجهة المذكورة بطريق التمثيل والمقصود انه يلزم سكون الحاصل  
بملا قاة الجسم الصغير اذ ارى الى فوق بالة فيها قوت بحيث لا يمكن ان يوضع بر حصة ذلك  
ان يقول في تقرير الشهمة انه لو لا فيه حصة في الجو جلا نازلا لزم سكون الجبل والله  
يصدق من مقدمه كاذب وهذا مثل العرو من المستعلة في الرياضيات فالمناقشة  
قد بر **قوله** بل اذا وصلت ربحها اليها فان قلت اذا وقت الحصة وقت الرفع فيلزم  
سكون الجبل فعاد المحذور قلت وقوف الهواثم لجوار تكافؤ بمصادمة الجبل على  
انا نقول يجوز خرق الهوا بمصادمة الجبل حين وقوف الحصة **قوله** حركته الذاتية  
هي ما يعرض للمتحرك او لا ديا لذات من غير واسطة في العروض وهذا الاثني في الواسطة  
في الثبوت فيحتمل ان يكون قسريا فلذا ابطالها **قوله** سب عن حاله الى اخره ذكر بعض  
الشارح ان هذا لم ولو سلم مع العناصر قول ولو سلم في الحركة المستقيمة واما في المتند  
فلا ثم لا يخفى ان الاول ان يقول لان المتحرك بالحركة الطبيعية هرب عن حاله من اقرة  
ويطلب حاله بلام **قوله** المناسب ان يقول الى اخره قال بعض الشارح انما تركبة الوضع



ولا تليق حركة الجسم عن وضع يوجه اليه بعينه لما سيذكره الشارح من استحالة افادة المعبر  
 فظهر لنا دما قيل المناسب الى اخره ثم قال ثم خذ لك باعتبار لازمة كما يجوز باعتبار الاغتراف  
 على تقدير كونها اراد به واقول ان زوال الفساد ثم فصلان ظهوره لظهور ان المط بالحركة التوجه  
 لا يكون نقطة بل يكون وضعاً فالمناسب ما ذكره الشارح وما ذكره من جواز كون نقطة مط  
 في زمان مرسوم في زمان آخر لعله مكابره في الحركة الطبيعية الصرفة **قوله** والمرب  
 غير الشئ الى اخره بعد ما ذكره الشارح من ان المناسب يبدل النقطة بالوضع يتوجه  
 عليه ما اشتر من انه يجوز ان يكون المط بالذات غير الوضع وطلب يكون بالعرض لا بد  
 لتغير من ذلك **قوله** والتوجه الى الشئ الى اخره قال بعض الشراح كل نقطة  
 تعرض في مسافة الحركة الطبيعية المتجهة يتوجه اليها ويرب عليها المتحركة بالطبع فلا استحي  
 اقول مراد الشارح ان كل توجه الى شئ بالطبع استحالة ان يكون هرباً عنه بان يكون اللام  
 في التوجه فلا استغراق ولهذا لا يقبل المنع ولا يجزي في الحركة المتجهة علي انا نقول المقص  
 ان المتوجه اليه بالذات استحالة ان يكون مهرباً عنه والحدود المفروضة ليست كذلك ينبغي  
 لموان كون المتوجه اليه بالذات في الحركة الوضعية لو وضع ثم كما مر لا بد لذلك من دليل وما  
 قيل ان المقص ان المتوجه اليه الحركة في احد استحال ان يكون مهرباً عنه بتلك الحركة وفي الحركة  
 المتجهة ليست كذلك فاقول في نظر اذ الحركة لا يني مقصه من المبدأ الى المنتهى ولا اجزاء  
 بالفعل في حركة واحدة وكل نقطة مفروضة في المسافة يصدق عليها انها مطلوبة ومهروية  
 عنها بالحركة الواحدة الا ان تعمير كل قطعة مفروضة منها منتهية الى نقطة مفروضة في المسافة  
 حركة واحدة وفيه ما فيه **قوله** فيكون المط ذلك الغير وذلك ان ذلك الغير المط  
 بالحركة يجوز ان يكون امر غير فارغ فلم يلزم السكون **قوله** فحيث لا طبع لا قسرها ايراد  
 مشهور ذكره بعض الشارحين هو انه لو كان الحركة القسرية ما كان على خلاف مقتضى الطبع  
 مبطل حصراً للحركة الذاتية في الطبيعية والارادية والقسرية لسبق آخره وان يكون التوجيه

مستفاداً من خارج لا على خلاف الطبع بان يقتضي الطبيعة حصول مثل شئ المتحرك  
 بالقول والفاعل الخارجي يوجد بالفعل وبالجملة يكون علته الحركة مركبة من الميل الطبيعي  
 والقوة القاسرة وحيث تقرر الاختصار وجب عند هذا من الحركة القسرية فلا يتم قوله  
 فحيث لا طبع لا قسرة واقول قد مر في الفصل الذي بين فيه بقول الفلك للحركة المتجهة  
 ما يلزم منه ان ما يقبل الحركة القسرية لا بد **قوله** معاروق داخلي وقد مر واذ لك ثم اوله  
 يتم فهذا الاحتمال غير دفع في نفس الامر من علمه فلا يقدح في الفصل الذي مدان على المتحقق  
 في الواقع فتقطن **قوله** المحركة اي السعدة لما يسمى من ان المحرك القريب له قوة **قوله**  
 المتشابهة الحال الى اخره اندفع به النقض بالقوى النباتية والحيوانية الحالية في الاجسام المركبة  
 الاله لانه لا يلزم من انقسام هذه الاجسام انقسام القوى الحالية في وجه الدفع ان  
 القوة المتشابهة الحالية في الجسم البسيط يتجزى الجسم بلا شبهة والامكانات اجزاء  
 الجسم متساوية للكل في الحقيقة في القوة الحالية في الاجسام المركبة خارجة فلا نقض وان  
 خبره بان لا حاجة الى قوله المنقصة بانفسه والاولى تركه **قوله** اي كل منها حمل اللام  
 في الجزاء على استغراق والتأني على ذلك قول المصنف والمجموع يقوى على مجموع اي كل تلك  
 الاشياء **قوله** واكثر اقوال في الزيادة اما الى ان كلام المصنف غير تام بدون احدا  
 مع انه غير محتاج الى هذه الزيادة لظهور ان المجموع اثر بلا شبهة فلو لم يكن قوا  
 على مجموع اثار الاجزاء كان قوا على نقص ولا شك ان نقص القوة قوى على هذا  
 النقص من اثاره فيكون الجزء مساوياً للكل في التأثير ويتم الكلام بدون  
 احدا لاكثرية وبعد ملاحظة ما ذكرنا فظهر وجه الاكثرية ايضا **قوله** اذ  
 لا تفاوت الى اخره قد طول في الكلام والظاهر ما ذكره بعض الشارحين من ان كل  
 القوة لاستحالة على الجزء والزيادة اقوى من جزء القوة فلا يكون الجزء مساوياً  
 للكل في التأثير فعلاً عن ان يكون اكثر **قوله** فيلزم الزيادة الى اخره اقول لو تم



هذا الدليل لزم انقطاع حركة الفلك فيلزم انقطاع الزمان المتخيل عندهم  
لان خلاصة البرهان حادثة اذ الفلك بسيط قابل للتجربة الى اجزاء متشابهة وكل جزء  
منه قابل للحركة كما ان الكل كذلك واللا يمكن متشابهة فكل جزء قابل للحركة والكل  
قابل لمجموع الحركات فتقول الكل غير قابل لغير المتناهي من الحركات لاجزائه اما ان  
يقبل جملة متناهية من الحركات مبتداه من مبداه من اوجله غير متناهية ونسوق الكلام  
ولا يكون الفلك قابلا للحركات الغير المتناهية فيلزم انقطاع الزمان معي ان  
المذكورة الفصل السابق خلاف هذا وما ينبغي في الشرح مدققي بما سذكره **قوله**  
فانما غير متناهيتين الى اخره في كونها غير متناهيتين كلام مشهور مذكور في شرح  
التجريد في بحث العلل والمعلول وحواشيه وحاصله ان عدة السنين اما مساوية  
لعدة الايام واكثر او اقل والا لان باطلان لظهوره من يجب تحقق قريب من ثلثين  
يوما حتى يتحقق شهر ثم تحقق اثني عشر من الشهور حتى يتحقق سنة واحدة فيكون  
عدة سنة ثلث مائة قريب من مائة ولا شك ان عدة سنورها اكثر من المائة فضلا  
عن زيادة الايام فبعين الثالث فاذا كانت اقل يلزم تناسي الكل اذا الاحاد المتجاورة  
الكثرة متمثلة على الاحاد المتجاورة القليلة بلا شبهة فتقول الاحاد المتجاورة التي  
تقدر عدة السنين محصورة بين مبداء السلسلة والمقطع الذي هو مبداء الجملة الثابتة  
اعني الزايعة على عدة السنين فيكون متناهية والشهور والايام لا تريد على السنين المتناهية  
الا بعدد متناهية فيكون الكل متناهيا وكذا احكم الاول المتضاعفة والماآت المتضاعفة  
والبحث في ان هذا راجع الى برهان التبيين اذ لا كناية حواشي شرح التجريد غير قاص  
فيما هو ببقوده هذا وانت خير بان الكلام المذكور لا يقدح في مقام القابل اذ مقصود  
ان يبين غير المتناهي بالقياس المذكور للفايدة المذكورة والشهور والسنين يزعم  
الحكام القائلين بقدم الفلك وحركته غير متناهيتين وان لم يكن مطابقا للواقع

**قوله** يمكن ان يكون المراد الى اخره نوحس فيه بانه لا دلالة لانساق النظام  
على عدم الانقطاع اصلا فكيف يراى منه عدم الانقطاع مع انه لا حاجة الى اعتبار  
عدم الانقطاع بعد فرض التحريك من مبداء واحد كما ذكره لظهوره اذ الم يجوز  
مع الفرض المذكور مع اخذ كونه امتدادا واحدا يلزم ان يكون الزيادة في جانب عدم  
التناهي بلا شبهة فلا حاجة الى اخذ اصلا **قوله** ولا يد من ذكره لما ذكرنا  
يتوجه عليه ما مر انه بعد ما فرض كونها امتدادين مبتدئين من مبداه معينين وكونا احدا  
من ايدي علي الاخرى لا حاجة الى القيد المذكور كما ذكرنا **قوله** لظهوره في الحركة يتبين  
عليان الاتصال اذا كان متزاو كان العبارة يكون في انساق النظام مستدركا  
لا حاجة اليه لما عرفت **قوله** وقد يقال لان الى اخره بعد اطلاقه على ما قلنا  
في عدة الشهور والسنين اثبات ان التقاوت بين الطرفين المقابلين غاية الظهور  
**قوله** لان القسمة الخارجية الى اخره **قوله** فيه نظر اذ الكلام في الفلك  
وهو غير قابل للحرق بزعمهم فيكون القسمة الخارجية محالة فالظان نقول بدل  
ما ذكره لان القسمة الوهمية الجزئية الممكنة للجسم متناهية لما تقر من انها  
القسمة الوهمية الجزئية وهذا لا ينافي عدم قبول الحرق كما لا يخفى **قوله**  
يتعلق بالكواكب اول تعلقه **قوله** فيه بحث لما مر من بساط الفلك وعدم  
رجحان بعض اجزائه على بعض ولا يكون تعلق النفس او الكوكب بل بتعلق  
المجموع **قوله** في كالجوارح فعلى هذا يكون الفلك جسما **قوله**  
والا لزم ترجيح الى اخره **قوله** يتوجه عليه انه يجوز ان يكون للكل نسبة الى فرد  
لا يكون تلك النسبة الى فرد آخر فلزوم الترجيح ثم ويؤيد ذلك ما تقر من  
ان النوع المخصوص في الفرد لشخصه مقتضى ذاته فلم يكن للنوع نسبة مخصوصة  
الى التعين المخصوص لم يكن مقتضيا **قوله** لا يكون الا كليا يتوجه عليه

كون غير المتناهي امتدادا  
لا يتم الدليل بعد الفرض  
المذكور



ما اشتهر من ان ضم الكلى الى الكلى قد سئل الاشتراك بلا شبهة فلم لا يجوز  
 ان ينتهي التقليل الى حد يمنع الشك لا بد لى هذا من دليل **قوله** هذا  
 لا يصح على اطلاقه اذا الدليل الى اخر فيه نظر اذ ما ذكر من قوله اذا الدليل  
 الى اخر لا يثبت عدم الصحة اذ غاية عدم اثبات المدعى بهذا الدليل وهذا  
 لا يستلزم عدم صحة الدعوى بل ينفى صحتها وعدمها في مرتبة الامكان بل ينفي  
 يكتفى بالقول اذ صرحوا بان الجزئيات المجردة من نسبة في النفس لظهور ان التمس  
 المذكور موجب لعدم صحة الدعوى على اطلاقه ولو عكسنا ان نقول اذ صرحوا بان  
 الجزئيات المجردة من نسبة في النفس والدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية  
 لكان له وجه ولعل المقص من قوله لا يصح الى اخر منع الكلية المذكورة في  
 المتن مستند بما ذكره ويستقيم الكلام وذلك ان تقرير الايراد على كلام المصنف  
 ما له تصور الى اخره لوجه اخرين الاول ان الدليل يخص من الدعوى  
 اذا الدعوى عام والدليل مخصوص بالجسمانيات **الثاني** ان هذا القول  
 مناقض لما صرحوا بان الجزئيات المجردة من نسبة في النفس لظهور انها ليست  
 بجسمانية مع ان لها مصورات جزئية وعلى التقديرات يندفع الايراد بتخصيص  
 الدعوى بالجزئي الجسماني بقرينة ان الكلام في التبريكات الجزئية التي هي جسمانية  
 مع ان الدليل يمكن ان يجعل مخصوصا للدعوى ويمكن دفع الثاني بما صرح به بعض  
 المحققين من ان الجزئي لوحد الجزئي لا يحصل في العقل اذ الجزئيات لا تدرك  
 الا بالاحساسات كما صرح به سيدا المحققين في حاشية شرح الرسالة ومما  
 صرح به حاشية شرح المطالع وان وقع منه التصريح فيه بخلافه فلا يبعد ان  
 يكون المقص ذاهبا الى ما ذكره السيد في حاشية شرح الرسالة والقول  
 بان المراد من الجسماني الاعم حتى يشمل النفس التي لها تعلق بالجسم

تقرر

تعلق بالتدبير والصور ما في عنه اختصاصا لدليل المذكور بالجسماني  
 بالمعنى الخاص وذلك ان نقول ان مقص الشارح تحقيق المقام لدفع ما يد  
 عليه العبارة لا الايراد على المقص فافهم **قوله** وهي اصغرا الى اخره يرد المعنى  
 التفصيلي بقرينة قوله لان الاختلاف الى اخره فالظن ان نقول لان الصغرى  
 المرتبة تنصف بالصغر والكبرى اقوال لو كان للفلك نفس منطبقه بمنزلة  
 الجبال حسيا سارية تمام جرم الفلك في جميعها للبساطة وعدم مرجح  
 بعض الاجزاء المحلولة فلا يتفاوت الصورة الجزئية بالصغر والكبر قطعاً  
 والقول بعدم بساطة النفس المنطبقة غير معقول وهو ظ وما هو بخلافكم  
 فهو جوابنا وقيل انصاف الصورة الجزئية بالصغر والكبر غير لازم وان  
 كانت مادته كالنقطة الشخصية المرتبة في الاله بل اللازم اما انصاف نفسها  
 فيما او انصاف صورة جزئية اخرى يكون من لوازم ارتسامها وان النقطة  
 الشخصية لا يرسم بدون الخط **واقول** فبذلك اذا المقص ان الصورة الجزئية  
 المتنازع عن غير لها كما هو المتبادر من العبارة تنصف بالصغر والكبر والنقطة  
 الشخصية ليست كذلك بل نقول النقطة الشخصية من حيث هي نقطة شخصية  
 غير مرتبة **قوله** بل الفصل بمقتضى البرهان حكم بان الخط المرتسم ينتهي  
 بالنقطة على الوجه الكلي حتى لو فرض عدم النقطة المعينة التي نهايته وهو  
 بدلها لم يتغير الحكم المذكور **قوله** لانا نتكلم الى اخره هذا مبني على ما هو التحقيق  
 من حصول ههنا الاشياء في الذهن لا اسماها المخالفة لها بالمهية فافهم  
**قوله** لا يجب ان يكون الى اخره فيمنع اذ الظن بمنقضى افادة الاحساس ان يكون  
 ما خذوا من خارج بخلافه **قوله** فيكون الصورة الكلية الى اخره هذا بعد  
 غير ان الصورة من حيث انه صورة متصفة بالصغر والكبر وهو ثم لجواز ان يكون

ض



الصغير والكبير من لوازم الوجود الخارجي لا الوجود الاذكي **قوله** فينقسم المذكور  
 او رده عليه انه يجوز ان لا يكون علم القوة المحركة للفلك بالارتسام فيها وان سلم كون علمنا  
 بالاشياء الخارجية عنها بالارتسام ولم لا يجوز ان يكون مرتباً في الجسم الآخر كالفلك  
 الجزئية **قوله** وما هذا شأنه فهو جسماني وقد يقال حاصل ما قيل في الاستدلال  
 ان حركة الفلك ارادية والحركة الجزئية استحالة استنادها الى الارادة الكلية  
 الكلية نسبة الى الجزئيات واحدة فلا يقع به واحد دون اخر الا المحققين فلا بد من ارادة  
 جزئية ينضم الى ارادة كلية فيحصل الحركات الجزئية والارادات الجزئية يقع عن تصورات  
 جزئية وكل ما يصدر عنه التصورات الجزئية قوة جسمانية لا تمنع ارتسام الصغير والكبير  
 في المجرى فالما سحر الحريك الفلك قوة جسمانية ولي فيه نظرون وجوه اول ان ما ذكر  
 من ان الارادة الكلية لا يصلح شيئا لحدوث حركته جزئية منقوض بصدد الجزئيات على البار  
 تعالى او يصدر عنه الجزئيات بآرادته مع انه ليس له تعالى جسمانية بها يكون ارادة جزئية  
 واذا جاز في شأنه تعالى ان يصدر عنه الفعل بآرادة الكلية او يكون له ارادة جزئية  
 من غير قوة جسمانية فلم في غير ايضا والفرق حكما ان ما ذكر من انه يجب انضمام  
 الارادة الجزئية الى الارادة الكلية ليحصل الحركات الجزئية غيبيم اذا لما استوت نسبة  
 الكلية الى الجزئيات المراد به وجب ان يكون هناك محصور به بتخصص واحد منها واما  
 انه يجب ان يكون هو الارادة الجزئية لا غير فغيبوم الثالث ان قوله لا تمنع ارتسام  
 الصغير والكبير المجرى لا يفيد الا ان يدرك الجزئيات التي لها بتقدير انما هو قوة جسمانية  
 لان يدرك الجزئيات مطلقا قوة جسمانية والحركة ليس لها مقدار صغير ولا كبير ولا يتبدل  
 الجسماني اصلا فلا يجب ان يدركه قوة جسمانية انتهى واقول اولان البعض من دفع لانهم  
 يسمون الجزئيات التي غير الواجب كما هو المشهور عندهم والتفصيل المتشابه جزئيات  
 الحركات لا يدرك الجزئية من حيث هو جزئي لما ذهبوا من ان الجزئيات انما تدرك



بالاحساس

بالاحساسات ثم او لم يتم فلا بد من قوة جسمانية فاندفع النقص والمنع مشهور بين المتكلمين  
 من استناد الكل الى الله تعالى وهو فاعل مختار يفعل بآرادته ولا خصه له بالقابل وثانيا  
 انه لما سلم ان نسبة الارادة الكلية الى جزئيات المراد على السوية وقد فرض ان الحركة الجزئية  
 ارادية فلا بد لها من محصور والارادة الكلية مع المحصور ارادة جزئية ولعل هذا المراد  
 المستدل من قوله فلا بد من ارادات جزئية تنضم الى ارادة الكلية الا انه تسامح في العبارة  
 فاندفع النظر الثاني عن ما هو المراد والمناقشة غايده الى ظاهر اللفظ وهذا  
 انما هو على ما نقله ولم يجد الدليل بهذا التفسير محل وثالثا ان كلام المتقدم  
 يمكن ان يكون مبينا على ما نقلنا من ان الجزئية بوصف الجزئية لا يدرك الا بالاحساس  
 والحركة الجزئية وان لم يعقل لتقدير الجسماني في ذاتها لكن تقرر عندهم ان ما فيه الحركة  
 من شخصاتها ولم مقدار بلا شبهة فتصور الحركة من حيث انها جزئية متوقف على ارتسام  
 الصغير والكبير المدرك وهو المظهر فاندفع النظر الثالث والبرهان انما قال  
 الى اخره اقول صلاحية البرهان تدل على ان القوة الجسمانية لا تقبل الحركات غير المتناهية  
 كما حورنا فتقوله لا على ان لا يكون الى اخره مدفع جاز ايضا كونها الى اخره  
 كلام القائل ادعاء لانه مدعى لتناقض ما مع والبرهان وتوجه المنع  
 عما قوله جاز ايضا كونها مساوي وقوله لا نهال الى اخره لا ينفك لظهور الفرق بين المجرى  
 والواسطة واذا كانت واسطة فليح الى اخره هذا غير مجاز لان لا يكون لها  
 قوة الاستقلال عن القوة الجسمانية ابتداء الى اخره اقول قد عرفت ان البرهان لو  
 افاد ان القوة الجسمانية لا تقبل الحركات الغير المتناهية لا ابتداء ولا بالواسطة ولعل في  
 التامل ان النفس واجدة كيف يصدر عنها الامار الغير المتناهية هي هي يكون طرفان الانفعال  
 الغير المتناهية واسطة في صدور الحركات الغير المتناهية عن النفس المنطقية  
 والجدد على التوفيق لاتمام الفلكيات ومنه الاستعانة

لتحقيق الفنون العامة انه الموفق ونعم المعين  
 والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد  
 وآله وسلم  
 في دار جلاله  
 ١٠٠٣



